الأمم المتحدة

A/64/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٤**

الأربعاء ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

خطاب السيدة كريستينا فرنانديس دي كيرشنر، رئيسة جمهورية الأرجنتين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية الأرجنتين.

اصطحبت السيدة كريستينا فرنانديس دي كيرشنر، رئيسة جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كريستينا فرنانديس دي كيرشنر، رئيسة جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة فرنانديس دي كيرشنر (تكلمت بالإسبانية): لا بد أن أعترف بأنني عندما وصلت إلى هذه المدينة للاشتراك في هذه الدورة للجمعية العامة، كانت نيتي أن أستهل بياني بنداء قوي بشأن الحاجة إلى إعادة بناء تعددية الأطراف والتعاون باعتبارهما الأداتين الأساسيتين للتغلب على القضية المحورية بلا شك في نقاشنا العالمي اليوم، ألا وهي التغلب على الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيردیمحمدوف (تركمانستان).

غير أن بعض الأحداث التي وقعت يومي الاثنين والثلاثاء تجبرني على أن أستهل بياني بإبلاغكم بقطع التيار الكهربائي عن سفارة الأرجنتين في تيغوسيغالبا، جمهورية هندوراس. ولم يتم ذلك، بطبيعة الحال، لعدم تسديدنا للفاتورة، بل لأسباب أخطر من ذلك بكثير.

وبالقرب من سفارة الأرجنتين هناك استديو تلفزيوني يبث الأخبار عن وصول الرئيس ثيلايا إلى هندوراس، وقمع المظاهرات المؤيدة لعودة الديمقراطية. وكان ذلك أحد أسباب قطع التيار الكهربائي عن السفارة. وعلى أي حال، فقد كنّا أكثر حظا من سفارة جمهورية البرازيل الشقيقة، التي لم يكتفوا في مرحلة مبكّرة بقطع التيار الكهربائي عنها فحسب بل إمدادات المياه أيضا - لأنها وفرت المأوى للرئيس الدستوري، مانويل ثيلايا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وباعتباري من بنات أمريكا اللاتينية، يجب أن أذكر بأننا لم نشهد مثل هذا التصرف ضد سفارتين كانتا تعملان بفعالية على توفير المأوى للاجئين، حتى في شيلي خلال عهد ديكتاتورية الجنرال بينوشيه، أو في الأرجنتين إبان عهد ديكتاتورية الجنرال خورخي رافاييل بيديلا – اللذين ربما يشكّلان الديكتاتوريتين الأكثر وحشية في أمريكا اللاتينية.

وأقول هذا لأن مما له أهمية بالغة أن ندرك أنه يجب علينا أن نصمم ونضع استراتيجية متعددة الأطراف، تتسم بالفعالية والدقة، لاستعادة الديمقراطية في هندوراس. ونحتاج إلى استراتيجية من شأنها التمكين فعلا من كفالة الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية – وهو ما لا يمكن أن يتأتى إلاّ باحترام الدستور احتراما كاملا. وإذا لم نقم بهذا الأمر، فسنرسي سابقة خطيرة في منطقة تسببت فيها عمليات تعليق الديمقراطية، على مدى عقود خلال مذهب الأمن القومي، بإزهاق أرواح الآلاف من أبناء أمريكا اللاتينية، وأدت إلى نفي كثيرين غيرهم، ونجمت عنها أخطر مأساة اقتصادية واجتماعية ما زالت عالقة في الذاكرة.

وأوجِّه هذا النداء لأنني اضطلعت بدور فعال من على منبر منظمة الدول الأمريكية، ورافقت الرئيس السابق للجمعية العامة، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، إلى سلفادور لإنجاز مهمة للحفاظ على قيمتين أساسيتين أرى أن منطقتنا نجحت في استحداثهما: الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وبالتالي، أعتقد أن التعددية تعني أنه ينبغي أن نفهم أيضا ضرورة وضع قواعد مشتركة وعامة في هذا العالم المتسم بالعولمة يجب أن تقبلها جميع البلدان. وفي هذه الحالة، نواجه انقلابا إعلاميا مستهترا تم إخفاؤه بعناية والتقليل من شأنه، لأنه كان موجّها في واقع الأمر ضد بروز حكومات شعبية وتقدمية في المنطقة. وأعتقد أن تعريف التعددية، بالنسبة لنا جميعا، سيتطلب اتخاذ إجراءات ووضع قواعد محددة حتى تكون لدينا جميعا المعايير ذاتها عندما يحين وقت إصدار الحكم على التصرف والسلوكيات والحالات المؤسسية.

وقد شاركت بالأمس في الاجتماع المتعلق بتغير المناخ، الذي عقده الأمين العام بان كي – مون بغية زيادة التقريب بين المواقف، تمهيدا لمؤتمر كوبنهاغن، الذي سيُعقد بعد أقل من ١١ أسبوعا. وقبل عقد ونصف، اتفقنا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي تتناول حماية البيئة، واعتمدنا لاحقا بروتوكول كيوتو للبدء بكفالة احترام تلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول. وبعد مضي ١٥ سنة على ذلك، من الواضح أن الاتفاقين كليهما لا ينفّذان بصورة مُرضية.

والسبب في ذلك، أحيانا، بشكل أساسي، هو أن الدول التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن التلوث وانبعاثات الغاز، والتي ينبغي أن تضطلع بمسؤولية أكبر عن تخفيض تلك الانبعاثات، من حيث الاستثمارات في بلدانها والبلدان النامية، لا تستطيع التوصل إلى اتفاق فيما بينها أيضا. ومثلما قلت أمس في اجتماعنا، أعتقد أنه ينبغي أن نفهم أن الفرصة الوحيدة للتعامل بنجاح مع العولمة تكمن تحديدا في وضع قواعد مشتركة تحترمها جميع الدول، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن نشير إلى حالة جمهورية الأرجنتين، التي لا يزال لدينا فيها جيب من جيوب الاستعمار، أي جزر مالفيناس، وهي مسألة مستمرة ولا سبيل لنا لتناول قضية السيادة عليها مع المملكة المتحدة، مثلما أُعلن عنه في العديد من قرارات الجمعية العامة، وقد

تمكّنا مؤخرا من الاتفاق، استجابة لطلب إنساني، على السماح لأفراد العائلات التي لها أقارب مدفونون في الجزر بالسفر إلى هناك لتدشين نصب تذكاري بغية الترحم على أرواح من ضحُّوا بحياتهم من أجل وطنهم.

كل هذه الأمور تشير إلى حاجتها بصورة واضحة للغاية للنظر في التعددية ليس فقط باعتبارها نوعا من البيانات البلاغية التي تتكرر كل عام في هذا المحفل أو غيره من المحافل المتعددة الأطراف، وإنما من زاوية تحقيق النتائج الملموسة. وما لم نفعل ذلك، فإن المسألة ستزداد تعقيدا، مما سينجم عنه عدد أكبر من المشاكل غير المحسومة. ذلك أن التعددية التي دأبنا على الإعلان عنها منذ عام ٢٠٠٣، في التحليل النهائي، لم تنفّذ.

ويشكِّل بلدي إلى جانب الولايات المتحدة البلدين الوحيدين اللذين تعرضا لهجمات الإرهاب الدولي. فبالنسبة للأرجنتين، فقد تعرضت للهجوم الأول عام ١٩٩٢، في سفارة إسرائيل، ووقع الهجوم الثاني في الجمعية الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة. وقُتل مئات الأشخاص في هذين الهجومين. ويحضر معي اليوم في هذه الجمعية، رئيس الجمعية الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة، الكيان الذي تعرّض للتفجير، وبرفقته أفراد أسر الضحايا.

في عام ٢٠٠٧، جاء رئيس الدولة آنذاك نيستور كيرشنر إلى هنا إلى الجمعية العامة (انظر A/62/PV.5) ليدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى الموافقة على تسليم مسؤولين إيرانيين مطلوبين لدى نظام العدالة الأرجنتيني بغية إجراء تحقيق على النحو الواجب في ذلك الهجوم الخطير وتحديد المسؤولية عنه. وفي العام الماضي، جئت أنا إلى هنا (انظر A/63/PV.5) لأدعو سلطات جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى إلى الاستجابة لطلبنا. وقلت إن ثمة ضمانات دستورية في بلدي؛ وأن مبدأ المتهم غير مذنب حتى تثبت إدانته بما لا يدع أي مجال للشك يسود بلدي من أقصاها إلى أقصاها؛ وأن لدينا ضمانات تكفل الحرية وإقامة العدل. غير أن ذلك لم يحدث. وعوضا عن ذلك، رُقي أحد المسؤولين الذين طلب المدعي العام في القضية تسليمهم إلى رتبة وزير هذا العام.

أعرف أنه بعد انتهاء حوالي ٤ أو ٥ أو ١٥ متكلما من إلقاء كلماتهم، سيطلب رئيس جمهورية إيران الإسلامية الكلمة. وسينكر بالتأكيد مرة أخرى مآس وقعت في مسار التاريخ الغربي في القرن العشرين. وسوف يستشهد بالتأكيد بتهديد الإمبرياليات الأخرى. كما سيتضرع إلى الله بالتأكيد. وأود أن أقول له إن بلدي، جمهورية الأرجنتين، ليس بلدا إمبرياليا، لا في معتقداتنا ولا كانعكاس لتاريخنا. بل على العكس، فإن بلدنا بلد عانى من القمع الاستعماري عند تأسيسه. وقد عانينا أيضا خلال حقبة الثنائية القطب في العالم بسبب مبدأ الأمن القومي. وأود أن أقول له إنني، مثله، أؤمن بالله. وإن كنا نؤمن بالله في ديانات مختلفة لكنني أعتقد، في النهاية، أن أيا منا لا يعتقد أن الله يمكن أن يأمرنا بتفضيل التهديدات أو تجنب إقامة العدل.

ولذلك، فإنني، بصفتي رئيسة جمهورية الأرجنتين، أكرر مرة أخرى وبكل تواضع التماسنا تسليم المسؤولين الذين يعتقد نظام العدالة في الأرجنتين أنهم يتحملون المسؤولية، ليس لإدانتهم ولكن للحكم عليهم وللسماح لهم بالاستفادة من جميع الحقوق والضمانات التي يتمتع بها كل مواطن أرجنتيني وأجنبي في بلدنا: ضمانات بموجب الديمقراطية التي جعلت الأرجنتين الدفاع غير المشروط عنها جزءا من جوهرها المؤسسي والتاريخي.

ولا أريد أن أختم كلمتي بدون الإشارة إلى ثلاثة أحداث أعتقد أنها إيجابية جدا وأود أن أحيط أعضاء الجمعية العامة علما بها اليوم. وقع الحدث الأول مؤخرا جدا،

في ٩ أيلول/سبتمبر، عندما استقبلت جمهورية الأرجنتين وفدا من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ضم رئيس اللجنة ورئيس محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وجاءت تلك الزيارة بعد ٣٠ عاما من الزيارة الأولى للمحكمة خلال العهد الديكتاتوري عندما جاءت للتحقيق في الجرائم التي كانت تُرتكب ولتلقي شكاوى من المواطنين الأرجنتينيين، بما في ذلك من وزير خارجيتنا، الذي يرافقني اليوم والذي سُجن مثل أبيه في ذلك الحين، ولسماع إفادات بشأن الانتهاكات الخطيرة التي كانت تحدث.

وبعد ٣٠ عاما، زار الرجال الذين شكّلوا اللجنة والرجال والنساء الذين ينتمون إلى عضويتها اليوم الأرجنتين وهي تشهد مثول المجرمين المسؤولين عن الإبادة الجماعية في العهد الديكتاتوري للمحاكمة أمام قضاة ووفقا للدستور. ولقد توصلنا أيضا إلى اتفاق مع محكمة البلدان الأمريكية لإحالة مشروع قانون إلى برلماننا، وهو ما قمت به بالفعل، لإسقاط جريمة القذف والتشهير ضد الصحفيين. وذلك المشروع تحية لحرية التعبير والصحافة. ولكنني أؤمن بشدة أيضا أنه ينبغي تطبيقه على جميع المواطنين. إنه لأمر مشين أن يكون بالإمكان في القرن الحادي والعشرين الحكم على شخص ما بالسجن لأنه قال شيئا ما وقال ما قاله بحرية.

كما توصلنا إلى اتفاق على إحالة مشروعي قانونين، وهو ما قمنا به بالفعل أيضا، للإسهام في تعافي الأطفال الذين ولدوا في الأسر خلال العهد الديكتاتوري. وسيتضمن القانونان أحكاما تكفل احترام الضحايا وكذلك بشأن الحق الجماعي للمجتمع في معرفة هوياتهم.

والأمر الثاني الذي أود أن أعرضه عليكم يتعلق باستماعي اليوم إلى رئيس الولايات المتحدة وهو يتكلم بشأن قضية حاسمة للسلام والأمن العالميين وكذلك لحقوق الشعب الفلسطيني. وهي أيضا عنصر رئيسي في أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب الدولي، الذي نواصل إدانته كسابق عهدنا. وإنه لأمر يبعث على الارتياح حقا ويريح النفس أن نسمع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يقول بفمه إن ثمة حاجة لأن يتمكن الشعب الفلسطيني من العيش على أرضه بدون مستوطنات من أي نوع وكذلك، وبوضوح، إن ثمة حقا لمواطني إسرائيل في العيش في سلام داخل حدودهم. وكلمات الرئيس والرسالة التي وجهها من جامعة القاهرة في الوقت المناسب، والتي ربما يكون الكثيرون هنا قد تابعوها باهتمام، تضعنا في موقف لم نصل إليه منذ سنوات طوال، وهو تحديدا إمكانية بدء مفاوضات – آمل أن تكون مفاوضات ناجحة – بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل لإيجاد حل أخيرا لمسألة مهمة للسلام والأمن الدوليين، ألا وهي القضية الفلسطينية.

أخيرا، أود أن أبلغ الجمعية بأننا، بصفتنا عضوا في مجموعة العشرين التي ستجتمع غدا في بيتسبيرغ، نود أن ندعو إلى حضور هيئة أخرى متعددة الأطراف للاستماع إليها في تلك الاجتماعات: منظمة العمل الدولية. فقد شهد الاجتماعان السابقان لمجموعة العشرين مناقشات كثيرة جدا بشأن الأزمة المالية. غير أننا ما زلنا نعتقد، كما فعلنا آنذاك، أن الاقتصاد الحقيقي مسألة مهمة تستحق المناقشة مرة أخرى. ولذلك نعتقد أنه آن الأوان لأن تستمع تلك المحافل أيضا إلى العمال وأصحاب الأعمال، بوصفهم عناصر فاعلة حقيقية في الاقتصاد الحقيقي وعوامل حافزة لإعادة تنشيطه، وذلك إلى جانب مسؤولي المؤسسات الائتمانية المتعددة الأطراف والبنك الدولي.

ونحن مقتنعون حقا بأن ثمة حاجة إلى بناء تعددية جديدة نتساوى فيها جميعا بحق؛ وتكون فيها الحقوق والالتزامات وخريطة الطريق للمسار الذي ينبغي سلوكه واحدة للبلدان الغنية والفقيرة على السواء؛ وتكون فيها حقوق ومسؤوليات البلدان النامية هي نفس حقوق الدول

المتقدمة النمو ومسؤولياتها. وكذلك اتفقنا على أن وضع قواعد لعبة متساوية للعالم بأسره يشكل أحد العناصر الأساسية لكفالة النجاح في بناء تعددية الأطراف. وإذا لم نحقق هذا المبتغى، فإننا سنواصل هذه الممارسات البلاغية عاما بعد عام، لكننا لن نحقق أبدا النتائج التي ليست من حقنا جميعا نحن أعضاء هذه الهيئة فحسب، بل هي التزام علينا أيضا.

وفي الختام، تشكل الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، ووضع قواعد متساوية لجميع البلدان في العالم ثلاثة عناصر رئيسية لبناء تعددية أطراف جديدة. ويجب أن تكون هذه الشروط متساوية ومماثلة لجميع البلدان، وفي المقام الأول للبلدان التي تتولى، من خلال ما تتخذه من إجراءات وبحكم مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لديها، قيادة البلدان المتقدمة النمو الرئيسية في العالم.

ومن الواضح أن البلدان التي تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية وتتولى أكبر الأدوار الريادية – التي اكتسبتها بفضل قوتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية بل والثقافية – يقع على كاهلها أيضا واجب ممارسة تلك القيادة بصورة مسؤولة. وهذا هو ما نشعر به، نحن البلدان النامية والناشئة، وما نطالب به الدول الرئيسية في العالم. فهي تتحمل المسؤولية عن بناء هذا العالم. ومما لاشك فيه أن هذه النقطة ستتردد في جميع خطاباتنا، غير أن هذا البناء يجب أن يتم كل يوم من خلال قراراتنا وإجراءاتنا الملموسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيسة جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلت به للتو.

أصطُحبت السيدة كريستينا فيرناندیث دي كيرشنر، رئيسة جمهورية الأرجنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية طاجيكستان.

اصطُحب السيد إيمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان ، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رحمون (تكلم بالطاجيكية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد على عبد السلام التريكي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأنا على ثقة بأن تجربته الدبلوماسية ومهارته الكبيرتين ستسهمان في العمل المثمر والناجح للجمعية العامة في هذه الدورة.

لقد أحرز العالم في العقود الأخيرة، تقدما كبيرا في مجالات التكنولوجيا والمعلومات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو تقدم ينتشر بفعل العولمة في جميع أنحاء العالم. غير أن الجوانب السلبية لهذه الظاهرة، مثل الإرهاب الدولي والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وانتشار الأوبئة والتحديات البيئية الناشئة، تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تنسيق جهود الدول الأعضاء للتصدي بفعالية لتحديات العصر الراهن وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعتبر طاجيكستان حفظ السلام أحد أهم جوانب عمل الأمم المتحدة. ففي العام الماضي، ولأول مرة على الإطلاق، انضم مواطنون من جمهورية طاجيكستان إلى قوات الشرطة المشاركة في عمليات لحفظ السلام، مسهمين

بـذلك في الجهـود الراميـة إلى تعزيـز الـسلام والاسـتقرار في مناطق الصراع. ويتم حاليا وضع استراتيجية وطنية بشأن تطوير قدرات طاجيكستان على حفظ السلام.

وتُولي طاجيكستان الأهمية القصوى لتعزيز عملية نزع السلاح. ونأمل أن يشهد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تبادلا بناء للآراء بشأن المسائل الملحة المتصلة بالتنفيذ العملي لذلك الاتفاق. ونحن على اقتناع بأن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية القدر ذاته من الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالتالي، فإن طاجيكستان على استعداد للعمل على تحسين تنفيذها العملي لأحكام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي دخلت حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

وندعم الدور الريادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل أن يتم اتخاذ تدابير هامة لتنسيق المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه في الاجتماع المقبل من الاجتماعات التي تُعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل.

وتؤيد طاجيكستان جهود المجتمع الدولي لتحقيق الحظر الشامل لاستخدام الألغام المضادة للأفراد. ونحن ننفذ، من جانبنا، التزاماتنا بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، من خلال موافاة الأمين العام سنويا بمعلومات بشأن أخطار الألغام.

وعُقد المؤتمر الدولي الأول لتناول مسألة عواقب الألغام الأرضية في دوشانبي، عاصمة بلدي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولطالما عانت طاجيكستان من آثار الألغام الأرضية. ونعتقد أنه يجب تخليص آسيا الوسطى من التهديد المتمثل في الألغام، ونناشد المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتحقيق هذا الهدف النبيل.

ولا يزال المجتمع الدولي يكافح الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وتؤدي هذه التهديدات مجتمعة إلى شواغل أخطر. ولذلك نرى أنه لا بد من التعجيل باعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ويجب تفادي الكيل بمكيالين في هذا المسعى، نظرا لأن الإرهاب ليس لديه أي انتماءات وطنية أو دينية.

ويشكل منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات جزءا لا يتجزأ من الكفاح المشترك ضد الإرهاب. وقد وضعت طاجيكستان برامج عمل للأجلين القصير والطويل على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وصادقت على نحو ٣٠ اتفاقا حكوميا دوليا.

ووكالة مكافحة المخدرات، التي أنشأها رئيس جمهورية طاجيكستان، بالمشاركة الفعالة للأمم المتحدة، ظلت قائمة منذ أكثر من عقد. والقيمة الإجمالية للهيروين المصادر خلال هذه السنوات، من حيث معدل سعره في أوروبا، تقدر بمبلغ ١,١٢ بليون دولار. وهذه المبادرة ساعدت على إنقاذ أرواح أكثر من ٣٦ مليون إنسان من الإدمان على المخدرات. والمبادرة الطاجيكية بإنشاء حزام أمني لمكافحة المخدرات حول أفغانستان أطلقت من على المنبر السامي للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين عام ١٩٩٨.

ونعتقد أن تقديم المساعدة إلى البرامج الهادفة في أفغانستان يمكن أن يكون سبيلا لمكافحة خطر المخدرات المنبعث من ذلك البلد. والمؤسف أن الجهود المبذولة حتى اليوم والموارد المخصصة من المجتمع الدولي لمواجهة هذا التحدي لم تكن كافية على الدوام لمكافحة انتشار المخدرات الآخذ في التزايد باطراد. ونرى أن حدود البلدان المجاورة

لأفغانستان ينبغي اعتبارها الخط الأمامي في هذه المكافحة، وينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى دعم هذا الخط. وما فتئت طاجيكستان تقف لسنوات عديدة حاجزا أمام انتشار وتصدير المخدرات والإرهاب والتطرف وغير ذلك من الظواهر السلبية النابعة من هذه المنطقة.

ونحن نهتم اهتماما عميقا بتعزيز السلم والاستقرار الدائمين في جارتنا أفغانستان لأن الأمن في آسيا الوسطى يعتمد اعتمادا كليا على الحالة في أفغانستان. ويتضح اليوم أن المسألة الأفغانية لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها، وإنما تتطلب نهجا شاملا يراعي جميع العوامل المعنية العديدة. أولا وقبل كل شيء، ينبغي تنفيذ مشاريع وبرامج اجتماعية وثقافية في ذلك البلد. وإننا ندعم الجهود المبذولة حاليا لإعادة التأهيل سلميا، ونعتقد أن استراتيجية العمل الدولية في أفغانستان ينبغي أن تعتمد إلى حد أكبر على الشعب الأفغاني نفسه، وينبغي إيلاء الأولوية لكفالة التعاون الوثيق والفعال مع سلطات البلد.

إن الوضع العالمي يتغير بسرعة بسبب الأزمة المالية والاقتصادية. فهي لا تقوض جهودنا وقدرتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، وإنما تفرض حالات جديدة ومعقدة. ونقدر تقديرا عاليا دور وجهود الأمم المتحدة في مواجهة الأزمة الراهنة الثلاثية الأبعاد والتخفيف من تداعياتها.

والمعروف جيدا أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سببها في الأساس البلدان الأكثر تقدما وثراء، إذ جرى تضخيم الأصول المصرفية بشكل غير معقول على أساس قروض غير آمنة. لذلك نعتقد أن هذه البلدان ينبغي أن تتحمل قسطها من المسؤولية تجاه البلدان النامية التي ازدادت حالتها الصعبة أصلا بسبب الأزمة المالية العالمية. والمفيد جدا في هذه الحالة شطب جزئي للديون المترتبة خلال الأزمة، وزيادة مساعدة المانحين، وإدارة هجرة العمال بصورة منطقية. وأرى أن الوقت قد حان لاستبدال عدد من المنتديات بدعم عملي لجهود البلدان النامية الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة والتغلب عليها. وإذا استمرت الأزمة لأجل طويل، فقد تنتج عنها تداعيات أكثر خطورة من ذي قبل.

إن طاجيكستان، إلى جانب دول أعضاء أخرى، أيدت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية. ونقدر عاليا جهود فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، ونرى أن من الضروري تعزيز المساعدة إلى البلدان النامية بشكل دعم مالي واقتصادي ونقل التكنولوجيا الحديثة، واحتياطي البذور.

في غضون ذلك، نرى أن الجهود لحل المشاكل الناتجة عن أزمة الطاقة لم تنجح بما فيه الكفاية. ونعتقد أنه إلى جانب الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي إيلاء أولوية عليا للطاقة. وطاجيكستان، التي تحتل المرتبة الثامنة في العالم من حيث موارد الطاقة الكهرمائية المتاحة – وقيمتها الإجمالية تقدر بـ ٥٢٧ بليون كيلواط ساعة – تستعمل حاليا أقل من ٥ في المائة من طاقتها، وعانت في السنوات الـ ١٨ الماضية من أزمة طاقة مزمنة لثمانية أشهر كل عام ولا سيما في فصلي الخريف والشتاء. وفي السنوات الأخيرة، ازداد انقطاع الكهرباء بسبب فصول الشتاء القاسية والطويلة على نحو غير اعتيادي، ونتيجة تغير المناخ. ومن المنطقي تماما أنه في غياب الموارد الهيدروكاربونية المستكشفة، ينبغي لطاجيكستان أن تطور إمكاناتها من طاقتها الكهرمائية بطريقة منسقة وشاملة.

إن إنجاز بناء عدد من محطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة سيساعد على توفير الطاقة ليس لآسيا الوسطى بأسرها فحسب، وإنما للبلدان المجاورة أيضا.

وفي ذلك الصدد، فان تنفيذ هذه المشاريع الإقليمية من قبيل مشروع توزيع الكهرباء والاتجار بها في آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية سيحدد توقعات التنمية في منطقتنا الشاسعة التي تشمل طاجيكستان وقيرغيزستان وأفغانستان وباكستان.

والحاجة المتزايدة دائما لطاقة مجدية من حيث التكلفة وسليمة بيئيا تتطلب بناء محطات كهرمائية وخزانات للمياه ضرورية لتوفير كميات كبيرة من المياه لا سيما في سنوات الجفاف. وبما أن المرافق الكهرمائية تولد الطاقة عن طريق استخدام المياه بدلا من استهلاكها، فإن الهندسة الكهرمائية تؤدي دورا هاما في تطوير إنتاج الطاقة والمجال الاجتماعي الاقتصادي، فضلا عن حماية البيئة ليس في طاجيكستان فحسب، وإنما في منطقة آسيا الوسطى بأسرها.

إن تغير المناخ العالمي يقتضي نهجا شاملا ومتكاملا حيال استعمال الموارد الطبيعية. ونعتقد اعتقادا عميقا بأن اجتماع كوبنهاغن لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ سيتبنى اتفاقا جديدا شاملا بشأن هذه المسألة.

وتسبب الكوارث الطبيعية كل عام أضرارا شديدة للزراعة وللبيئة ولكل اقتصاد البلدان مثل بلدنا. ففي طاجيكستان، تشكل الجبال ٩٣ في المائة من الأراضي. والأضرار التي لحقت باقتصاد بلدنا في السنوات الأخيرة بفعل الكوارث الطبيعية والانهيالات الطينية والانهيارات الأرضية والفيضانات تقدر بمئات ملايين دولارات الولايات المتحدة. والمؤسف أن الأضرار تنطوي على ضحايا بشرية.

إن تقييما لتأثير تغير المناخ على مناطق طاجيكستان الجليدية يدل على أنه خلال فترة المراقبة التي بدأت عام ١٩٣٠، فإن مجمل المساحات الجليدية تراجع بمقدار الثلث تقريبا. وبما أن المناطق الجليدية والجبال التي تكللها الثلوج هي المصادر الرئيسية لاندفاع المياه إلى الأنهار، ثمة احتمال أنه في المستقبل القريب سوف تتراجع طاقة الأنهار بنسبة ٥ إلى ١٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، يتزايد استعمال المياه بسبب النمو السكاني واتساع مساحات الري. وفي القرن الماضي وحده، ازداد إجمالي مساحة الأراضي المروية من ٢,٥ مليون إلى ٩ ملايين هكتار، بينما ازداد عدد سكان آسيا الوسطى من ٢٠ مليونا في عام ١٩٥٦ إلى ٦٣ مليون نسمة اليوم. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي لبلدان المنطقة أن تراجع برامجها واستراتيجياتها حيال استعمال المياه، لا سيما في الزراعة، وأن تتخذ إجراءات موحدة ومتضافرة لتعزيز التنمية المستدامة.

ومن على هذا المنبر الجليل، نود مرة أخرى تذكير الجميع بالمشاكل الناجمة عن تآكل بحر آرال. فالاستعمال الواسع النطاق للأراضي الزراعية من قبيل الأراضي المعدة لزراعة القطن والأرز التي تستهلك كميات كبيرة من المياه هي السبب الرئيسي لهذه الكارثة الايكولوجية.

إن أكثر الحلول منطقية للحالة الراهنة التي تتسم بتملح التربة وفقدان في مياه الري لا سبيل إلى إصلاحه يصل إلى نسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٦٠ في المائة، يتمثل في اعتماد تدابير محددة للاقتصاد في استعمال المياه. ومن قبيل إعادة إصلاح نظم الري، واستصلاح الأراضي المروية وإدخال تكنولوجيات ري متقدمة والاستعاضة جزئيا عن القطن والأرز بمحاصيل تستهلك كمية أقل من الماء مما يساعد أيضا في معالجة الأزمة الغذائية.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باتباع نهج مدمج ومفيد بصورة مشتركة لبلدان المنطقة نحو استخدام الطاقة المائية وغيرها من الموارد الطبيعية التي يمكن أن تساعد على حل المشاكل المتشابكة للطاقة والغذاء والبيئة وكفالة تنمية مستدامة لجميع بلدان آسيا الوسطى. وليس بخاف على أحد أن البشرية تواجه بالفعل نقصا في مياه الشرب الآمن وغير

المتاح لأكثر من بليون نسمة يعيشون على هذا الكوكب. بينما يتجاوز حاليا سعر المياه النقية سعر الوقود في بعض البلدان.

إن طاجيكستان بوصفها بلدا لديه أكبر قدر من مصادر المياه العذبة في العالم مقتنعة بأن إنشاء آليات اقتصادية لتدفق المياه وموارد المياه والطاقة بين البلدان الواقعة في أعلى مجاري الأنهار الغنية بالموارد المائية وتلك البلدان الواقعة باتجاه مصبات المياه، حيث تقع بصورة رئيسية رواسب الهيدروكربونات سوف تعزز من التعاون المفيد المتبادل بين تلك البلدان في الأجل الطويل.

أما وقد طرحنا فكرة استخدام مياه الشرب الآمن من بحيرة ساريز للوفاء باحتياجات سكان المنطقة بأسرها، فنقترح وضع تدابير محددة في ذلك الميدان. ونأمل من الأمم المتحدة وغيرها من المنظومات الدولية واللجان الإقليمية والمؤسسات ذات الصلة أن يكون بوسعها تقديم المساعدة البناءة والقاطعة بشأن تلك المسألة التي في غاية الأهمية بالنسبة لمنطقتنا.

إن طاجيكستان بوصفها صاحبة مبادرة السنة الدولية للمياه العذبة ٢٠٠٣ والعقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥، تعتقد أنه من الأهمية الفائقة الإسراع في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمياه وتحسينه وذلك بتحقيق أهداف العقد. وإن اليوم الدولي للمياه، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، سيصادف الذكرى الخامسة للبدء بعقد المياه. وفي ذلك الصدد، تقترح طاجيكستان أن يعقد في ذلك اليوم الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة لمناقشة تنفيذ العقد الدولي للمياه والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية. ذلك الحدث ربما يمثل معلما في استعراض منتصف المدة لتنفيذ نصف العقد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد طرحت حكومة بلادي بالفعل اقتراحا بعقد مؤتمر لاستعراض منتصف المدة في دوشنبي في عام ٢٠١٠ ليكون من بين الأحداث التحضيرية لقمة استعراض الأهداف الإنمائية للألفية التي ستعقدها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠. وآمل أن تلقى تلك المبادرة تفاهما لدى جميع الدول الأعضاء وتحظى بتأييدها.

وإذ نأخذ في الاعتبار الأزمة المالية التي تفاقمت بزيادة السكان وتغير المناخ العالمي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة لكفالة الاستخدام المنصف والمتكامل للموارد المائية للوفاء باحتياجات الناس والبيئة واقتصادات جميع البلدان في العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت جمهورية طاجيكستان إعلان عام ٢٠١٢ السنة الدولية للدبلوماسية المائية بهدف تطوير المزيد من الخطوات التنسيقية، في إطار الأمم المتحدة، نحو الاستخدام الرشيد للموارد المالية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويعتزم بلدنا زيادة تعزيز تلك المسألة في الجمعية العامة ويأمل في أن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء.

يصادف العام المقبل بداية الحقبة الثالثة لخطة فترة الخمس سنوات بشأن الطريق نحو بلوغ المجتمع الدولي للأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون عام ٢٠١٠ معلما في تقييم جهودنا للتغلب على التحديات العالمية وتذليل الصعوبات وتقييم التقدم في إحراز الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وفي الختام أود، بوصفي مناصرا للتعاون العريض القاعدة، أن أشدد على أن طاجيكستان تؤمن بأنه لا يمكن إرساء الأساس لنجاحنا المشترك في ذلك المجال إلا بالجهود الجماعية والمنسقة والتعاون الإقليمي والدولي. أما التفاهم والتعاون المتبادلان اللذان سادا هذه المنظمة منذ إنشائها

فما برحا يمثلان السبيل الوحيد لتحقيق مستقبل مشرق وواضح وإحلال السلام العالمي والازدهار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد إيمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان من قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد هو جينتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الصين الشعبية.

اصطُحب السيد هو جينتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هو جينتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس هو (تكلم بالصينية): يشهد العالم اليوم تطورات رئيسية وتغيرات رئيسية وتكيفات رئيسية. فقد تزايد بقوة الاتجاه المفضي إلى السلم والتنمية والتعاون والذي يمثل نداء عصرنا. وإذ ينتقل العالم أكثر نحو القطبية المتعددة والعولمة الاقتصادية، حظيت التعددية والديمقراطية في العلاقات الدولية بقدر أكبر من التأييد الشعبي، بينما أصبح الانفتاح والتعاون من أجل المنفعة المشتركة والتقدم الناجح من الطموحات التي يتقاسمها المجتمع الدولي. وأصبحت البلدان أكثر تكافلا.

وفي الوقت نفسه ما برح العالم يئن في قبضة الأزمة المالية، لا تزال توقعات الانتعاش الاقتصادي غير واضحة. والبطالة والفقر العالميان يترديان وأصبحت الاختلالات الإنمائية أكثر حدة. وأخذت المسائل العالمية من قبيل تغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الموارد وأمن الصحة العامة تتجسد بوضوح. وتهدد عالمنا المخاطر الأمنية غير التقليدية، بما في ذلك الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة عبر الوطنية والأمراض المعدية الخطيرة. ولا تزال بعض القضايا الساخنة التي طال أمدها من دون حل، بينما لا تزال تنشب الصراعات المحلية. إن عدم الاستقرار وانعدام اليقين على الساحة الدولية يضع السلام العالمي والتنمية أمام تحديات خطيرة.

ونحن أعضاء في المجتمع الدولي، وفي مواجهة فرص وتحديات غير مسبوقة، مطالبون بأن نلزم أنفسنا بتحقيق السلام والتنمية والتعاون والتقدم المشترك والتسامح، وأن نواصل جهودنا المشتركة نحو بناء عالم يسوده الوئام والسلام الدائم والرخاء للجميع، وأن نساهم في الدفع إلى الأمام بقضية نبيلة هي تحقيق السلام والتنمية للبشرية.

أولا، علينا أن ننظر إلى الأمن من منظور أشمل ويستهدف حماية السلام والأمن الدوليين. إن أمن جميع البلدان لم يكن في أي وقت مضى أكثر ترابطا مما هو عليه اليوم، فالأمن ليس للبعض دون البعض الآخر ولا يوجد أمن مطلق أو منعزل. ولا يمكن لأي بلد أن يكون آمنا ومستقرا في غياب السلام والاستقرار العالميين والإقليميين.

علينا أن نتحلى بعقلية أمنية جديدة تقوم على الثقة والمنفعة المتبادلتين وعلى المساواة والتنسيق. وفي الوقت الذي يرعى فيه كل منا أمنه الوطني، علينا أن نحترم الشواغل الأمنية للبلدان الأخرى وأن نعمل على تعزيز أمن البشرية جمعاء. علينا أن نمتثل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن نسعى للتوصل إلى تسوية سلمية لكل حالات التوتر الناجمة عن النزاعات الإقليمية والدولية. كما علينا أن نمتنع

عن استخدام القوة عن عمد أو التهديد باستخدامها. علينا أن نساند الأمم المتحدة في سعيها للاستمرار في أداء دورها الهام في مجال صون الأمن الدولي. علينا أن نحارب كل مظاهر الإرهاب والنعرات الانفصالية والتطرف وأن نوسع دائرة تعاوننا بغية صون الأمن الدولي.

إن موقف الصين الثابت هو المطالبة بالحظر الشامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا بحيث يكون العالم خاليا منها. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير ذات مصداقية للدفع إلى الأمام بعملية نزع السلاح النووي ووضع حد لمخاطر انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستعمال السلمي للطاقة الذرية والتعاون الدولي بشأنها.

ثانيا، علينا أن نتبع نهجا أكثر شمولا تجاه التنمية وأن نعزز الرخاء للجميع. إن العولمة المطردة للاقتصاد قد ربطت تنمية جميع البلدان بعضها ببعض. لا مجال إذن للرخاء المشترك في العالم ولا لنظام اقتصادي عادل ومنصف بدون تحقيق التنمية في البلدان النامية وكفالة مشاركتها المتكافئة. وتواجه الدول النامية حاليا بيئة خارجية متدهورة سببها الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يسبب تباطؤا في اقتصاداتها ويضع المعوقات الخطيرة في طريق جهودها الإنمائية.

إننا نؤمن بأن التنمية المشتركة وسيلة هامة في التصدي للاختلالات الإنمائية على الصعيد العالمي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة. على الأمم المتحدة إذن أن تضاعف مساهمتها في عملية التنمية؛ وأن تعمل على توجيه العولمة الاقتصادية نحو تحقيق التنمية المتكافئة والمنفعة المشتركة والتقدم لصالح الجميع. عليها أيضا تهيئة بيئة دولية صالحة لتحقيق التنمية في البلدان النامية. أما المؤسسات المالية الدولية، فعليها قبل كل شيء أن تستغل الزيادة التي طرأت حديثا على مواردها لمساعدة البلدان النامية لتخرج من دائرة الفقر وذلك بتوفير قروض تكون أكثر مرونة وتنوعا ويسرا وفعالية. ينبغي بذل جهود ضخمة لزيادة تمثيل الدول النامية وإسماع صوتها في عملية إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

ينبغي علينا اتخاذ تدابير مسؤولة للتصدي للأزمة المالية العالمية والوقوف بحزم في وجه التدابير الحمائية والعمل بجد للوصول إلى نتيجة شاملة ومتوازنة لمفاوضات جولة الدوحة. على الدول المتقدمة فتح أسواقها أمام سلع الدول النامية وخفض التعريفة الجمركية عليها أو إعفائها منها. كما أن عليها أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الرسمية من أجل التنمية وتخفيف عبء الديون وبشكل خاص زيادة المساعدة للبلدان الأقل نموا مع التركيز على الجوع والصحة والتعليم.

بالنسبة للبلدان النامية، ثمة حاجة ماسة للاعتماد على الذات. عليها أن تستشرف الأنماط الإنمائية الملائمة لعملية التنمية فيها وجهود القضاء على الفقر. كما أن من مصلحتها زيادة التعاون في مجال التجارة والاستثمار وفتح الأسواق أمام بعضها البعض وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

ثالثا، علينا أن نسعى إلى التعاون بذهن مفتوح وأن نعمل من أجل المنفعة المتبادلة والتقدم المشترك. إن تغير المناخ، والأمن الغذائي، وأمن مصادر الطاقة، والصحة العامة والمسائل الأمنية، كلها تحديات عالمية تطال البلدان كافة. ولعل السبيل الوحيد أمامنا للتصدي لتلك التحديات وكفالة الوئام والسلام هو أن نكثف من انخراطنا في التعاون الدولي.

يعتبر تغير المناخ واحدا من التهديدات الخطيرة للبقاء البشري وللتنمية ويبقى التعاون الدولي هو مفتاح التصدي لذلك التحدي. ينبغي علينا أن نحتفظ باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها بوصفهما يمثلان القناة الرئيسية للتصدي لمشكلة تغير المناخ، وأن نلتزم بمبدأ ”المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة“

وأن نقبل مرجعية خارطة الطريق المعتمدة في بالي، وأن نعمل من أجل إنجاح مؤتمر كوبنهاغن بغية تحقيق المنفعة المتبادلة والتقدم المشترك.

الغذاء والطاقة من العناصر ذات الأهمية البالغة لمعايش الناس وتنمية واستقرار جميع الأمم. علينا مضاعفة مساهمتنا في تطوير الزراعة والسعي إلى استحداث التكنولوجيا المتطورة، وكبح جماح المضاربات في الأسواق، ومضاعفة المساعدات الغذائية وتكثيف التعاون في مجالي الزراعة والأغذية. علينا تعزيز التعاون ذي النفع المتبادل في مجال الطاقة وإعطاء دفعة لأبحاث الطاقة المتجددة وتطويرها، وابتكار منظومة للبحث في مجال التكنولوجيا المتطورة وتطويرها ونشرها وتنويع مصادر الحصول عليها.

إن الانتشار المطرد لأنفلونزا الخنازير أصبح يشكل تحديا صحيا على الصعيد العالمي ويواجه المجتمع الدولي بأسره. والصين على استعداد لتقديم المساعدة بقدر المستطاع للبلدان النامية الأخرى للوقاية من ذلك الوباء ومكافحته.

رابعا، علينا أن نكون أكثر تسامحا فيما بيننا وأن نتعايش في وئام. إن تبادل المعرفة بين الحضارات والتسامح فيما بينها مصدران لا ينفذان من مصادر القوة اللازمة لإحراز تقدم اجتماعي من منطلق أن كل البلدان، كبيرها وصغيرها، قويّها وضعيفها، ثريّها وفقيرها، متساوية. علينا أن نقرّ بالاختلاف بين تقاليدنا الثقافية ونظمنا وقيمنا الاجتماعية، وأن نحترم حق جميع البلدان في أن تختار طريقها في استقلالية تامة وأن نسمح للحضارات وأنماط التنمية المختلفة بأن تستفيد من مواطن القوة في بعضها البعض عن طريق التنافس والمقاربة وتحقيق التنمية المشتركة عن طريق إيجاد أرضية مشتركة مع الاحتفاظ بالحق في الاختلاف.

سيحتفل الشعب الصيني قريبا بالذكرى السنوية الستين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. منذ ستين عاما، حصل الشعب الصيني على الاستقلال والتحرير بعد نضال طويل وشاق وأصبح صاحب الأمر في الصين الجديدة. واليوم، نمت القوة الوطنية للصين بشكل ملحوظ وتحسنت أحوال الشعب.

وقد قدمت تنمية الصين مساهمة كبيرة للسلام والتنمية في العالم، ومستقبل الصين مترابط بشكل وثيق مع مستقبل العالم. وسيؤدي المزيد من التقدم الإنمائي في الصين إلى مساهمات أكبر وإلى إيجاد المزيد من الفرص للعالم. إننا ملتزمون بطريق التنمية السلمية وباستراتيجية الانفتاح الرابحة في كل الحالات. وسوف نطور علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة. وقد كانت الصين على الدوام وستبقى قوة إيجابية من أجل السلام العالمي والتنمية المشتركة.

والصين بوصفها بلدا ناميا رئيسيا ومسؤولا، اعتبرت دائما التنمية المشتركة جانبا هاما من سياستها الخارجية. وبذلنا جهودا كبيرة لتقديم الدعم والمساعدة للبلدان النامية الأخرى. ومن أجل زيادة مساعداتها، ستعتمد الصين التدابير التالية.

أولا، سوف نزيد دعم البلدان النامية الأخرى التي تضررت كثيرا بسبب الأزمة المالية، وسننفذ بأمانة الخطط ذات الصلة لزيادة رأس المال والتمويل، وسنعزز التعاون في التجارة والاستثمار، وسنساهم في تعزيز قدرة البلدان المعنية على مقاومة الأخطار وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا، سوف نواصل تنفيذ التدابير المعلنة في المناسبة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية من أجل مساعدة البلدان النامية الأخرى على التعجيل بالتنمية وتيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا، سوف تتابع الصين تنفيذ التدابير الرامية إلى مساعدة البلدان الأفريقية، التي أعلنت في مؤتمر قمة بيجين

لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، وزيادة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا، وتخفيض أو إلغاء ديون البلدان الأفريقية، وتوسيع التجارة والاستثمارات، وتوفير الموارد البشرية والدعم التكنولوجي للبلدان الأفريقية في مجالات الزراعة، والصحة، والتعليم، والتأهب لمواجهة الكوارث والحد من آثارها، وتكثيف تدريب الموظفين المصمم وفقا للاحتياجات الأفريقية.

رابعا، ستواصل الصين المشاركة في التعاون الإقليمي النقدي والمالي وفي تعزيز ذلك التعاون، وفي المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي وتعزيز التعاون المالي والتجاري في المنطقة.

فلنوحد جهودنا، ولنتقاسم فرص التنمية ونتغلب على التحديات ونبذل جهودا لا تكل نحو بناء عالم يسوده الوئام والسلام الدائم والازدهار المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الصين الشعبية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هيو جينتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غرولس (بلجيكا).

خطاب صاحب السمو الأمير ألبيرت الثاني أمير لإمارة موناكو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب صاحب السمو الأمير ألبيرت الثاني لإمارة موناكو.

اصطحب صاحب السمو الأمير ألبيرت الثاني، أمير إمارة موناكو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الأمير ألبيرت الثاني، أمير إمارة موناكو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الأمير ألبيرت (تكلم بالفرنسية): إن مشاركتي في هذه المناقشة العامة، على غرار مشاركة أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وحكومة، تؤكد على الطبيعة الجادة للخيارات التي يجب أن نتخذها في مجابهة التحديات الماثلة أمام دولنا، وعلى دور الأمم المتحدة الذي لا مناص منه في تقرير مستقبل كوكبنا وسكانه.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تكون الجمعية العامة ”مركزاً لتنسيق أعمال الأمم“ وتوجيهها نحو إدراك الغايات المشتركة، التي حددتها المادة الأولى من الميثاق. ولكي تبقى ذلك المركز الحيوي، فإن المنظمة وهيئتها الأكثر تمثيلا لأسرة الأمم – جمعيتنا العامة – يجب أن تأخذ في الاعتبار على نحو أفضل الاعتماد المتبادل الذي يربط بين مصائرنا والفرصة التي أعطيت لدولنا ذات السيادة لكي تقدم لمواطني بلداننا رؤية مشتركة ومتسمة بالقيم الأخلاقية.

إن العاصفة المالية التي اجتاحت العالم قبل عام قد سببت قدرا أكبر مما ينبغي من المعاناة والضرر للاقتصاد العالمي، في وقت من تاريخنا نواجه فيه التحديات الرئيسية لأزمة المناخ وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مما لا يعفينا من استخلاص النتائج الواضحة.

وبعد عام من الآن، سنجتمع في هذه الهيئة نفسها لكي نقيم التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إن الموعد النهائي، وهو عام ٢٠١٥ – الذي بدا مهددا أصلا عشية وقوع الأزمة المتعددة الأبعاد – يقتضي منا أن نحدد رؤية عالمية لمستقبل البشرية. وسيسمي البعض ذلك تضامنا أو وعيا أخلاقيا. ولكن مهما كانت التسمية،

يتعين علينا أن نحدد بوضوح وأن ننفذ الأهداف الإنمائية بغية تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الناس.

وإذا كان القضاء على الفقر سيبقى على رأس أولوياتنا، سيتعين علينا أن ننهمك في الوفاء بالتزاماتنا، لأن أكثر الناس حرمانا هم أيضا الجياع، وهم الذين يعانون من سوء التغذية ومن نقص المياه والخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية. ومن بين الضحايا الرئيسيين النساء والأطفال، الذين يموت منهم ٠٠٠ ٢٥ شخص في كل يوم، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

إن مئات الآلاف من الناس يستفيدون حاليا من الإجراءات التي يتخذها بلدي في إطار تعاونه الدولي في ميادين الصحة والتعليم ومكافحة الفقر. ولهذا السبب طلبت أن نواصل جهودنا ليصل تبرعنا إلى نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب عدم التضحية بهذه المساعدة بسبب الحالة الاقتصادية والمالية الحالية. بل على العكس من ذلك، يجب تعزيزها في وقت يكون فيه أضعف الناس في أمس الحاجة إليها. ويجب أن تكون هذه المساعدة الإنمائية مصحوبة بالاستثمارات الطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة بغية تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

ومن هذا المنظور، وعلى ضوء الأزمة الغذائية الأخيرة، فقد حان الوقت كي تستعيد الزراعة مكانتها المناسبة لأن الأمن الغذائي يعتمد عليها. واليوم، يقع على عاتقنا أن نسعى من أجل الأجيال القادمة إلى مصير جديد، ”صفقة جديدة“. وعلينا أن ننتقل من دور المانحين إلى دور الشركاء في ثورة أفريقيا الخضراء، حيث يجب أن تؤدي الزراعة المنتجة للغذاء، والمكيفة مع ظروف القارة المحددة، إلى تمكين السكان المحليين.

إن استعادة الزراعة إلى صميم حضارتنا يثير أيضا مسألة المياه الحيوية . فكفالة الأمن المائي مسألة حتمية، سواء فيما يتعلق بالوصول إليها لبقاء شعوبنا على قيد الحياة، أو للزراعة أو لإنتاج الطاقة. ولذلك، ثمة حاجة إلى إدارة متكاملة للموارد المائية. ويتعين علينا أن ندرك الكوارث والصراعات المحتملة التي ستنشأ إذا ما أخفقنا، والأخطار المتصلة بالمرافق الصحية الرديئة التي يمكن أن تسبب تفشي الأمراض والأوبئة المعدية.

إن التغير المناخي الذي هو من صنع الإنسان قد أدى إلى تفاقم ظاهرة التصحر والجفاف، وإلى تحمّض البحار والمحيطات. ولهذا السبب، لا يمكن أن يكون فشل المفاوضات في كوبنهاغن خيارا مطروحا. إن التزامي، والتزام نظرائي في جميع أنحاء العالم، مثلما ورد أمس في إطار مؤتمر قمة تغير المناخ الذي عقده الأمين العام، هو التزام قاطع: يجب علينا، معا – البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية – أن ننجح في وضع نظام لما بعد كيوتو من شأنه أن يتماشى بالتأكيد مع انبعاثات غاز الكربون المنخفضة في المستقبل.

لقد أهملنا التحذيرات العلمية لفترة طويلة. فقبل أكثر من ٢٠ عاما، أنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وخلال مؤتمر المناخ العالمي الثالث المعقود في أوائل أيلول/سبتمبر، الذي حضرته ببالغ السرور، تقرر إنشاء إطار عالمي لخدمات المناخ، وذلك بهدف مساعدة السكان على التصدي لهذا التحدي الذي يزداد إلحاحا.

وهذا الإطار العالمي، الذي نؤيده جميعا تأييدا تاما، يهدف إلى تحسين إدارة الأخطار المترتبة على تقلبات المناخ وتغيره وكذلك التكيف مع تغير المناخ على جميع المستويات، من خلال تطوير إدراج المعلومات والتوقعات القائمة على أسس علمية في السياسات والتخطيط. ويدفعنا حشد الرأي

العام الذي ليس له مثيل إلى اتخاذ تدابير إبداعية من أجل إبطاء ارتفاع حرارة العالم، الأمر الذي يمكن أن يكون له عواقب كارثية.

ويوصي تقرير التجارة والتنمية بإدخال تغييرات هيكلية عميقة، الأمر الذي لن يتم إلا إذا أردنا تغيير أنماط إنتاجنا واستهلاكنا. ويجب أن يكون إنشاء اقتصاد أخضر أساس هذه العملية، ودورنا، بوصفنا صانعي القرارات السياسية، هو ضمان أن تستعمل التكنولوجيا الضرورية – الموجودة أصلا – في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وتتطلب التنمية المستدامة عولمة التكنولوجيات الخضراء والأصول البيئية.

وبالنيابة عن الإمارة، أود أن أؤكد مجددا على موقفنا المعلن وهو أن يخلو عالمنا من انبعاثات غاز الكربون وأن نعقد عزمنا على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وبنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، مر الاقتصار العالمي باختبارات وتجارب مريرة. وبدأت تظهر عليه مؤشرات الانتعاش، لكن يجب علينا أن نستخلص الدروس من هذه السنة القاتمة. إن عولمة الاقتصاد وما ينتج عنها من اعتماد متبادل تتطلب إصلاح النظام النقدي والمالي العالمي.

لقد اجتمعت مجموعة الـ ٢٠، التي تأسست قبل ١٠ سنوات، على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وبذلك تكون قد أدركت الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير لإنقاذ الاقتصاد العالمي من كارثة تفاقمت بسبب الذعر الذي سيطر على الأسواق المالية. وتدرك موناكو أن هذه المجموعة، التي تمثل ثلثي سكان العالم وتجارته وتقترب من نسبة ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تتحمل مسؤولية خاصة تجاه بقية المجتمع الدولي.

ونحن واثقون من قدرة مجموعة الـ ٢٠، غدا في بيتسبرغ، على إرساء الأسس لحقبة جديدة تشمل، في جملة أمور، النظام المالي ودخل تجار الأموال، والحوكمة والموارد المخصصة للمؤسسات المالية الدولية. وقدرة مجموعة الـ ٢٠ على جمع كافة الدول ستفضي إلى المشروعية اللازمة لانتعاش النمو من جديد.

وتعمل حكومتي، منذ عدة شهور، على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها والامتثال للمعايير التي تتطلبها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بغية تحسين الشفافية وتبادل المعلومات المالية والمصرفية. ولهذا السبب قامت حكومتي بالفعل بتوقيع ١٢ اتفاقية ثنائية وشرعت في إبرام اتفاقات أخرى في هذا المجال. واعتبارا من اليوم، اعترفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالجهود التي تبذلها موناكو ومن ثم ستدرج في قائمتها البيضاء.

لكن ينبغي ألا نقع في الخطأ: لقد جعلت خيانة الأمانة الناتجة عن الكارثة المالية من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تكون التدابير التي اتخذتها مجموعة الـ ٢٠ غير تمييزية وأن تجمع كل الدول الأعضاء. ومن ثم، فإن إنشاء هيئة استشارية من شأنه أن يضمن المشروعية لأية قرارات يتم اتخاذها.

ويجب علينا معا أن نعيد بناء أسس قوية لرأسمالية ذات وجه إنساني من شأنها أن تعزز النمو والتنمية الاجتماعية. فلقد أتاحت لنا الظروف الحالية فرصة لخلق اقتصاد أخضر، وهو اقتصاد يربط إيجاد فرص العمل بنقل التكنولوجيات الجديدة التي ستمكننا من تحقيق انتعاش مستدام.

وينبغي للدولة أن تكيف دورها مع الواقع الجديد وتعبر عن سيادتها باستمرار كي تبقى الضامن لأمن سكانها ورفاههم الاجتماعي. ولا تستطيع الأمم المتحدة تفادي ذلك. فالمنظمة، منذ إنشائها، تعمل على صون السلم والأمن الدوليين من خلال عمليات قادتها تحت رايتها. وتقوم أيضا بدور توحيدي كبير في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد بلغت الموارد البشرية والمادية المتوفرة لعمليات حفظ السلام مستويات لم تكن متصورة قبل عقد واحد. وضرورة النظر في هذه المسألة التي بدأت داخل مجلس الأمن والأمانة العامة، وكذلك مع الدول الأعضاء، هي أولوية ونؤيدها.

إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، الضامنة لسيادة الدول والتعايش السلمي فيما بينها مسألة هامة بالقدر نفسه. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعم بلادي لتنفيذ المسؤولية عن الحماية، التي هي رمز تعزيز التعددية لما فيه خير الشعوب. إن المسؤولية عن الحماية لا تؤثر على ممارسة السيادة المسؤولة، التي تضع الأفراد في المقدمة. وستواصل موناكو العمل مع شركائها – وهم كل واحد في هذه القاعة – على تطبيق أفضل الممارسات في ميدان الحماية والمساعدة الدولية وبناء القدرة، من أجل تحقيق الهدف الوحيد وهو إنقاذ الأرواح.

ومن ناحية تضامنية، ستواصل الإمارة الاستجابة للحالات الإنسانية الطارئة، لا سيما عندما يتطلب الأمر مساعدة النساء والأطفال، الذين لم تعد هناك حاجة إلى إثبات ضعفهم، لسوء الحظ، في حالات الأزمة.

وفي عام ٢٠٢٠، سنحتفل بالسنة الدولية للتقارب بين الثقافات وبالسنة الدولية للتنوع البيولوجي. وفي طليعة القرن الحادي والعشرين، ترمز هذه المواضيع إلى الانسجام الذي ينبغي أن نسعى من أجله فيما بين شعوبنا – مع القبول باختلافاتنا – وبين الكائنات البشرية والكائنات الحية الأخرى على الأرض، التي علينا واجب حمايتها وإنقاذها من الانقراض.

ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن بلدي سيواصل الالتزام دون كلل بالعمليات الخليقة بأن تبني العلاقات بين مجتمعاتنا وتعززها لتشجيع الحوار والتفاهم الثقافي والديني القائم على الاحترام المتبادل، كالاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط وتحالف الحضارات.

ولديّ اقتناع بأن من الإيجابيات الكبيرة التي ترجح نجاح هذه الرسالة البالغة الدقة ما يتمتع به الرئيس من خبرة كبيرة في نطاق الأمم المتحدة ودوره في إنشاء الاتحاد الأفريقي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير إمارة موناكو، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب الأمير ألبير الثاني، أمير إمارة موناكو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية كولومبيا.

اصطُحب السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوريبي فيليس (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة وأن أؤكد للأمم المتحدة مجددا امتناننا لوجودها الإيجابي وتعاونها مع الشعب الكولومبي.

وترمي الحكومة التي أرأسها إلى تعزيز ثقة المجتمع الوطني والدولي في كولومبيا. ويستند سعيها هذا للحصول على الثقة إلى ثلاث دعائم: الأمن إلى جانب القيم الديمقراطية، وتشجيع الاستثمار وروح المبادرة إلى جانب المسؤولية الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي مع توافر الحريات.

ونحن ماضون في إنجازاتنا الأمنية، غير أن هناك أيضا بعض تحديات ما زالت ماثلة. وأود أن أسلط الضوء على بعض المنجزات غير الملموسة التي تشهد لمشروعنا الأمني بسماته الديمقراطية.

لقد استعدنا اثنين من الاحتكارات التي كان ينبغي ألا نفقدها أبدا: احتكار القوى المؤسسية من أجل مكافحة المجرمين واحتكار العدالة التي حاول الإرهابيون زعزعتها. وقد قمنا بتفكيك القوى شبه العسكرية، وهو مصطلح نشأ لوصف العصابات الإجرامية الخاصة التي كان هدفها يتمثل في مكافحة المغاوير القائمين بتهريب المخدرات. واليوم، أصبحت الدولة هي الكيان الوحيد الذي يحارب جميع هؤلاء المجرمين. وينتظم أولئك المجرمون بجميع أشكالهم، مغاوير المخدرات والعصابات الإجرامية، في علاقة أشبه بالمافيا توحدهم أو تعادي فيما بينهم إما لأغراض التوزيع أو للتقاتل على مكاسب تجارة المخدرات الإجرامية.

وقد استعادت العدالة فعاليتها الكاملة في ربوع البلد بأسره؛ العدالة التي تعرضت، مع المحكمة العليا، لهجوم مهربي المخدرات والقوات الخاصة في عام ١٩٨٥؛ العدالة التي عذبها توجيه التهديدات للقضاة واغتيالهم؛ والتي جرت تنحيتها في كثير من المناطق على أيدي قادة الإرهابيين وقادة المغاوير والجماعات شبه العسكرية التي حاولت أن تحل محلها.

كان الضحايا يمتنعون عن الشكوى خوفا من الانتقام أو لأنهم يعتقدون أنه لا جدوى منها. أما الآن، بفضل استعادتنا لأمننا، فقد سجلنا ٧٥٨ ٢٣٩ ضحية، ونحن مصممون على علاج حالاتهم، علاجا لا يكتمل قط ولكنه سيؤدي شيئا فشيئا إلى المصالحة بالتغلب على روح الانتقام والكراهية.

وقد استعدنا استقلال اللامركزية والممارسة السياسية. وكان الإرهاب قد خلع ٣٠ في المائة من عمد قرانا، وسرق ميزانيات المحليات والوزارات وأفسدها ومارس القسر داخل القطاع العام. فاستعاد العمد أمنهم لكي يقوموا بواجباتهم بحرية ويديروا مواردهم بشفافية. ويجري الإعراب عن السياسة الآن بحرية في جميع نطاقات الفكر. وتم التعامل مع هذا التهديد الإرهابي بدون تطبيق قانون الطوارئ، ومع توفير كامل الضمانات المدنية والسياسية، وفي احترام مطلق للحرية التي نشجعها إلى جانب الأمن.

ونعمل على النهوض بفعالية قواتنا العامة فضلا عن احترام حقوق الإنسان. ولا نتردد في معاقبة من يسيئون إليها، ولكننا لا نتوانى أيضا في الدفاع عن جنودنا وأفراد شرطتنا الذين يقعون أحيانا ضحايا لحرب قانونية قذرة. وقد تقدمت كولومبيا طوعا لاستعراض تجريه الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، وبالرغم من المعاناة التي سببتها الألغام الأرضية التي زرعتها الجماعات الإرهابية، دمرت الدولة الألغام التي كانت قواتها الحكومية تستخدمها لأغراض التدريب. وبلدنا من قيادات اتفاقية أوتاوا لتدمير الألغام الأرضية وسيستضيف الاجتماع القادم للدول الأطراف في قرطاجنة.

ونحن نتصدى للإرهاب بأقصى قدر من التصميم ونمارس الديمقراطية بحماس شديد. ولهذا السبب فتحت أبواب كولومبيا بدون قيود أمام اليقظة الدولية. ونحن نتداول ونختلف، ولكن المراقبين المحايدين والنقاد المتحيزين على السواء يتمتعون بمطلق الحرية في التعبير عن آرائهم في كولومبيا.

وليست مصلحتنا في المواجهة المتعصبة بين الشمال واليمين، التي تتسم بالخطر بقدر كونها من مخلفات الماضي العتيق، بل نراهن على ديمقراطية حديثة، ديمقراطية مأمونة وحرة، تبني التماسك الاجتماعي، ديمقراطية ذات مؤسسات مستقلة وتتمتع بالثقة التي تنبع من الشفافية المبنية على مستوى رفيع من المشاركة المدنية.

و لم نتمكن من التغلب تماما على مشكلة التشريد، ولكننا زدنا ميزانيتنا المخصصة لمساعدة الأشخاص المشردين اثني عشر ضعفا. ونعمل على نشر الثقة بين القوات الحكومية والمجتمعات المحلية لكي لا يعوق التشريد الذي يحدثه مهربو المخدرات القوات التي تقاتل الاتجار.

وقد قمنا بتسريح ٧٨٣ ٥١ من أعضاء الجماعات الإرهابية، فانخفضت أعدادها من حوالي ٠٠٠ ٦٠ إلى أقل من ٠٠٠ ٨ فردا. وأبدينا كرما مفرطا مع الذين تم تسريحهم وتعاملنا بشدة بالغة من نسبة الـ ٧ في المائة منهم الذين عادوا إلى الجريمة. وأتاح قانون العدالة والسلام الذي يشملهم الإبلاغ عن ٥٥٥ ٢٩ فعل جنائي، واعتراف ١٠٤ ١٢ أشخاص، واكتشاف ٠٤٣ ٢ مقبرة بها ٤٩٢ ٢ جثة، والتعرف على ٧٠٨ جثث وإعادة ٥٨١ جثة إلى أسرها. وتمثل مشاركة الضحايا والإجراءات الجديدة لرد ممتلكاتهم وإعادة حقوقهم عنصرا حاسما من عناصر عملية التسريح المذكورة.

الإرهاب لا يجوز تجاهله والتذرع بالحرص على العلاقات الدولية الطيبة. على العكس، لا بد لتعددية الأطراف والدبلوماسية أن تفضيا إلى أعمال تعاونية بين الدول للتغلب على هذه الفاجعة وعواقبها المباشرة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات المحظورة وغسل الأموال والأرصدة والملاذات الإرهابية الآمنة.

ونؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف بكل تجلياتها المشروعة، بدءا بالمنظمات الموجودة في البلدان المجاورة وحتى أكبر المنظمات عالمية، غير أننا نؤمن بأن تعددية الأطراف يجب أن تبرهن على فعاليتها في دحر الإجرام الدولي.

لقد اعترفت كولومبيا بمشكلتها الداخلية، مشكلة إرهاب المخدرات. ولقد خضنا نضالا بطوليا سيحقق النصر في النهاية. وإننا نتعاون مع المجتمع الدولي ونلتمس تعاونا أكثر فعالية. وقد دأبنا على التعاون مع المكسيك وغواتيمالا وبنما وكوستاريكا وهايتي والجمهورية الدومينيكية وبيرو وأفغانستان وبلدان أخرى. ونقدر جهود الولايات المتحدة وانخراطها في العمل معنا لتحقيق التقدم في تفكيك شبكات إرهاب المخدرات. ونلتمس مزيدا من التعاون من عدد أكبر من البلدان ومن المجتمع الدولي. هدفنا هو أن نستعيد الأمن المحلي وأن ننأى بنفسنا عن أي مشاركة في سباق التسلح والتناحر الفتاك في الحروب الدولية.

ونشعر بالقلق من أننا بدلا من التقدم صوب تعاون أعظم لكفالة الأمن والسلام والهدوء لمواطني كل البلدان نرى تسارعا في وتيرة سباق التسلح. ويحاول البعض تبرير ذلك بالتذرع بالحاجة إلى تحديث أجهزتهم العسكرية بينما يعترف آخرون صراحة بالرغبة في الحرب.

ويجب على الوكالات المتعددة الأطراف، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، أن تعزز أعمالها حتى تتمكن

الحكومات من الوفاء بواجبها عن حماية مواطنيها وواجبها بألا تعتدي على المجتمع الدولي.

السبب الوحيد للإرهاب في كولومبيا هو تجارة المخدرات. وقد كان مقترفو الجرائم ومرتكبو العنف ينكرون في الماضي تورطهم في إرهاب المخدرات ويتظاهرون بالتمسك بالمواقف العقائدية؛ أما اليوم فإنهم، بعد أن فقدوا كل إحساس باللياقة والأدب، أصبح من المتعذر عليهم إخفاء مشاريعهم الإجرامية أو التظاهر باتخاذ مواقف عقائدية، الأمر الذي فضحت بطلانه القسوة التي عاملوا بها ضحاياهم ومختطفيهم. وإن الشفافية الديمقراطية لبلدنا، التي حاولوا تدميرها، تكفل أنهم لن يحظوا بالقبول أبدا.

لدينا وجهة نظر مختلفة حول المسؤولية المشتركة وحول الاقتراح برفع الحظر عن المخدرات. وإن التقسيم القديم للبلدان بين منتجة ومستهلكة تلاشى تماما. فكولومبيا بدأت كبلد تستخدم أراضيه في الاتجار بالمخدرات ثم برزت كبلد منتج والآن تعاني كبلد مستهلك. والبلدان التي بدأت كبلدان مستهلكة ازداد إنتاجها. وكل الناس معرضون لخطر إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها. وبالتالي فإن المسؤولية المشتركة يجب الاضطلاع بها وفقا لمعناها الفعلي: كمهمة نتحملها جميعا من دون أي تحفظات.

ونؤمن بأننا، بدلا من المناداة برفع الحظر عن المخدرات، ينبغي لنا أن ننظر في ضرورة تجريم الاستهلاك. فلا يوجد اتساق بين الحزم من ناحية عندما يتعلق الأمر بإنتاج المخدرات والاتجار بها، والتسامح من ناحية أخرى عندما يتعلق الأمر بالاستهلاك. وقد أدى ذلك إلى إرهاب مخدرات فتاك في المدن، واستفحال الاستهلاك بين البالغين والشباب، وتورط الأطفال في التجارة الإجرامية. وما فتئنا نحرز التقدم في العملية الدستورية الرامية إلى تجريم الاستهلاك، مع الحرص على تجنب الخلط بين المدمن المريض والبائع الإجرامي.

إن حكومتنا تسعى إلى النهوض بالاستثمار والأعمال التجارية الحرة كوسيلة للتغلب على الفقر ولتكوين الثروة. وتتحرك كولومبيا قدما من حيث الروح التنافسية والثقة. وإن الاستثمار يجب أن يؤدي وظيفة المسؤولية الاجتماعية حتى يكتسب الشرعية الشعبية في المجتمعات الديمقراطية. فالمسؤولية الاجتماعية – وليس المضاربة – لا تنفصم عن رأس المال كعامل لخلق الثروة الاجتماعية. وإن المضاربة وليس الأعمال الحرة الخلاقة هي التي خلقت الأزمة الاقتصادية. وبناء عليه فإننا نثق بأن الاتفاقيات الضرورية ستعتمد لتجنب المخاطر التي تسببت فيها عمليات نقل أموال المضاربة والمضاربة في الأسواق المالية. وإننا نخشى من ظهور عصر جديد من الحمائية والغلق الانتقائي للاقتصادات المتقدمة النمو، مما سيعيق الانتعاش الاقتصادي المستدام.

المسؤولية الاجتماعية لا تنفصل عن الحرب ضد تغير المناخ. وتعتبر كولومبيا منتجا صافيا للأوكسجين وإن كميات الانبعاثات التي تتسبب فيها من ثاني أكسيد الكربون طفيفة. إلا أننا نعاني من ضعف شديد، وهو ما تجلى في المآسي الشتوية في السنين الأخيرة، التي تسببت في خسائر في الأرواح البشرية وفي الإنتاج وفي ارتفاع شديد في تكاليف الخدمات. وإننا نؤيد إبرام اتفاقيات دولية مشددة لحماية البيئة. ويحدونا الأمل أن يسفر مؤتمر كوبنهاغن عن صكوك إلزامية تكون فعالة وليس حبرا على ورق.

مساهمتنا الرئيسية في الحرب ضد تغير المناخ تكمن في الحفاظ على غاباتنا المطرية بمساحة ٥٧٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع، أي ما يتجاوز ٥١ في المائة من مجموع أراضينا الوطنية، وتلك المساحة أغلبها موجود على امتداد نهر الأمازون. ولدينا كسياسة ثابتة برنامجا للأسر الحامية للغابات

تشارك فيه أكثر من ٩٠ ٠٠٠ أسرة ريفية في جهد تعاوني لحماية الغابات المطرية ومنع استغلالها في المخدرات المحظورة وكفالة استعادة عافيتها في الأماكن التي فقدتها. وتدفع الدولة مكافآت إضافية لتلك الأسر. وهذا البرنامج، الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، حظي بأعلى درجة في التقييم من المنظمة.

إن الأسر الحامية للغابات في كولومبيا توفر الحماية لغابات الأمازون المطرية من المخدرات الفتاكة؛ ويمكن تطبيق نموذج مماثل في أماكن أخرى من العالم للحفاظ على الأشجار والتقليل من حدة تغير المناخ.

وتشكل الطاقة النظيفة ونظم النقل العامة وحماية مصادر المياه إجراءات أساسية ضمن مساهمتنا في مكافحة الاحترار العالمي. وكولومبيا، بإنتاجها أكثر من مليون لتر في اليوم من الإيثانول من قصب السكر، تعتبر ثاني أكبر منتج للإيثانول في أمريكا اللاتينية، وبإنتاجها ١,٨ مليون لتر في اليوم من الديزل الأحيائي من النخيل الأفريقي، تعتبر أكبر منتج للديزل الأحيائي في العالم. وإن الظروف السائدة في بلدنا تيسر زيادة معدلات الإنتاج تلك من دون تدمير الغابات المطرية أو التقليل من الأمن الغذائي.

ولقد طرحنا حوافز لاستخدام مصادر طاقة نظيفة أخرى مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية التي ما زال تطويرها ضئيلا رغم الإمكانيات المحتملة الكبيرة.

ونعمل على بناء تسع شبكات للنقل العام في المدن الكبرى وقد بدأنا فعلا في إدماج ١٠ شبكات أخرى تتصف بحجمها المناسب، بهدف إحلال النقل العام للجماهير محل شركات النقل الفردية.

وقد كرّسنا ١١ في المائة من أراضينا الوطنية للمناطق المحمية. وفي المحميات الطبيعية مثل سييرا نيفادا دي سانتا مارتا، وهي أعلى محمية مطلة على البحر في العالم، يجري تنفيذ الاتفاقات مع مجتمعات السكان الأصليين. ففي مقابل الأمن واستعادة الأراضي وبناء سبع من القرى التسع الموعود بها، بدأ أولئك السكان في الاضطلاع بالمهمة النبيلة، مهمة حفظ الغابات ومصادر المياه.

إننا لن نكسب شيئا من الأمن أو الاستثمار أو الصحة أو التعليم أو من أي سياسة أخرى للتماسك الاجتماعي إذا لم نول البيئة أهمية متساوية. وهذا الأمر ندركه لأننا أمة ”عالية التنوع“ تضم ١٤ في المائة من تنوع الكوكب وتأتي في الدرجة الثانية – بعد البرازيل – من حيث عدد الأنواع النباتية والحيوانية، وتأتي في الدرجة الأولى من حيث عدد أنواع البرمائيات والطيور.

رغبتنا الحميمة تتمثل في رفع مؤشر الفرص البشرية في سبيل القضاء على الفقر وتكوين الثروة وضمان كل البدائل الممكنة للأجيال المقبلة. ونعتزم أن ندرج أوجه التقدم والنكسات في السياسات البيئية ضمن عناصر قياس مؤشر الفرص البشرية. فالفرص لا معنى لها من دون الحماية البيئية. فلنكن فعالين في مكافحتنا لتغير المناخ بغية ألاّ نحكم على سكان الأرض في المستقبل بالعيش في محرقة أرضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية كولومبيا على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد الفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديمتري مدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الاتحاد الروسي.

اصطحب السيد ديمتري مدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديمتري مدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مدفيديف (تكلم بالروسية): اليوم، وإذ أتكلم من على هذا المنبر السامي، أود أن أبرز خمسة مواضيع أرى أنها هامة لجميعنا ولنُهُجنا المشتركة حيال الأجندة الدولية.

الأول هو توقيت هذه الجلسة والتجربة التي تمر بها البشرية حاليا. إن هذه الدورة للجمعية العامة تنعقد في وقت هام ومعقد جدا. ويمكن القول بدون مبالغة إننا نعيش إحدى الحقبات الرئيسية من التاريخ الحديث. فإلى جانب الأزمة الاقتصادية – وهي أول أزمة كبيرة في عصر العولمة – فإن التنمية العالمية عموما لا تزال تتهددها صراعات إقليمية ومحلية، والإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، والنقص الغذائي وتغير المناخ. وتأثير الأزمة لا يزال تشعر به معظم بلدان العالم. ورغم أننا تمكنا حتى الآن، على ما يبدو، من تجنب أسوأ السيناريوهات، فإن السؤال هو عن كيفية التغلب على جوانب الخلل والعجز الضخمة – تبلغ تريليونات الدولارات – التي تراكمت في الاقتصادات العالمية والوطنية.

إن أجندتنا المشتركة للوحدة تمليه علينا الحياة نفسها، وهي التي تملي أيضا الحاجة المتنامية إلى الأمم المتحدة باعتبارها الآلية التي نجحت في اختبار الزمن لمواءمة مصالح مختلف الدول والشعوب. وكما لم يحدث من قبل على الإطلاق، نشعر بالحاجة إلى قيادة جماعية غير رسمية وإلى دور متزايد لمنتديات من قبيل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين الحديثة جدا، فضلا عن منتديات تفاوضية وتوسطية أخرى، والسبب هو أن هذه المنتديات لا تعمل كنموذج تعارضي بين المشاركين فيها، وإنما تعمل على النهوض بمصالحهم المشتركة.

في هذه الجلسة الصباحية، خاطب رئيس الولايات المتحدة هذه الجمعية، وأود أن أؤيد إحدى الأفكار التي ذكرها. لقد قال إن ما من بلد بمفرده يستطيع أو ينبغي أن يهيمن على البلدان الأخرى، وهذا صحيح على الإطلاق. ومع ذلك، هذه النُهُج المتفق عليها تحتاج إلى تنفيذ بطريقة من الطرق، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة.

وثمة خاصة أخرى مميزة في العصر الحديث هي تزايد دور الكيانات الإقليمية التي أخذت تصبح أكثر نشاطا في كل قارة. وهذا المنحى يتوافق تماما مع مبادئ الأمم المتحدة. وروسيا، من جانبها – إلى جانب شركائها في رابطة الدول المستقلة، وفي إطار منظمة شنغهاي للتعاون، ومع زميلاتها البرازيل والهند والصين – ستواصل تعزيز آليات التفاعل الإقليمي. فهذه الآليات تيسر ردا جماعيا على التهديدات المشتركة، في حين تخفف تداعيات الأزمة على مواطنينا، وتزيد من استدامة اقتصاداتنا الوطنية.

ثانيا، أريد أن أتناول مسألة المشاكل القائمة. واسمحوا لي أن أذكر المشاكل التي يتعذر تناولها بعاليه من دون مشاركة الأمم المتحدة أو خارج إطارها. المهمة الأولى في هذا الصدد هي معالجة خلل الآليات القائمة للحوكمة الاقتصادية العالمية، وقصور القواعد التي تعتمدها، والهوة بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي. وعلينا أن نبذل جهودا مشتركة بغية إقامة نماذج مالية واقتصادية تحمينا جميعا من الاضطرابات في المستقبل.

إن جميع البلدان شهدت بالفعل انخفاضا في ناتجها وفي مستوى عيش الملايين من مواطنيها. وقد عملت الأزمة على تفاقم المشاكل الاجتماعية وعرّضت الشباب في مستهل

حياتهم للتجارب المؤلمة، وسببت ازديادا كبيرا في البطالة في جميع البلدان. وروسيا ليست استثناء في هذا المجال.

لقد تلقت خططنا الآيلة إلى التخفيف من حدة الفقر ضربة قوية. وبرز تهديد حقيقي لعرقلة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع ذلك. فمساعدات المانحين إلى البلدان المحتاجة لا يمكن تأجيلها إلى وقت آخر. والمهام التي وضعها المجتمع الدولي على سبيل الأولوية يجب تنفيذها على الإطلاق. والترتيبات المعتمدة في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية يجب تنفيذها – ويجب تنفيذها ضمن المواعيد الزمنية التي حددناها بأنفسنا.

والمهمة الرئيسية الثانية في هذا السياق تتمثل في معالجة مسائل أمن الطاقة على الصعيد العالمي. فقبل ثلاث سنوات وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية التي انعقدت في سانت بطرسبرغ بروسيا، تم وضع المبادئ لإطار قانوني جديد لهذا التعاون. والهدف هو مواءمة مصالح جميع المشاركين في سلسلة الطاقة: المزودون أو المستهلكون أو وسائط المساعدة المباشرة أو وسائط العبور. وعملنا ليس قبل وقت بعيد على تعزيز هذه المبادئ، وندعو جميع الدول إلى المشاركة في الحوار بشأنها. ونعتقد أن هذه المناقشات ينبغي أن تحدث بمشاركة نشطة من مؤسسات متخصصة متعددة الأطراف، بما في ذلك بطبيعة الحال وكالات أسرة الأمم المتحدة.

والمهمة الثالثة التي ترى روسيا أنها هامة هي التعزيز الشامل للأمم المتحدة نفسها. فعلى الأمم المتحدة أن تكيف نفسها بطريقة عقلانية مع الحقائق العالمية الجديدة. وينبغي أن تعزز تأثيرها فيما تحافظ على طابعها المتعدد الأطراف وسلامة الأحكام الرئيسية في الميثاق. وأهم مكون لتنشيط الأمم المتحدة هو إصلاح مجلس الأمن. لقد آن الأوان لتسريع البحث عن صيغة توافقية لتوسيع مجلس الأمن، وبطبيعة الحال لزيادة فعاليته.

والمسألة الثالثة التي أريد أن أتناولها هي نزع السلاح. إن عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف برعاية الأمم المتحدة عملية هامة للغاية. وهناك أسباب تحمل على الأمل، فبوصفنا أعضاء ندرك أن هناك عددا من الاتجاهات الإيجابية ظهرت للتغلب على الأزمة التي طال أمدها. لقد اعتمد مؤتمر نزع السلاح في جنيف برنامج عمله. وأود أيضا أن أذكر المبادرة الروسية الصينية لوضع معاهدة لمنع وزع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك اقتراحنا الراهن بإضفاء طابع العالمية على المعاهدة الروسية الأمريكية بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى.

إن روسيا سوف تتابع بصورة قاطعة سبيل التخفيضات في الأسلحة النووية القابل للتحقق والذي لا رجعة فيها بوصف ذلك عنصراً جوهرياً في بداية جديدة في علاقاتنا مع الولايات المتحدة. وفي موسكو، في شهر تموز/يوليه من هذا العام، لم أوقع أنا والرئيس أوباما على وثيقة هامة فحسب، بل اتفقنا أيضا على ولاية للقيام بمزيد من المفاوضات لوضع معاهدة جديدة ملزمة قانونا. وينبغي لهذه المعاهدة أن تحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي ينتهي مفعولها في شهر كانون الأول/ديسمبر.

ومما يكتسي أهمية خاصة هنا العلاقة بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة الدفاعية. لقد ناقشت في اجتماع هذا الصباح مع الرئيس أوباما التعديلات التي أعلن عنها مؤخراً على منظومة للدفاع بالقذائف الأمريكي تخطط الولايات المتحدة لإنتاجها. وأود أن أقول في هذا المنتدى الرفيع جدا بأننا نعتبر هذا القرار خطوة بناءة في الاتجاه

الصحيح حظيت عن جدارة بالعديد من الإعرابات عن التأييد من لدن المجتمع الدولي. وروسيا مستعدة للدخول في مناقشات مفصلة مع الجانب الأمريكي واتخاذ مبادرات هامة في هذا الميدان للتوصل إلى اتفاق مقبول بصورة متبادلة.

ومن دون حل مشاكل، من قبيل القذائف الدفاعية والأسلحة الهجومية الاستراتيجية غير النووية، سيكون من المستحيل إحراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح النووي. وأعتقد أن العمل بشأن هذه المعاهدة الجديدة سيكون منسجما تماما مع الأحكام ذات الصلة للوثيقة المشتركة التي أقرها رئيس الولايات المتحدة وأنا في اجتماعنا الذي انعقد في موسكو. ونعتقد أنه ينبغي للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تنضم إلى جهود نزع السلاح الروسية والأمريكية. وما من ثمة حاجة للانتظار لحدوث مزيد من التقدم في عملية نزع السلاح الروسي الأمريكي. فبوسعنا البدء فوراً بوضع ترتيبات مقبولة وعملية تأخذ في الحسبان الاختلافات في حجم الإمكانيات. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نعول على التجربة الدولية في القرن العشرين، على سبيل المثال مؤتمر واشنطن ١٩٢١-١٩٢٢ بشأن الأسلحة البحرية، حيث وافق المشاركون على الحجم الأقصى لأساطيلهم من دون الإصرار على التماثل بصورة مطلقة. وإذا ما اتبعنا نفس النهج اليوم، ارتكازا على الوضع الراهن للترسانات النووية، بوسعنا أن نبعث بإشارة أكيدة إلى بقية العالم مفادها أن عدداً غير معروف سيضاف إلى معادلة الاستقرار الاستراتيجي.

إن السعي إلى نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي والنهوض بالاستخدام السلمي للطاقة النووية كلها مسائل ستكون في صلب المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في عام ٢٠١٠. ويحدونا الأمل بأن يكون المؤتمر ناجحاً.

إن القمة العالمية للأمن النووي المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٠ سوف توفر فرصة طيبة للمزيد من المناقشة المفصلة لهذه المسائل. ونؤيد تلك المبادرات. واتفقنا أيضاً مع حكومة الولايات المتحدة على الخطوات المشتركة نحو تحقيق المزيد من التقدم بشأن جوانب الأمن النووي هذه، مثل منع الإرهاب النووي ومد نطاق إمكانية الوصول إلى فوائد الطاقة النووية السلمية لجميع الأطراف الموقعة على تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنية حسنة، وغير ذلك من القرارات. وندعو إلى التعاون الجماعي بشأن هذه المسائل.

وللتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن هذه القضايا الهامة، علينا إشراك جميع الدول والمنظمات الدولية المؤثرة في عمليات التفاوض الآنفة الذكر. ولا بد من القول هنا إنه تتوفر لدى المجتمع الدولي هذه التدابير المجربة والمختبرة لتحسين الأمن الإقليمي والدولي، من قبيل المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهناك، بوجه الخصوص، حاجة ملحة جدا لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها.

إن روسيا بوصفها عضواً في اللجنة الرباعية للوساطة الدولية المعنية بتسوية قضية الشرق الأوسط، ما انفكت تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وقد تقدمت روسيا باقتراحات محددة في إطار عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتماس طرق مقبولة بصورة متبادلة لتنفيذ القرارات المتخذة بشأن هذه المسألة والتي اتخذت في وقت سابق. ويتعين على جميع بلدان المنطقة أن تأخذ موقفا فعالا بشأن هذه المسألة، وأن تظهر استعدادها لتحقيق تلك الغاية.

وعلينا أيضا الإسراع في العمل نحو وضع آلية تكفل إحلال السلم والأمن في شمال شرقي آسيا. وقد تقدمت

روسيا بمقترحات في هذا الصدد للمشاركين في محادثات الأطراف الستة. وفي ظل الظروف الحالية غدت هذه المهمة أكثر إلحاحية من أي وقت مضى.

أما الموضوع الرابع الذي أود التطرق إليه فهو الصراعات الإقليمية والأمن الإقليمي. نعتزم مواصلة الاشتراك في البحث عن خيارات فعالة لتسوية الصراعات الإقليمية. ونحن مقتنعون بأن استخدام القوة ما من شأنه إلا أن يزيد من تردي الأوضاع. وهذا تجلى في المحاولة الطائشة التي قامت بها السلطات الجورجية في العام الماضي لحل المشاكل في علاقاتها مع أوسيتيا الجنوبية بالوسائل العسكرية.

وفي ذلك الوقت، في آب/أغسطس ٢٠٠٨، كدنا نقترب من حالة ينطوي فيها الصراع المسلح المحلي على إمكانية التطور إلى حرب كاملة النطاق. وأنا على يقين من أن هذا يفهمه بوضوح جميع الموجودين في هذه القاعة اليوم. ولضمان عدم حدوث ذلك أبدا، نحتاج إلى آليات واضحة وفعالة لتنفيذ مبدأ عدم جواز انتهاك الأمن. ومن دون وجود هذه الآلية لن يكون بوسعنا التحرك بعد تركة الماضي أو التغلب على الاجحافات الحالية. وأود أن أشدد على أنه لا ينبغي إعطاء الأنظمة غير المسؤولة أي فرصة كانت لإثارة المنازعات فيما بين البلدان الأخرى.

إن دور ومكان الدولة الحديثة في ضمان الأمن العالمي مسألة على جانب عظيم من الأهمية اليوم. لقد شهدنا مرارا وتكرارا حالات ظهرت فيها مشاكل داخل حدود دولة بمفردها وأخذت طابعا إقليميا أو حتى عالميا. إن تقاعس، وفي أحيانا كثيرة، عدم فعالية المؤسسات الحكومية الوطنية قد تكون له آثار مشحونة بالمخاطر بالنسبة لعدة بلدان. وتحاشي هذه العواقب مسألة معقدة وحساسة جداً، ولكنها مسألة لا بد لنا من التداول بشأنها معا.

إن هذه المسائل كانت محور مناقشات جرت في المؤتمر الذي انعقد مؤخراً في روسيا. وكانت النتيجة واضحة تماما. وما نحتاج إليه في المستقبل هو سياسة خارجية حصيفة. فالأزمة العالمية الراهنة ليست قاصرة على النواحي الاقتصادية؛ بل إنها أيضا أزمة أفكار. إنها تراكم لكتلة كبيرة من السياسات البالية وأنماط التنمية التي عفا عليه الزمن.

أما وقد أخذت روسيا زمام المبادرة لتوقيع معاهدة أمن أوروبية جديدة، اقترحت اتباع نهج جديد نحو هذه المسألة، وفوق ذلك كله التخلي عن السياسات البائدة. ونأمل كلنا بأن تكون الحرب الباردة قد انتهت، ولكن العالم لم يصبح أكثر أمناً. إن ما نحتاج إليه اليوم هو حلول عصرية وأطر عمل قانونية واضحة لتنفيذ الالتزامات السياسات الراهنة. ولا نحتاج إلى مداولات ومناشدات وغوغائية؛ وما نحتاج إليه أطر عمل قانونية واضحة، تتضمن تجسيد المبدأ بموجب القانون الدولي بحيث لا يسعي أحد إلى ضمان أمنه الخاص على حساب أمن الآخرين.

تتعلق مبادرتنا بالمجال الأوروبي – الأطلسي. ومع ذلك، فإن أهم بنودها المتعلق بعدم قابلية الأمن للتجزئة هو مبدأ عالمي ينطبق على جميع مناطق العالم ويتسق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. لذا يجب أن يكون مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي الحالي.

آخر المواضيع التي أود إثارتها من على هذا المنبر هو موضوع القِيم. إن حماية حقوق الإنسان ومصالحه والتطبيق العالمي للقواعد والمبادئ المشتركة المتعارف عليها في ذلك المجال يجب أن تكون القاعدة التي يقوم عليها تعزيز الثقة والاستقرار في العلاقات الدولية. ونحن جميعا متحدون تحت راية قيم ضاربة الجذور في الأخلاق والدين والعادات والتقاليد. وإنني أشير هنا إلى بعض المفاهيم الجوهرية مثل

الحق في الحياة، والتسامح، والحق في الاختلاف، والمسؤولية تجاه الأُسرة، والإحسان والتعاطف، وكلها تمثل أساس الحياة اليومية والعلاقات بين الدول على السواء.

ولكن للأسف، الواقع يقول إن العالم يشهد اليوم تناميا في النزعة الوطنية ومظاهر عديدة للتعصب الديني والكراهية. لذا نرى أن إنشاء فريق عمل رفيع المستوى معني بالحوار بين الأديان تحت إشراف المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أمر بالغ الأهمية ولا سيما على أعتاب العام ٢٠١٠ الذي أعلنته الأمم المتحدة سنة دولية للتقارب بين الثقافات.

ولا يفوتني في الختام وأنا أقف أمامكم هنا أن أشير إلى موضوع آخر عزيز على قلوب جميع مواطني بلدي وشعوب العالم كافة. إننا سنحتفل العام القادم بالذكرى السنوية الخامسة والستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد طرحت روسيا مقترحا بأن تعتمد الجمعية العامة قرارا بعقد دورة خاصة في أيار/مايو القادم لإحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب حتى لا تُنسى دروسها المرعبة.

ومع ذلك، فإننا نرى من وقت إلى آخر بعض منظمات الفاشية الجديدة تطل برأسها. وتُرتكب الجرائم العنصرية والعرقية وتلك الناجمة عن التعصب الوطني. وثمة محاولات تجري لتبرئة ساحة النازية وإنكار وقوع محرقة اليهود ومراجعة الأحكام التي أصدرتها محكمة نورمبرغ. أنني مقتنع بأن المقاومة الجماعية لمظاهر الفاشية الجديدة ولمحاولات تحريف آثار الحرب العالمية الثانية كما جسدها ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تظل على رأس قائمة أولويات المنظمة.

لقد كان إنشاء الأمم المتحدة واحدا من الإنجازات الكبرى للمجتمع الدولي في القرن العشرين إذ أصبحت هذه المنظمة وأنشطتها المثمرة رمزا لذلك القرن، وببساطة، لا يوجد بديل لتلك الأنشطة. لا يحق لنا أن ننسى أن الأمم المتحدة تملك شرعية دولية فريدة، وعلينا جميعا أن نعمل على صون وتعزيز هذه الثروة المشتركة بين شعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الاتحاد الروسي على البيان الذي أدلى به لتوّه.

اصطحب السيد ديمتري مدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زوما (تكلم بالإنكليزية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ الجمعية العامة في عام ١٩٨٩ قرارها ٤٤/٢٧ ألف المتعلق بالتضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب أفريقيا. لقد كان ذلك واحدا من قرارات عديدة التزمت فيها أمم العالم بتقديم الدعم للقضاء على نظام الفصل العنصري.

في خلال أشهر من صدور ذلك القرار الهام، رُفع الحظر عن حركات تحرير جنوب أفريقيا. كما تم إطلاق سراح نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين. هكذا صار الطريق ممهدا للمفاوضات التي أدت في نهاية المطاف إلى تحقيق الحرية والديمقراطية في ذلك البلد.

لقد كان دور الأمم المتحدة في الكفاح من أجل إنهاء الفصل العنصري نموذجا فريدا للإرادة السياسية الجماعية للمجتمع الدولي، وانتصارا للوحدة على الفُرقة وللتفاوض على المجابهة. كان ذلك الدور يعبِّر عن الالتزام الواضح بتعزيز حقوق الإنسان الأساسية، وسنظل نحن، شعب جنوب أفريقيا، ندين دائما بالفضل لذلك التضامن.

منذ بزوغ فجر الديمقراطية عام ١٩٩٤، بنينا ديمقراطية قوية ومستقرة، وقائمة على الوحدة والمساواة بين الجنسين والديمقراطية ورفض العنصرية. ونحن إذ نواصل بناء دولتنا الفتيّة، ندرك الحاجة إلى وجود بيئة دولية مساعدة. من أجل ذلك، عقدنا العزم على أن نؤدي واجبنا، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، في الدفع إلى الأمام بمكافحة الفقر وفي التصدي لمختلف الأزمات التي نواجهها اليوم. لقد حان الأوان لنعمل سويا لوضع حد للتدهور البيئي. ويجب أن نتصرف الآن، بشكل جماعي، من أجل منع الأزمة الاقتصادية العالمية من تقويض المكاسب التي أحرزناها على مدى عقود.

ويجب أن يبقى استئصال الفقر في محور عمل الأمم المتحدة. وعلى المنظمة أن تواصل العمل الجاد لتوحيد العالم من أجل العمل على تخفيف معاناة الفقراء والمهمشين في العالم. وقد سدد الانهيار الاقتصادي العالمي ضربة قوية لجهود العالم الرامية إلى استئصال الفقر. ولكنه لا يجب أن يقلل من عزمنا.

ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا هاما في العثور على الحلول للأزمة الاقتصادية العالمية. وينبغي ألا تكون الأزمة ذريعة لتأخير اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. بل ينبغي أن تحثنا على مضاعفة جهودنا لإحراز تقدم أكبر وأسرع. ومع أن البلدان النامية لم تتسبب في الأزمة الاقتصادية، فقد تأثرت بأضرارها الفادحة. وألقت الأزمة مزيدا من الضوء على الحاجة العاجلة إلى إجراء إصلاحات أساسية في مؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك ولاياتها، ونطاقها، وإدارتها وقدرتها على الاستجابة.

وقد افتقرت هذه المؤسسات إلى التمثيل منذ تأسيسها قبل نصف قرن. والترتيبات القائمة ليست كافية وغير منصفة. وهي لا تعكس التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي. وينبغي أن نضمن أن يكون انتخاب رؤساء تلك المؤسسات أكثر ديمقراطية، وأنه يتيح فرصا للبلدان النامية. إن البلدان الناشئة والنامية ينبغي أن يكون صوتها مسموعا أكثر وأن تكون مشاركتها أكبر في تلك المؤسسات. وبالمثل، إذا كان لنا أن نستأصل الفقر، فإن هناك حاجة عاجلة إلى إكمال جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بطريقة تعطي الأولوية للتنمية.

إننا نواصل العمل من أجل التجديد في أفريقيا، ونحن نرحب بالدعم المستمر من منظومة الأمم المتحدة لمجابهة التحديات التي تواجه القارة. ومن الضروري الآن أكثر من أي يوم مضى أن تضمن الأمم المتحدة قيام المجتمع الدولي بشكل جماعي بتنفيذ الالتزامات التي قطعت من أجل أفريقيا. ولدينا خطة تحمل مقومات الاستمرار للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي ستستخدم لحشد الموارد لأفريقيا. ونحن ندرك أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم بدون تنمية، وأنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون أمن.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، حققت أفريقيا تقدما كبيرا في العمل على إنهاء الصراعات وتعزيز الممارسات والمؤسسات الديمقراطية. إلا أن بعض جيوب الصراعات ما زالت مستمرة. ومن جانبها، ظلت جنوب أفريقيا منخرطة في عمليات الوساطة، ومنع نشوب

الصراعات، وحفظ السلام في عدد من الأماكن في القارة، ومن بينها بوروندي، وزمبابوي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الاتحاد الأفريقي يملك الإرادة السياسية لتسوية الصراعات في القارة. ولكنه يفتقر إلى الموارد اللازمة لإدارة تدخلات حفظ السلام الفعالة وآليات منع نشوب الصراعات. إننا ندعو إلى دعم جهود حفظ السلام للاتحاد الأفريقي وإلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، ندعو الجمعية العامة إلى تأييد قرارات الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي لا تعترف بالحكومات التي تتولى السلطة بالقوة أو بأية وسائل غير دستورية أخرى.

إن البحث عن السلام العالمي والاستقرار والأمن لا يمكن أن يكون منفصلا عن السعي إلى العدالة، وتقرير المصير، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية. ويتعين علينا أن نكرر التأكيد بشكل مستمر على حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف لجميع الناس. إننا ندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال لنتائج المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية ومؤتمر ديربان الاستعراضي الذي عقد لاحقا. ومما يثير القلق أنه في نهاية العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، ما زالت هناك أمم تجد أراضيها محتلة وشعوبها مضطهدة.

إننا على اقتناع بالحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة وملموسة لتسوية الحالة في الصحراء الغربية.

ويجب أن نعمل باستعجال مماثل من أجل تحقيق التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال المفاوضات. ويجب أن يستند ذلك إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، في حدود عام ١٩٦٧، التي يجب أن تكون حدودا آمنة ومعترفا بها دوليا.

إننا ندعو كذلك إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

كما أننا نقدر التصريحات الأخيرة من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن اعتزامها تخفيض ترساناتها النووية.

فلنستفيد من هذا الزخم الجديد ولنغتنم فرصة انعقاد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ من أجل إعادة إلزام أنفسنا بالتنفيذ الكامل للالتزامات بموجب المعاهدة. وينبغي لنا كفالة التوازن فيما بين أهداف نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وبالنسبة لأفريقيا، فإن آثار تغير المناخ مدمرة وتقوض بشكل حاد جهود التنمية والقضاء على الفقر. ومن الضروري أن نتصرف الآن لضمان أن يكون هناك اتفاق عالمي شامل وعادل وفعّال بشأن هذا التحدي الخطير. وينبغي للاتفاق أن يقر بأن حل مشكلة تغير المناخ لا يمكن فصلها عن الكفاح من أجل القضاء على الفقر. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو المسؤولية الأكبر عن تغير المناخ وما يترتب عليه من آثار. ولذلك، لا بد لنا من إيجاد توازن بين التكيف والتخفيف. وينبغي أن يكون هدفنا تخفيض الانبعاثات بشكل كبير في جميع أنحاء العالم دون إعاقة التنمية في بلدان الجنوب.

تولى الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ماكلين (بربادوس)

وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تعلن التزامات طموحة وكبيرة وملزمة قانونيا بتخفيض الانبعاثات بحيث تساير العلم وتعالج مسؤولياتها التاريخية. وفي كوبنهاغن، ثمة ضرورة لإبرام اتفاق جديد وإضافي ومستدام ويمكن التنبؤ به

لتمويل التكيف. وينبغي أن يكون هذا الاتفاق من أجل البرامج التي تقلل من تعرض البلدان النامية لآثار تغير المناخ.

وفي عالم يزداد فيه الترابط والتكافل، لا يمكن أن تحل المشاكل الدولية بصورة فعالة إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف. ويجب على الأمم المتحدة أن تبقى في صميم التعددية، لكنها بحاجة إلى الإصلاح إذا أرادت أن تنفذ ولايتها بطريقة فعالة وتتسم بالكفاءة والشفافية.

ولا نزال ملتزمين بالرأي القائل إن إصلاح الأمم المتحدة لا يمكن أن يكتمل دون إجراء إصلاح أساسي لمجلس الأمن. وينبغي أن يكون ممثلا للمجتمع الدولي ويعكس الواقع الجغرافي السياسي لعالم اليوم. فإذا لم يتم إصلاح مجلس الأمن و لم يكن لأفريقيا فيه تمثيل دائم، فإن مشروعية قرارات المجلس ستبقى محل تساؤل. وتواصل جنوب أفريقيا المطالبة بتوسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للعالم على الاحتفال بافتتاح يوم نيلسون مانديلا في ١٨ تموز/يوليه هذا العام. وتشارك عشرات من الأشخاص لمدة ٦٧ دقيقة على الأقل في أعمال تطوعية في خدمة البشرية، تكريما لأيقوننا، الرئيس مانديلا. ولقد انضمت حركة عدم الانحياز إلى دعوة هذه الجمعية العامة إلى إعلان ١٨ تموز/يوليه يوم نيلسون مانديلا. وسيكون هذا اعترافاً بإسهام الرئيس مانديلا في الكفاح من أجل الديمقراطية والقضية الإنسانية، وتعزيز خدمة المجتمع في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة قرارا بتوافق الآراء تأييدا ليوم نيلسون مانديلا.

ومن دواعي الشرف لجنوب أفريقيا أن تستضيف مباريات كأس العالم لكرة القدم التي يقيمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في عام ٢٠١٠ وذلك في منتصف السنة القادمة. تلك هي المرة الأولى التي تقام فيها هذه البطولة الدولية على الأراضي الأفريقية. ونتطلع إلى استضافة شعوب العالم، الذين سيتمتعون بحسن ضيافة وحيوية أفريقية فريدة من نوعها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته على قيادته في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وأشكر الجمعية العامة والممثلين على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا التجمع الموقر. فبالعمل معا كأسرة عالمية، يمكننا أن نفعل المزيد لإقامة عالم أفضل وعادل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد فاسلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية التشيكية.

اصطحب السيد فاسلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فاسلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كلاوس (تكلم بالإنكليزية): إن بلدي، الجمهورية التشيكية، يقدر دائما الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في تعزيز الأمن وتحقيق الاستقرار والازدهار في العالم. وأود أن أطمئن الأعضاء إلى أننا سنواصل المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة. ونؤمن إيمانا قاطعا بأهمية هذه المنظمة ونريد لها أن تكون ذات كفاءة وفعالية. ولهذا السبب، نؤيد

إصلاح مجلس الأمن لكي يعكس بشكل أفضل الواقع السياسي والاقتصادي لعالم اليوم، على نحو ما أكّد عليه بعض المتكلمين هنا اليوم. إن التغييرات ضرورية ونحن على أهبة الاستعداد للبدء في مناقشتها بصورة جدية للغاية.

وفي هذا العام، نحتفل في جزئنا من العالم بمرور ٢٠ سنة على انهيار الشيوعية، منذ اللحظة التي استعاد فيها بلدي – مع دول أخرى من وسط وشرق أوروبا – الحرية والسيادة، وتمكن ثانية من تبوء مكانته في مجتمع البلدان الحرة والديمقراطية التي تمتع بها عندما تأسست الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

وفي السنوات العشرين التي انقضت منذ وقوع تلك الأحداث التاريخية، نجحنا في بناء ديمقراطية سياسية مستقرة وفي تحويل نظامنا الاقتصادي إلى اقتصاد للسوق الحرة يتسم بكفاءة الأداء. وأشير إلى هذا لأني أعتقد أن تجربتنا ذات صلة بالمناقشات الجارية الآن بشأن كيفية حل المشاكل الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم.

إننا نجتمع في وقت يجد العالم نفسه فيه وسط أزمة من أشد الأزمات الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية. فالأزمة المالية، التي نشأت في الولايات المتحدة منذ عامين، سرعان ما انتقلت إلى معظم البلدان الأخرى وأدت إلى هبوط حاد في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ونقص كبير في التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية وزيادة في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في عدد كبير من البلدان في جميع القارات.

وقد أصبحت الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية فريدة، ومؤسساتها المتخصصة منبرا عالميا هاما لمناقشة الخطوات والسياسات البديلة التي يمكن أن تساعد فيما نرجو على اجتياز الأزمة والحد من تأثيرها. وأسهمت التدابير التي تم تنفيذها حتى الآن في نجاح العالم في تجنب تكرار حالة الثلاثينات. كما نجحنا في تجنب تكرر حدوث رد فعل حمائي هائل للأزمة. وينبغي الإصرار على إدانة الحمائية بجميع أشكالها هنا اليوم.

ونرى البوادر الأولى على أن الأزمة الاقتصادية قد بلغت أقصاها، أو تقترب منه. ومع ذلك، نجد أنفسنا في بداية فترة شاقة وشديدة التعقيد بعد الأزمة. وهناك أسباب كثيرة للهشاشة والضعف في هذه المرحلة، ولكني أود أن أشير إلى بعض منها فحسب.

أولا، أدت محاولات زيادة الطلب الكلي إلى توسع غير مسبوق في الإنفاق العام والدين العام. ونتيجة لذلك، يواجه عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوقوع في شرك الدين أو يقترب من ذلك. وستلحق مبالغ العجز المالي الكبير هذه ضررا بالنمو الاقتصادي في المستقبل. ثانيا، تتناقص التدفقات الدولية لرأس المال الخاص، التي أسهمت بقدر كبير في النمو الاقتصادي السريع في العقود الأخيرة، وتقل إمكانية الاعتماد عليها. ثالثا، سيضر النقص الذي يطرأ على التجارة الدولية باستمرار الاستراتيجيات ذات التوجه التصديري لكثير من الأسواق الناشئة.

وسيكون من الخطأ الفادح المساس على نحو أساسي بالحرية الاقتصادية من أجل التنظيم على مستوى الدولة أو على مستوى أعلى منها. فالتجربة الطويلة تنبئنا بأننا نتمتع بالرفاه المادي والتقدم الاقتصادي الحاليين بفضل الأسواق الحرة وحرية تنظيم المشاريع. أما الدورات الاقتصادية، المصحوبة بحالات التباطؤ والركود والأزمات الاقتصادية، فقد كانت ولا تزال موجودة وستظل موجودة في المستقبل. وبالرغم منها اتسم العالم بصفة رئيسية، على الأقل في القرنين الماضيين، بالنمو الاقتصادي والرخاء المتزايد.

وعند البحث عن رد فعل مناسب للمشاكل المرتبطة بالأزمة الراهنة، ينبغي أن نستند ننطلق من فكرة أن الأزمة

كانت أساسا إخفاقا من الحكومات، وليس من الأسواق. فمن العوامل التي أسهمت إسهاما كبيرا في حدوث الأزمة التلاعب بالسياسة المالية في محاولة لإطالة فترة النمو اصطناعيا، والدعم غير المنطقي للطلب في قطاع الإسكان، والإخفاقات في تنظيم السوق المالية. فلعلنا لا نخدع أنفسنا ونعتقد أنه يمكن منع الدورات الاقتصادية ونتائجها بالتوسع في التنظيم الحكومي أو بالسعي إلى الإدارة العالمية لاقتصاد العالم.

ولهذه المسألة جوانب إقليمية وجغرافية هامة كذلك. وعلينا أن نولي الاهتمام لاحتياجات ومصالح البلدان بكافة أنواعها، الغنية والفقيرة، المتقدمة والنامية. وستستفيد التنمية الاقتصادية العالمية من إزالة الحواجز، وليس من خلق حواجز جديدة، لأن الحواجز من شأنها أن تعقد إمكانيات وصول البلدان الأشد فقرا إلى الأسواق الخارجية تعقيدا كبيرا، فضلا عن تعقيد قدرتها على التنمية بوسائلها الخاصة.

وقد حدّ الانكماش الاقتصادي والزيادات الكبيرة في الدين العام من الإمكانيات المتاحة في عالم اليوم لبلوغ أهداف من قبيل مكافحة تغير المناخ. ولا أنوي الدخول في تفاصيل هذه المسألة هنا الآن، ولكن ينبغي أن نتتبعها بدقة لعدم اكتمال المناقشات العلمية بشأنها وأن نولي الاهتمام للتكاليف والمزايا المترتبة على ما نتخذه من قرارات في المستقبل.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن التدابير المقترحة لمكافحة تغير المناخ تمثل عبئا ثقيلا آخر على كاهل كل من البلدان المتقدمة الواقعة الآن في حالات عجز مالي شديد والبلدان النامية. ويحدث هذا في سياق تفقد فيه البلدان الغنية، التي كثيرا ما تفرض هذا البرنامج في المحافل الدولية، قدرتها على تعويض البلدان الأكثر فقرا عن تأثير تلك التكاليف الإضافية.

وقد شاركت الجمهورية التشيكية على الدوام، بوصفها دولة خلفا لتشيكوسلوفاكيا، التي كانت من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، مشاركة فعلية في مختلف أنشطة الأمم المتحدة. وهي تعتزم أن تفعل ذلك في المستقبل كذلك. ومن مصلحتنا أن تظل المنظمة منتدى رفيع المستوى يحظى بالاحترام ويسهم في رخاء عالم اليوم واستقراره وإيجاد الحلول السلمية لصراعاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية التشيكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كارلوس موريسيو فونس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية السلفادور.

اصطُحب السيد كارلوس موريسيو فونس كارتاخينا، رئيس جمهورية السلفادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كارلوس موريسيو فونيس كرتخينا، رئيس جمهورية السلفادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فونيس كرتخينا (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن الشكر للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان من جمهورية نيكاراغوا الشقيقة على عمله أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تهانئنا للسيد علي التريكي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية

في دورتها الرابعة والستين، وأن أتمنى له كل نجاح في جهوده. كما نود أن نشكر الأمين العام بان كي – مون على قيادته للأمم المتحدة.

قبل أكثر من ثلاثة أشهر بقليل شرعت السلفادور في عملية لتوسيع وترسيخ ديمقراطيتها، من خلال تغيير حكومتها بعد عقدين من استئثار حزب سياسي واحد بالحكم. وقد حددت الحكومة أهدافا قليلة ولكن جامعة مانعة ترمي إلى الشروع في عملية تغيير تنتشل البلد من وهدة أزمته الاقتصادية وتخلفه الاجتماعي والثقافي وتبني في الوقت ذاته أسس التنمية التامة لإمكانياتها الإنتاجية، بما في ذلك الاندماج الاجتماعي والتوزيع العادل للدخل، فضلا عن تيسير إمكانية تحقيق السلام والأمن، الذي يمثل أكبر تحد في طريقنا. لقد حددنا الخطوط العامة الرئيسية لحكومتي بثلاث كلمات: الوحدة والنمو والاشتمالية.

أولا وقبل كل شيء، الحكومة التي أترأسها لا تستند إلى حزب سياسي واحد، ناهيك عن فصيل منفرد. إنها حكومة وحدة وطنية تركز على هدفين رئيسيين. الأول هو وضع حد للمجابهات والأحقاد والانقسامات التي استنزفت قدرا كبيرا من طاقات مجتمعنا وأججت نيران حرب أهلية دموية خلفت وراءها ندوبا مؤلمة. والهدف الثاني هو وضع أسس التعايش السلمي الآمن.

وذلك يعني أن القرارات الوطنية الرئيسية لن تتخذ بعد اليوم خلف أبواب مغلقة أو بعيدا عن أنظار أغلبية أبناء شعبنا. فكل تدبير وكل خطوة في السلفادور سيخضعان للنقاش حول الطاولة وسيُبَت فيهما عن طريق الحوار. والجالسون حول تلك الطاولة سيكونون ممثلين عن قطاعي الإنتاج والعمل وكذلك عن الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والكنائس والأوساط الأكاديمية. ويخطئ من يقول إن متطلبات الإدارة تتطلب تقييد الحوار كأداة أساسية في عملية صنع القرار.

في غضون الـ ١٠٠ يوم الأولى تمكّنا من تشكيل مجلسنا الاقتصادي والاجتماعي. وذلك الجهاز مكلف باقتراح ودراسة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح لنا بأن نعالج بنجاح الأزمة التي نعاني منها الآن. وقد تمكنا في غضون الفترة ذاتها من إطلاق برنامج طموح للإسكان المنخفض الدخل لم يسبق له مثيل في تاريخ السلفادور. وذلك البرنامج، الذي جاء ثمرة عمل تعاوني بين الحكومة والقطاع الخاص، سيتيح ١٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل. وقد بدأ العمل فعلا في المشاريع الأولى.

ويساعد ذلك المشروع، شأنه شأن غيره في مجال البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية، على توفير فرص العمل الوقتية للشباب المعرضين للخطر ويساهم في تحسين الأوضاع السكنية والمجتمعية في أفقر المناطق. كما أنه جزء من خطة شاملة مخصصة لمواجهة الأزمة وعدتُ بها أثناء حملتي الانتخابية، وإننا نعكف على تنفيذها بجهد هائل.

كما نجحنا في غضون أقل من ١٠٠ يوم في توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وفي تقديم المساعدة للأسر الفقيرة في ١٠٠ بلدة ريفية. وعندما أعود إلى البلد سنفتتح أول شبكة أمان تنطوي على تقديم الخدمات الاجتماعية والعمالة في الأحياء الحضرية التي تعاني من الفقر المدقع. ولقد استجبنا بسرعة للاحتياجات الماسة للجماعات الأشد معاناة من الحرمان والفقر والإهمال في مجتمعنا. وأود أن أكرر أن هذا كله نضطلع به من خلال حوار نزيه واسع النطاق يشمل كامل طيف المجتمع السلفادوري.

وعالجنا معالجة حازمة الشواغل المحسوسة حول التغير في السلطة. فقد كان يعتقد أن تغيير الحكومة قد يؤدي إلى انعدام الاستقرار واليقين. لكن العكس تماما هو

ما حدث. إذ أعطينا ضمانات قانونية وأمثلة واضحة على أن الحكومة الجديدة تعمل بجدية وروح المسؤولية في إدارة أموال البلد وأنها جديرة بالثقة سواء بالنسبة إلى الشؤون المحلية أو الخارجية، بما في ذلك ما يتصل بالمنظمات المتعددة الأطراف والبلدان الصديقة التي تمد يد المساعدة للسلفادور.

وفي ذلك الصدد اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى البلدان والجماعات على تلك المساعدة. إن سخاءها يزيدنا عزما على متابعة مسيرة المسؤولية والتقشف وجهود مكافحة الفساد في صفوف المجتمع والحكومة على حد سواء.

بلدي ما زال يعاني من جراح لم تلتئم بعد، جراح تترك وطأتها على حياتنا اليومية بما في ذلك حياتنا الأسرية والاجتماعية والثقافية. وتلك الجراح تشمل السلامة العامة والهجرة، التي دفعت بما يقرب من ٣ ملايين مواطن سلفادوري إلى الخارج بحثا عن العمل والفرص الأخرى التي تعذر عليهم الحصول عليها في وطننا الأم.

والآن أود أن أتكلم باختصار عن انعدام الأمن.

تعرف الجمعية أن هذه الظاهرة ليست سلفادورية حصرا. ولئن كانت هذه الظاهرة مشكلة عالمية، فإنها بالتأكيد بارزة بقدر أكبر في منطقتنا. فالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وأنشطة عصابات الشباب الإجرامية العنيفة تطورت في العقد الماضي لتصبح أسوأ تهديد لاستقرار بلداننا. وإن السياسات التي طُبقت بصورة جماعية وداخل حدود بلدان بمفردها لم تمن بالفشل فحسب؛ بل إنها كانت بمثابة سلسلة من الإخفاقات. وذلك يعني أننا يجب أن نضاعف جهودنا الجماعية وأن نستخدم في الوقت ذاته كل الوسائل والاستخبارات الموضوعة تحت تصرفنا للتصدي لتلك البلايا. إننا نواجه ظاهرة هيكلية تعرقل الأداء الطبيعي التام لمجتمعاتنا.

وإنني، في هذا الصدد، على اقتناع كامل بأننا يجب أن نرسم سياسات قوية طويلة الأمد وحاسمة وذكية داخل بلداننا. غير أننا لن نتمكن من إلحاق الهزيمة التامة بالجريمة ما لم نوحد قوانا ونعمل ككيان واحد عقد عزمه بإخلاص على هزيمة الجريمة المنظمة التي أصبحت عنصرا هداما يقوض أسس مؤسساتنا ويمتص طاقات شعوبنا الإنتاجية الخلاقة.

قلتُ لإخوتي المواطنين، وأود أن أكرر هنا، إن حكومتي ستفعل كل ما يسمح به القانون لمحاربة الجريمة بعزيمة وشجاعة. لكن هذه المهمة ليست مقصورة على رئيس جمهورية واحد أو حكومة واحدة؛ إنها مهمة يضطلع بها المجتمع بأسره. ولذلك دعوت إلى أوسع قدر ممكن من المشاركة من قبل كل الجماعات والناس ذوي النوايا الحسنة في ما يسمى ''الجهاد الحسن''، الذي أشار إليه الرسول بولس في رسالته الأولى إلى تيموثاوس – جهاد ضد انعدام الأمن والخوف واليأس. وذلك هو التحدي الكبير الذي يوحد بيننا جميعا، فلنتجنب الوقوع في الخطأ.

أود أن أقترح عقد مؤتمر دولي لمعالجة هذه المشاكل بغية النظر في أفضل الممارسات التي يمكن بها خوض ذلك الجهاد سوية. ولبلوغ تلك الغاية نحتاج إلى الدعم السوقي والمالي من منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة كلتيهما.

الجرح التالي الذي أشرت إليه يتمثل في موجات هجرة السلفادوريين الرجال والنساء المستمرة منذ سنوات عديدة. إن كل أولئك الذين غادروا إنما كانوا في عز سنواتهم الإنتاجية وكانوا من أمهر المهرة، وقد غادروا بحثا عن فرص العمل والأمن والرفاه التي حرموا منها في بلدهم. وبوجود ٣ ملايين سلفادوري في الخارج وصل حجم التحويلات المالية إلى ما يقرب من ١٨ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي، لكن تمزق الأسر يصعب التغلب عليه. وهو أيضا تذكرة دائمة بحقيقة أننا عجزنا عن تهيئة الظروف

اللازمة لإقناع أطفالنا بالمكوث، وتذكرة أيضا بحقيقة أننا لن نتمكن أبدا من تحقيق طاقاتنا الكامنة سواء كأفراد أو كمجتمع، ما لم نتمكن من شفاء هذا الجرح الرهيب.

لقد رفعت شخصيا علم نشر الديمقراطية التامة في بلدنا، وهذا يعني أن المهاجرين ينبغي أن يتاح لهم حق التصويت في الانتخابات الذي حرموا منه حتى اليوم. ذلك الحرمان الذي لا يمكن تبريره يضاف إلى ألم الانفصال وضياع حقوق الإنسان الذي أصبح نصيبهم كمهاجرين.

وقد وجّهتُ إلى الأحزاب السياسية والمفكرين والأكاديميين والقضاة دعوة لصياغة مشروع وفاق سياسي وطني يدفع قدما بالإصلاحات الضرورية لتوسيع الديمقراطية وتعزيزها وزيادة الشفافية في أساليب عمل الأحزاب السياسية وتحسين تطبيق قانون الانتخابات الوطني وضمان حق التصويت لأخواتنا وإخوتنا في الخارج – باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من الالتماس الذي تقدمت به.

وفضلا عن ذلك، ليس ما يثير قلقنا هو مجرد الحالة المضطربة للمهاجرين المقيمين خارج البلاد بلا وضع قانوني، حيث يعانون حيرة وخوفا دائمين من التعرض للترحيل، ولكن أيضا الحالة الصعبة التي يواجهونها حاليا نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وهذا ما يجعل سياسة إدماج وحماية حقوق سكاننا المهاجرين وعائلاتهم أولوية في نظرنا. وسنتخذ تدابير في إطار بلدان العبور وبلدان المقصد، لضمان حقوق المهاجرين في جميع أرجاء العالم، ولا سيما حقوق أشقائنا السلفادوريين. وسنركز على اتخاذ نهج متكامل وطويل الأجل لمعالجة مسألة الهجرة، وللنظر في جميع أسبابها، ومظاهرها وآثارها. وسنطبق هذه الرؤية على العملية التي أُطلقت في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، ونتعهد بمشاركتنا في المنتدى العالمي الثالث بشأن الهجرة والتنمية، المزمع عقده في أثينا.

إن حكومة بلادي تنفذ سياسة خارجية موجهة نحو تعزيز وتوسيع علاقات الصداقة والتعاون مع جميع بلدان العالم، بالمستويين الثنائي والمتعدد الأطراف كليهما، وعلى أساس التضامن، والاحترام المتبادل والتقيد بمبادئ التعايش السلمي، ومنها احترام السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتسوية السلمية للنزاعات، واحترام حق تقرير المصير واحترام القانون الدولي والالتزامات الدولية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

والسياسة الخارجية للسلفادور خالية من المواقف السياسية العقائدية أو الحزبية. وهي، بنية حسنة، لا تقتصر على الاسترشاد بالمصالح والأولويات الوطنية، بل تسترشد أيضا بالأهداف والمصالح المشتركة للمجتمع الدولي، ولا سيما في السعي إلى تحقيق السلام، والحوار السياسي، والتعاون في ظل التضامن، والأمن والتنمية المستدامة وتعزيزها. ومن الأمثلة على ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية بين السلفادور وكوبا، التي تغلبت على إخلال ماثل بعلاقات بلدنا بنصف الكرة الأرضية. وأود أن أؤكد أيضا على أن الهدف الرئيسي الإضافي لحكومة بلدي هو توثيق علاقاتنا القائمة مع البلدان الشقيقة في أمريكا الوسطى.

إنني على يقين، في هذا الصدد، بأنه لن يكون هناك حل أو مستقبل لأي بلد من بلداننا، إذا تصرف كل منا بمعزل عن الآخر. لقد خرجنا منذ زمن بعيد من عصر القوميات، وبتنا مستعدين الآن لبدء مرحلة جديدة، هي مرحلة تكامل أكبر. وفي هذا الصدد، قد يكون الاتحاد الأوروبي المثال الأكثر تقدما.

وأناشد زملائي في أمريكا الوسطى أن يفكروا في هذه المسألة. فهناك العديد من المواضيع المعلقة التي يجب علينا معالجتها. وهناك تحديات مشتركة يتحتم علينا مواجهتها

متكاتفين. فبالتكامل التام لمنطقتنا، يمكننا أن نكسب كل شيء وألا نخسر أي شيء. ولا بد لنا في هذه السنوات من المئوية الثانية من استعادة روح أسلافنا الحرة والمستقلة، التي تجسدت في مفهوم اتحاد أمريكا الوسطى كأساس لتطوير شعوبنا ورفاهها وسلامها. وقد تكون الخطوة الأولى عقد مؤتمر قمة من شأنه أن يركز على عملية تكامل متوازنة وتحليل زيادة نقل الاختصاصات، بغية تعزيز الآليات المتجاوزة للقوميات، للدفع قدما بالأهداف والمبادئ التي أُرسيت في بروتوكول تيجوسيفالبا، لضمان مصداقيتها وقابليتها للبقاء.

وبالطبع، سيكون من بين الأهداف، تدعيم المؤسسات الديمقراطية الإقليمية، ومساعدتنا على تلافي وقوع حوادث مثل الانقلاب في هندوراس، الذي تعرفونه جيدا. وبالعمل معا، يجب أن نضمن أنه سيكون من المستحيل العودة إلى عصور الاستبداد أو الدكتاتوريات العسكرية أو المدنية – العسكرية. فيجب عدم السماح بجعل الانقلاب في هندوراس سابقة، لأن ذلك سيعرض للخطر الإنجازات التي حققناها على صعيد الاستقرار الإقليمي والمؤسسات الديمقراطية. فقد تجاهلت حكومة الأمر الواقع في ذلك البلد الشقيق صخب الأصوات التي رفعها المجتمع الدولي، داعيا هندوراس إلى أن تعود في أسرع وقت ممكن إلى النظام الدستوري من خلال الحوار والتفاوض السياسي، وفقا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب هندوراس.

ريثما نتم استعادة الدستور في هندوراس عبر إعادة الرئيس زيلايا إلى منصبه فورا، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، عملا باتفاق سان خوسيه، ستفتقر العملية الانتخابية، التي يجري الإعداد لها حاليا في البلد الشقيق إلى المشروعية أو الشفافية اللازمة لضمان إحراز نتائج موثوقة يمكن أن تسهم في حل الأزمة في ذلك البلد.

لقد قامت الأمم المتحدة وستقوم بدور رائد في صون السلم والأمن الدوليين، وفي تعزيز الديمقراطية والتنمية. والسلفادور مثال رائد على ذلك: فقد أسهمت المنظمة في التوصل إلى اتفاقات السلام التي نجحت في تسوية صراعنا الداخلي – وأود أن أعرب عن امتناني العميق لتلك المساهمة، لأنها نقلتنا من الحرب إلى السلام، ومن السلام إلى مرحلة انتقالية نحو إضفاء الديمقراطية والتنمية. وفي هذا الصدد، سنشارك في استعراض واسع لجدول الأعمال الدولي بهدف تحديد الأولويات وضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية الأساسية الصادرة عن هذه المنظمة العالمية، التي تفيد رفاه شعوبنا وكرامتها. إننا ننفذ سياسات موجهة نحو الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في المؤتمرات الدولية الكبرى، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها الكاملة. وسننضم أيضا إلى الاتفاقات الدولية الهادفة إلى ترسيخ الحقوق والحريات الإنسانية.

ونحن نؤمن بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال التعاون والتنمية، ونؤكد مجددا على دعمنا لإصلاح أجهزتها وبرامجها الرئيسية وهيئاتها الفرعية، مما سيتيح للمنظمة أن تواكب متطلبات التحديات الجديدة وتعقيداتها، ولا سيما من خلال الترابط والتفاعل القائمين بين الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية.

لذا، فإننا نلتزم بتدعيم نظامنا الوطني لحماية حقوق الإنسان، وبتعزيز وضمان سياسة للعدالة والحقيقة والتعويض عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بتنفيذ سياسة للانفتاح والنزاهة والشفافية في الشؤون العامة.

إن آثار الأزمة الدولية التي اندلعت في السنة الماضية طالت الجميع، وبخاصة البلدان الفقيرة والنامية، التي تعتمد اقتصاداتها على الأسواق الكبيرة، والتي تعاني من عواقب تردي النشاط الاقتصادي والعمالة والاستهلاك. ونظرا لهذه

الحالة، يكتسب التضامن والتعاون الدوليان أهمية قصوى لدى البلدان النامية، ذات الموارد الطبيعية والمالية المحدودة والضعيفة للغاية. وفي هذا الصدد، نناشد البلدان المصنعة ومجتمع المانحين الانضمام إلى كل جهد ومبادرة دوليين للتغلب على التحديات الراهنة التي تعرض للخطر الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن، والتقدم المستقبلي للبشرية.

ونحن نوصي بالاستفادة الكاملة من الخبرة والتجربة المتوافرتين في إطار منظومة الأمم المتحدة في تدعيم التعاون الدولي وتنسيق الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة. وفي هذا السياق، نناشد بشكل خاص الدول المتقدمة أن تضمن متابعة ودعم وتنفيذ التوصيات والالتزامات الصادرة عن توافق آراء مونتيري، وعن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عُقد في الدوحة عام ٢٠٠٨، فضلا عن التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق)، ولا سيما ضرورة حفاظ المانحين على التزاماتهم وأهدافهم وتنفيذها في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ولبلوغ تلك الغاية، تقوم حاجة إلى عزيمة سياسية لإصلاح الهيكل والنظام الماليين الدوليين، بغية معالجة الصعوبات الراهنة.

إن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ، الذي عقده الأمين العام، أتاح لنا فرصة للنظر في تلك المسألة، ولا سيما في ما يتعلق بامتثال الدول، وبخاصة البلدان المصنعة، لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي أقرت قبيل قمة الأرض، والوفاء بالالتزامات اللاحقة بالقضاء على الخطر الذي يشكله التدهور البيئي والأنشطة الجارية التي زادت تفاقم تغير المناخ. لذا، نأمل بأن نعمل بجدية ومسؤولية وحسم في مؤتمر كوبنهاغن، للتوصل إلى اتفاق جديد في هذا المجال، بغية ضمان عدم قيام الدول بتقديم مصالحها الذاتية على الرفاه المشترك للبشرية. لقد آن الأوان لاعتماد تدابير وآليات لتصحيح الأخطاء ومواطن التقصير في الماضي، وإطلاق عملية تجعل التنمية متسقة مع أعمال الحماية البيئية.

وكما يعلم المشاركون هنا، لقد تخلصنا في بلدنا من الغضب والأنماط العقائدية في علاقاتنا الخارجية. ونحن نؤمن بتعددية الأطراف ولا سيما بأجهزة منظمتنا القارية، منظمة الدول الأمريكية، وأجهزة الأمم المتحدة. كما نثق بالمساهمة الغنية والقيّمة التي يمكن أن تقدمها الأمم الجديدة والناشئة في أعمال هاتين المنظومتين. ونعتقد أن مستقبل البشرية يعتمد إلى حد كبير على ذكاء الأمم الكبرى ونزاهتها وسخائها لضمان التنمية الكاملة والعادلة للبلدان الناشئة، بهدف وضع حدّ للتمييز والفوارق التي تسيء إلى الطبيعة الإنسانية.

وإنني أشكر الجمعية العامة على اهتمامها ودعمها لبلدي وللشعب السلفادوري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد كارلوس موريشيو فيوني كارتاجينا، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباساغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباساغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباساغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباساغو (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ السيد علي عبد السلام التريكي، وزير شؤون الاتحاد الأفريقي في الجماهيرية العربية الليبية، على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وإننا مقتنعون بأنه سيسهم في الإدارة الجيدة للجمعية، وفي ضمان تحقيق الأمم المتحدة للأهداف الشاملة للسلام والاستقرار والتنمية العالمية، مسترشداً بالتزام حكومة بلده بمبادئ الاستقلال والسيادة الوطنيين، وبأولوية قيم الإنسان الفرد، وبصون السلم والأمن الدوليين، وبالتنمية الاقتصادية لجميع البلدان؛ ومستفيداً من مهاراته الدبلوماسية المعروفة جيدا.

ونود أن نعرب أيضا عن شكرنا للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية نيكاراغوا، على عمله المتميز في الدورة الثالثة والستين، حين هزت العالم أزمة مالية واقتصادية حادة، أذكت عواقبها عدم الاستقرار وهددت السلام في مناطق مختلفة من العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينغ بوري (الهند).

في ظل هذا الجو من انعدام الأمن، وأزمات الغذاء والطاقة العالمية، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، التي تهدد استدامة الإيكولوجيا العالمية، باتت مهمة الأمين العام، بصفته منسقاً لأنشطة منظمتنا، بعيدة عن السهولة. لذا، فإننا نشيد بالسيد بان كي - مون على جهوده لمعالجة تلك المسائل، ونقدم له دعمنا وتعاوننا الكاملين، بحيث يمكن تنفيذ إجراءاته بدون إبطاء.

وإنني إذ آخذ الكلمة لمخاطبة هذا المحفل الدولي، أود، قبل كل شيء، أن أعرب عن امتناننا على إتاحة هذه الفرصة المتجددة لتبادل أفكارنا وخبرتنا وشواغلنا المشتركة من أجل العالم المعاصر. لقد كرس الأمين في الوقت المناسب حقا الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة لموضوع الاستجابات الفعالة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة، بغية تحليل أسبابها وإقرار السياسات والاستراتيجيات التي ستمكن الدول من تخفيف الآثار السلبية للأزمة، التي تترك أثراً ضارا متزايداً، وبخاصة على البلدان الضعيفة اقتصادياً.

وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة، واختفاء العالم الثنائي القطبية والتصادمي، الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية، بات واضحاً أنه بزغ بين الأمم عصر أكثر عولمة واتحاداً وتكاملا، ويمكن أن يؤدي إلى عدالة وتضامن وتكامل أوسع في التبادلات والعلاقات الدولية. ويبقى الاحترام المتبادل للخصوصيات الثقافية الركن الأساسي للتعاون الدولي، وهو ترابط المسؤوليات المشتركة والاحترام المتبادل والمصلحة المتكافئة المتبادلة. وهذا ما ظل يشكل المثل الأعلى الموجهة للأمم المتحدة منذ نشأتها. وقد رمت جهودها لإقامة عالم من السلام والتنمية والرفاه للإنسانية إلى تحقيق هذا الهدف طوال أكثر من ستين عاما من تاريخها.

لكن الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لم تزد إلا اتساعا، على الرغم من القرارات والمقررات والتوصيات العديدة التي اتخذت لتعزيز المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وفي التطور العالمي للإنسانية، وإحلال نظام اقتصادي جديد أكثر عدلا وإنصافا محل النظام القديم؛ وتقديم مساعدة مالية للبلدان الأكثر ضعفا؛ وتحرير التجارة العالمية؛ وعلى الرغم من التدابير الأخرى العديدة المتخذة في مؤتمرات قمة استثنائية.

إلا أنه على الرغم من كل ذلك، ظل الإنجاز العالمي لأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية مقصرا بنسبة ٢٠ في المائة. ويؤسفنا أن نرى أن الأنانية والرغبة في السيطرة لا تزال القوة الدافعة في العلاقات الدولية. ومن الحتمي أنه بدون تعددية الأطراف التي تحترم معيار الشراكة القائمة على الاحترام المتبادل للمسؤوليات المشتركة والمصالح المتبادلة والعادلة، يتم تقويض التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي. ومن المحتم أنه ما لم تقم هذه الشراكة على أساس احترام القيم الثقافية لكل أمة، فلا بد من اندلاع حرب باردة أو ساخنة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية.

إن جمهورية غينيا الاستوائية ترحب بالتوقيت المناسب لهذه المناقشة، لأنه يمكننا جميعا، ونحن في خضم هذه الأزمة العالمية غير المسبوقة، من أن نعيد تحديد مواقفنا إزاء موضوع التنمية العالمية. ويجب علينا، ونحن هنا في نيويورك عام ٢٠٠٩، أن نحل هذه المشاكل، بحيث لا يعود من الممكن للأسباب الحالية للبؤس والتنازع اللذين تتسبب بهما البلدان الغنية، بما يؤذي البلدان الفقيرة أو الهشة اقتصاديا، أن تبرر هذه الثنائية القطبية الجديدة والمستهجنة – فيما استوعبت البشرية، على الرغم من كل شيء، تفوق القيم التي تشكل الإنسان الفرد.

فأي نوع من الأخلاقيات ذلك الذي يجيز لبعض الدول أن تتمتع بفائض اقتصادي، بينما تعاني بلدان أخرى من البؤس والتهميش والخراب؟

وبناء على ذلك، تدعو جمهورية غينيا الاستوائية إلى اعتماد نُهُج عالمية جديدة من شأنها أن تعزز قدرة البلدان النامية على الإسهام سياسيا واقتصاديا، وتسمح بتعايش يحمي المصالح السياسية والاقتصادية لجميع البلدان.

ولا يمكننا بعد الآن أن نبقى على المسار الذي نحن عليه. لا يمكننا بعد الآن أن نواصل هذا المسار غير المنطقي وغير المسؤول. ويجب أن نفكر في المسائل بهدوء بغية اتخاذ المواقف الإيجابية التي تدعم بفعالية الفلسفة الأصلية للأمم المتحدة، وهي فلسفة تنطلق من عالم موحد، يعتبر فيه الإنسان، بغض النظر عن العرق والثقافة ومستوى الحضارة، إنسانا، في الشمال والجنوب على السواء.

وذلك، لا يمكن أن يكون هناك تبرير لنظريات إضفاء الطابع العالمي على السياسات العامة، ما لم تحترم التعددية الثقافية التي تميز شعوب العالم. ولا يمكن أن يكون هناك تمييز أو استبعاد. ويجب على الحوار بين الثقافات أن يدعم مجتمع الأمم هذا بهدف تحقيق تعايش يفضي إلى أن يتعلم كل طرف من الطرف الآخر لما فيه المصلحة المتبادلة لنا جميعا.

إن غينيا الاستوائية تعتبر تنميتها بمثابة نتاج عمل منسق بين الجهد الوطني والتعاون الدولي. ونحن نستبعد التمييز أيا كان نوعه لأسباب تتعلق بنظام سياسي أو اقتصادي أو ثقافي في حالة أي بلد أو منظمة دولية، ما دامت هذه الأخيرة تحترم استقلال بلدنا، وسيادته الوطنية وسلامته الإقليمية، والممارسة السلمية والحرة لسيادة الناس، والحق في الاستخدام الحر لمواردنا الطبيعية، والحفاظ على علاقات ودية والتعاون من أجل المصلحة المتبادلة، واحترام القيم الثقافية لدى الناس.

ومن خلال تطبيق غينيا الاستوائية لهذه المبادئ، فإنها تحظى بعلاقات ممتازة من الصداقة والتعاون وحسن الجوار مع جميع البلدان في وسط أفريقيا. ونحن نقبل التعاون الاقتصادي مع البلدان من جميع المعتقدات الإيديولوجية، من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب. وهذا جزء من إسهامنا في السلام العالمي والتوازن.

ونتيجة لذلك، فإن نفطنا ومواردنا الأخرى لا تسهم في تنمية شركائنا الأوروبيين فحسب، وإنما في تنمية أفريقيا

وأمريكا وآسيا أيضا. ومع ذلك نحن في حيرة دائمة بسبب نزعة التصادم والشك والحسد التي أثارتها هذه الموارد النفطية في عدد من البلدان، وهي الموارد نفسها التي جعلناها متاحة بحرية للمجتمع الدولي. وقد شهدنا ذلك مباشرة حين كانت غينيا الاستوائية ضحية غزوات يقودها المرتزقة، وهجمات إرهابية ومخططات لزعزعة الاستقرار السياسي، هدفها الواضح هو الوصول غير المشروع إلى الموارد التي تعود إلى شعب غينيا الاستوائية وحده.

ونود أن نؤكد على أن غينيا الاستوائية بلد مسالم بلا طموحات لكسب أرض أو المشاركة في هيمنة سياسية، وبلا سياسات مصممة لتعريض السلم أو الاستقرار في دول وأمم أخرى للخطر. ونؤكد مجددا التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بصون العلاقات السلمية، ونبذ العنف والحل السلمي للتراعات من خلال الحوار والوساطة، واللجوء إلى المحاكم الدولية عند الاقتضاء.

إن السلم العالمي هو الحق الشامل للجميع، وهو شرط مسبق لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري. إنه غير قابل للتفاوض، ولا يجوز مبادلته بأية مصلحة عامة أو خاصة، وهو شديد الهشاشة بحيث يمكن تشظيته لدى ارتكاب مظالم تؤذي دولة ما أو مجموعة من الدول. ولذلك نحن نعالج الحالة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تركت، بلا ريب، آثارا في فرادى دول المجتمع الدولي، ولكل واحدة منها مستويات مختلفة من احتمال الإضرار بالسلم العالمي. وقد شهدنا أمثلة على تلك الآثار في الصراعات الأخيرة التي تعم اليوم دولا مختلفة في العالم. لكن هذه المنظمة العالمية النبيلة أُنشئت من أجل صون السلام.

إننا نلتقي هنا في كل عام من أجل صون السلم والاستقرار العالمي. ومن أجل السلم والاستقرار أيضا، يجب أن نكون حريصين على عدم ترك مواقف بعض البلدان أو مجموعات البلدان، أيا كانت طموحاتها أو أنانيتها أن تدعم مواصلة المظالم التي أدت إلى أزمة في العلاقات الدولية.

ومع أطيب التمنيات بعالم يرفل بالسلام والسعادة، أتمنى كل النجاح لهذه الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطُحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطُحب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فرنانديز رينا (تكلم بالإسبانية): إننا نوجه أحر تهانئنا إلى الدبلوماسي الليبي المعروف، السيد علي التريكي، على انتخابه مؤخرا لترؤس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين هذه، فضلا عن تهنئته على دعوته إلى الحوار بين الحضارات، وإلى التفاهم بين الأديان، والترويج للسلام والأمن وردم الهوة بين الأغنياء والفقراء.

منذ سنة واحدة تماما، وبينما كنا نقيّم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عند نقطة منتصف المدة، وقع حدث مفاجئ وهو: انهيار بعض أبرز البنوك الاستثمارية، ومعه تفاقم الأزمة المالية العالمية.

ولكن قبل وقوع هذه الأزمة، كان العالم، وبخاصة البلدان النامية، قد تضرر بأثر أزمتين أخريين كانتا قد بدأتا متزامنتين: هما الأزمة المتعلقة بأسعار النفط والأزمة المتعلقة بأسعار الغذاء.

ونتيجة لأولى هاتين الأزمتين، أي أزمة النفط، اندلعت احتجاجات اجتماعية شديدة وكثيفة في أجزاء مختلفة من العالم. وفجأة، أصبحت جميع المنتجات أكثر غلاء. واضطُرت الحكومات لاستخدام احتياطياتها النقدية لدفع فواتير نفطها، كما أُجبرت على تخصيص معونات من أجل الحفاظ على السلم المدني والحكم الديمقراطي.

وفي ما يتعلق بالأزمة الثانية، أزمة الغذاء، أثبتت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التابعة أنه نتيجة هذه الأزمة، ارتفع عدد الناس الذين يعانون الجوع في جميع أرجاء العالم بزيادة قدرها ١٥٠ مليون شخص، مما يعني أنه للمرة الأولى في تاريخ البشرية تجاوز العدد الإجمالي رقم البليون شخص.

وقبل اندلاع هاتين الأزمتين، كان البنك الدولي قد أوضح أنه لكي نحقق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات السبع المتبقية – أي ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥ – لا تزال هناك حاجة إلى مبلغ ٢٥٠ بليون دولار، أو إلى ٥٠ بليون دولار كل سنة. ومن الواضح، مع اندلاع هذه الأزمات، التي أوقعت ضررا فادحا باقتصادات البلدان النامية، أنه لا بد من زيادة كبيرة في الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التي كانت قد حُددت، لخفض مستوى الفقر في جميع أرجاء العالم إلى النصف، بما يتجاوز الأرقام المتوقعة التي حددها البنك الدولي.

ويمكن للمرء أن يرى كم كانت الحالة تعيسة في السنة الماضية، لدى تقديم الإنجازات المحرزة للتحليل والتقييم والتحديات المستقبلية، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من الغيوم الداكنة التي كانت تتلبد في الأفق الاقتصادي العالمي، فقد بقينا متفائلين؛ وتمسكنا بوهم إمكانية تحقيق أهدافنا. على أي حال، أحرزنا تقدما متواصلا نحو تحقيق بعض الأهداف. ولكننا من ذلك الوقت فصاعدا شهدنا اندلاع الأزمة المالية العالمية. ومنذ ذلك الحين، لا تزال العاصفة هوجاء بحيث أنها أوجدت حالة واسعة الانتشار من القلق والهلع على نطاق عالمي لم يسبق له مثيل في عقود عديدة.

ووفقا للمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، د. مارغريت تشان، فإن ٤٠٠ ٠٠٠ طفل آخرين، وعشرات الآلاف من النساء سيموتون كل سنة كنتيجة كعاقبة مباشرة للأزمة المالية العالمية. واليوم، فيما تنعقد جلسات الجمعية العامة لأهم منظمة عالمية، سيموت ٢٥ ٠٠٠ طفل في أرجاء مختلفة من العالم. وهذا معادل لمقولة أن طفلا سيموت كل ثلاث ثوان، أو أن ١٨ طفلا سيموتون كل دقيقة.

وحين أختتم كلمتي عصر اليوم – ومدتها ١٥ دقيقة – سيكون قد توفي في جميع أرجاء العالم ٢٧٠ طفلا، كان من الممكن تلافي وفياتهم المبكرة. وخلال هذه السنة، سيكون ٩ ملايين طفل، أي ما يعادل مجموع سكان بلدي، الجمهورية الدومينيكية، قد فقدوا حياتهم بدون أي سبب أو مبرر. ويشكل هذا مأساة إنسانية ذات أبعاد اسطورية، إنه كارثة حقيقية. وهو مرفوض أخلاقيا وسياسيا. ولهذا

السبب، من المهم مطالبة الجمعية العامة بأن تعلن حالة طوارئ في ما يتعلق بالامتثال للأهداف الإنمائية للألفية.

ومن الممكن اتخاذ مواقف مختلفة لدى مواجهة التحديات الماثلة أما جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الثماني التي صيغت عام ٢٠٠٠ لتحسين الكرامة الإنسانية والظروف المعيشية لملايين الناس في جميع أرجاء العالم. وربما نعتبر أنفسنا قد فشلنا، وأنه لا يمكن تحقيق تلك الأهداف إطلاقا؛ وأنها تشكل حلما طوباويا جديدا، ولذا، فإن المسار الوحيد المتبقي هو التخلي عن أي جهد لتحقيق تلك الأهداف. ومن الواضح أن ذلك سيكون موقفا جبانا وغير مسؤول – أسوأ قرار ممكن. إنه يعني ترك جميع المحتاجين إلى التضامن والتعاطف الإنسانيين لمواجهة مصيرهم. وقد يكون الموقف الثاني هو إعادة النظر في الأهداف، ثم تمديد الجدول الزمني لتحقيقها؛ وقد يبدو ذلك منطقيا ومعقولا. لكن هذا التعليل يواجه عقبة واحدة هي – حقيقة أن أطفال العالم وفقراءه ونساءه لا يمكنهم الانتظار.

والطريقة الحقيقية الوحيدة لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المرسوم لها عام ٢٠١٥، هي أن تعمل الجمعية العامة نحو تعزيز التزام حقيقي بين الأمم والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لكي تؤدي مهمتها بصورة عاجلة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لجميع الشعوب المتضررة بالفقر والجوع والمرض والأمية.

ولا جدال في أن الموارد المتاحة لأداء هذه المهمة العاجلة غير كافية. وقد رأينا في الأسلوب الجدي المستخدم في معالجة انهيار النظام المالي الدولي أنه – كما يقال – حينما توجد الإرادة توجد الوسيلة.

وإذ نتطلع إلى الأمام، فإن الشيء الأول الذي يتوجب التفكير فيه هو أنه، مع النهاية المتوقعة للكساد الاقتصادي العالمي وما سينتج عنها من استعادة تدريجية للنمو الاقتصادي، يجب علينا ألا نضمن ألا نشهد مجددا إطلاقا مثل ذلك الارتفاع المفاجئ والحاد في أسعار النفط والغذاء، نتيجة للمضاربة المفرطة ومعاملات الأسواق في المستقبل. وإننا نوجه هذا التحذير لأننا ما فتئنا نلاحظ بقلق زيادة في أسعار الحليب في السوق الدولية طوال الأسابيع الثلاثة الماضية، حيث ارتفعت بأكثر من ١ ٠٠٠ دولار للطن بدون أي مبرر مقبول.

فعلينا أن نضع جانبا جميع المصالح الفردية والمقاومة والعوائق التي تقف في طريق إصلاح النظام العالمي وأسواق الأسهم، بغية استحداث آليات جديدة للتنظيم والتوجيه، تكفل ألا تتكرر مرة أخرى أية أزمة كهذه أبدا.

ونظرا لعدم امتثال معظم البلدان المتقدمة النمو حتى الآن لالتزاماتها التي تعهدت بها أثناء مؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية، نحو الإسهام في تنمية الأمم الأكثر فقرا وضعفا، وفي ظل الحالة السائدة من الكساد العالمي، فإننا نلفت اهتمام الجمعية العامة إلى إمكانية إيجاد مصادر تمويل جديدة للأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك الصدد، نقترح إنشاء فريق عامل لإجراء بحث مهني وعالي الجودة وتقديم تقرير يشمل توصيات وخطة عمل موجهة نحو فرض غرامة لمصلحة التنمية على رأس المال المودع في ملاذات مالية ومصارف خارجية ومراكز مالية دولية. وإيداع الموارد المالية في تلك الملاذات يعني أننا نشهد كل سنة تهربا من الضريبة بمقدار يعادل ٢٥٠ بليون دولار – وهذا رقم – بحسب البنك الدولي – يساوي المجموع الإجمالي من المعونة الخارجية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن نحو ٧ ترليونات دولار مودعة حاليا في ملاذات ضريبية لا تسهم حتى بسنت واحد لمصلحة الدخل المالي. وقد

أوضحت منظمة أكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام) أن أكثر من ٥٠ بليون دولار من الدخل المالي تنزلق من بين أصابع البلدان النامية كل سنة بسبب المصارف الخارجية والملاذات الضريبية. كما أن منظمة المعونة المسيحية أكدت بصورة قاتمة على أن التهرب من الضريبة مسؤول عن وفيات أكثر من ٥ ملايين طفل بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥. وهي السنوات التي حددناها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك موارد وفيرة في العالم، وما يحدث هو أنها توزع بدون عدالة ومساواة، وذلك لأسباب من بينها الهيكلي المالي العالمي القائم الذي يتسم بعدم الشفافية وبالسرية وغسل الأموال، والتهرب والاحتيال. وأملنا الوحيد بتغيير الحالة الراهنة للتراجع الاقتصادي والتدهور الاجتماعي والأزمة الأخلاقية التي تهز العالم يكمن في اتخاذ قرارات جريئة وحكيمة وفي وقتها المناسب، في هذا المنتدى العالمي الموقر.

إن شعوب العالم تنتظر تلك القرارات. وهي تدرك أن حقها في حياة كريمة وشريفة وسعيدة يعتمد على ذلك. ولا يمكننا أن نخيب ظنها. فيجب أن نتصرف بعدالة وشجاعة وإحساس بالتاريخ ورؤية للمستقبل.

ولا يمكنني أن أختم هذه الكلمة بدون الإشارة إلى الحالة السائدة حاليا في هندوراس. فقد اتخذت الأمم المتحدة قرارا يدين الانقلاب الذي وقع في هذا البلد من أمريكا الوسطى في حزيران/يونيه هذا العام، ودعت إلى عودة النظام الديمقراطي. واتخذت الموقف نفسه منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وعلى الرغم من إدانة العالم بأكمله لهذا الاعتداء على الديمقراطية، فإن حكومة الأمر الواقع في هندوراس بقيت في السلطة، مؤكدة بذلك مواطن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ أي إجراء.

إن الرئيس خوسيه مانويل زيلايا – الرئيس الشرعي الوحيد لهندوراس، الذي كان مقررا له أن يكون المتكلم السادس الذي يأخذ الكلمة في الجمعية العامة عصر اليوم – فضّل أن يعود إلى بلده، كمثال عظيم على الشجاعة والجرأة الشخصيتين. ويؤمل الآن لنا، نحن ممثلي الشعوب، المجتمعين هنا في هذا المحفل العالمي، أن نكون قادرين على التصرف بالمستوى نفسه من الكرامة، وحس المسؤولية والالتزام حين يتعلق الأمر بسيادة الديمقراطية والحرية والعدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد ليونيل فرنانديز زينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطُحب السيد محمود أحمد نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى داخل قاعة الجمعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أحمدي نجاد (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد النص بالإنكليزية): أشكر الله القدير على منحي هذه الفرصة مرة أخرى لمخاطبة هذا المحفل الدولي الهام.

وأود في البداية أن أستهل كلمتي بتهنئة الرئيس على توليه رئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، وأتمنى له كل النجاح. كما أود أن أقدم آيات شكري للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الدورة الثالثة والستين، على قيادته الممتازة لأعمال الجمعية أثناء فترة ولايته.

لقد تكلمت طوال السنوات الأربع الماضية عن التحديات الكبرى التي تواجه عالمنا. وتحدثت عن الأسباب الكامنة وراء تلك التحديات، وعن حاجة دول العالم إلى استعراض تطلعاتها واستحداث آليات جديدة لمعالجة المشاكل الدولية الملحة التي تعترضنا. كما تحدثت عن الرؤيتين المتضاربتين اللتين تسودان عالمنا. وتقوم إحداهما على الهيمنة المسبقة لمصالحها المادية بنشر التمايز والقهر، والفقر والحرمان، والعدوانية، والاحتلال والخداع، وتتطلع إلى إخضاع العالم بأكمله لسيطرتها، وفرض إرادتها على بقية الأمم. ولم تؤد هذه الرؤية إلا إلى الإحباط وخيبة الأمل ومستقبل مظلم للبشرية جمعاء.

والرؤية الأخرى هي تلك التي تناصر إيمانا بوحدانية الله القدير، وتتبع تعاليم رسله، وتحترم الكرامة الإنسانية وتسعى إلى بناء عالم آمن لجميع أعضاء المجتمع الإنساني، حيث يمكن للجميع أن يتمتعوا ببركات السلام والروحانية المستدامين على قدم المساواة. إنها رؤية تحترم جميع الناس والأمم والثقافات الضعيفة، كعصيان لجميع أنواع التمييز في العالم. إنها حتى رؤية تلتزم الكفاح الجاري لتعزيز المساواة للجميع أمام القانون، على أساس العدالة والأخوة، فيما هي ترسي أساسا صلبا لضمان فرص متكافئة لجميع أبناء البشرية في سعيهم للتفوق في المعرفة والعلم.

لقد أكدت تكرارا الحاجة إلى إجراء تغييرات أساسية في النظرة القائمة إلى العالم والبشرية، بهدف التمكن من إيجاد مستقبل أكثر إشراقا.

وأود اليوم أن أتشارك مع الجمعية بضع نقاط تتعلق بالتغييرات التي ينبغي تنفيذها. أولاها، أن من الواضح استحالة استمرار الظروف الحالية في العالم. فهذه الظروف غير العادلة وغير المحبذة تسير معاكسة لجوهر طبيعة البشرية، وتتحرك باتجاه يتعارض مع الحقيقة والهدف من وراء خلق الكون. فلم يعد ممكنا ضخ ترليونات الدولارات من الثروة الزائفة في الاقتصاد العالمي، بمجرد طباعة أرصدة ورقية لا قيمة لها، أو بنقل التضخم والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية إلى الآخرين بابتكار مظاهر عجز حاد في الميزانية.

إن محرك الرأسمالية المطلقة، بنظامها الفكري غير العادل، وصل إلى نهاية الطريق وبات غير قادر على الحركة. لقد انتهى عصر التفكير الرأسمالي، وفرض أفكار أحد ما على المجتمع الدولي، بهدف السيطرة على العالم باسم العولمة، كما انتهى عهد بناء الإمبراطوريات. ولم يعد من الممكن إهانة الأمم أو فرض معايير مزدوجة على المجتمع العالمي.

ومن الضروري نزع شرعية ورفض أي نهج يحول دون تحقيق مصالح دول معينة بوصفه التدبير الوحيد للديمقراطية، أو يتبع أساليب حقيرة من التهويل والخداع باسم الحرية والممارسات الديمقراطية. فالنهج التي تصور الدكتاتوريين على أنهم ديمقراطيون تفتقر إلى المشروعية ويجب رفضها كليا. لقد آن أوان النهاية لأولئك الذين يحددون الديمقراطية والحرية، ويضعون المعايير بينما هم أنفسهم أول من ينتهكون تلك المبادئ الأساسية. ففي الحقيقة، لم يعد بإمكانهم أن يكونوا القاضي والجلاد معا، أو أن يتحدّوا الحكومات المنشأة ديمقراطيا حقاً.

وأود أن أقول مجددا أنه قد ولى زمن مجموعة من الناس الذين يعتقدون أنهم يستطيعون وحدهم أن يعرفوا مفاهيم مثل الديمقراطية والحرية، ويضعوا المعايير لتلك التعريفات، بينما هم في الوقت نفسه ينتهكون جوهر المبادئ

التي يزعمون أنهم ملهموها. فبقاء الحكومات يعتمد على حكم الشعوب. فتطور الأمم والحرية المتزايدة في جميع أرجاء العالم لم تعد تسمح لهم بمواصلة نفاقهم ومواقفهم الشريرة. ولتلك الأسباب، فإن معظم الأمم، بما فيها شعب الولايات المتحدة، تنتظر التغيير الحقيقي والجذري، وهي رحبت بالتغيير وستظل ترحب به.

وكيف أمكن للسياسات غير الإنسانية في فلسطين أن تطرد جميع سكان البلد من وطنهم لأكثر من ٦٠ عاما بوسائل القوة والإكراه، معتدية عليهم بجميع أنواع الأسلحة، بما فيها الأسلحة المحظورة، ومنكرة عليهم حقهم المشروع في الدفاع عن النفس، ثم تسمي المحتلين بصانعي السلام وتصوّر الضحايا على أنهم إرهابيون، مما يُذهل المجتمع الدولي.

وكيف يمكن لحكومات معينة أن تدعم بدون شروط جرائم المحتلين ضد النساء والأطفال العزَّل، وتدمير منازلهم ومزارعهم ومستشفياتهم ومدارسهم، بينما تُخضع في الوقت نفسه الرجال والنساء المقهورين لأقسى حصار اقتصادي، مما يحرمهم الموارد لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما فيها الغذاء والماء والدواء، بما يؤدي إلى الإبادة الجماعية؟ بل إنهم ممنوعون من إعادة بناء مساكنهم التي دُمرت أثناء الهجمات الوحشية للنظام الصهيوني التي استمرت ٢٢ يوما، فيما فصل الشتاء يقترب، وبينما المعتدون ومن يدعمونهم يواصلون بالخديعة دفاعهم اللفظي عن حقوق الإنسان بغية إخضاع الآخرين للضغط.

فمن غير المقبول أن تهيمن أقلية صغيرة على سياسة مناطق شاسعة من العالم واقتصادها وثقافتها من خلال نُظم معقدة، مستحدثة شكلا جديدا من الاستعباد بحكم الأمر الواقع، ومسيئة إلى سمعة أمم أخرى، حتى الأمم الأوروبية والولايات المتحدة، لتحقيق أهدافها العنصرية.

ومن غير المقبول أن تقوم أمم على بُعد عدة آلاف من الأميال من الشرق الأوسط بإرسال قواتها لتتدخل عسكريا وتدعم الحرب، وسفك الدماء، والعدوان، والإرهاب وتبعث الرعب في منطقتنا، الشرق الأوسط، بينما تطرح جانبا احتجاجات دول المنطقة القلقة بشأن مستقبلها وأمنها القومي، منتهكة بذلك السلام ومتدخلة في شؤون الآخرين.

إن وجهات النظر تلك مثيرة للحيرة. فما علينا سوى أن ننظر إلى الأوضاع في العراق وأفغانستان. إذ لا يمكن لبلد أن يبقى تحت الاحتلال العسكري باسم مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، بينما ازداد إنتاج المخدرات غير المشروعة، وتزايد الإرهاب واشتدت قبضته، وقُتل أو جُرح أو شُرِّد الآلاف من الناس الأبرياء، ودُمرت البنى الأساسية وتعرَّض الأمن الإقليمي للخطر الشديد.

لكن أولئك الذين أوجدوا الحالة الكارثية الراهنة يواصلون إلقاء اللوم على الآخرين. فكيف يمكنهم أن يتحدثوا عن الصداقة والتضامن مع أمم أخرى، بينما هم يوسعون قواعدهم العسكرية في مناطق مختلفة من العالم، بما فيها أمريكا اللاتينية. إن تلك الحالة لا يمكن أن تستمر. وهناك استحالة متزايدة لتعزيز السياسات التوسعية واللاإنسانية على أساس منطق النزعة العسكرية وستكون لمنطق القهر والإكراه عواقب وخيمة، وسيزيد المشاكل العالمية الراهنة تفاقما.

وليس مقبولا أن تتجاوز الميزانية العسكرية لبعض الحكومات ميزانيات بعض بلدان العالم بأكملها. فبعض البلدان تصدِّر كل سنة ما قيمته بلايين الدولارات من الأسلحة وتكدس الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، وتنشئ قواعد عسكرية أو يكون لها وجود عسكري في بلدان أخرى، بينما تتهم الآخرين بالنزعة العسكرية، وتحشد

جميع مواردها العالمية لإعاقة التقدم العلمي والتكنولوجي للدول الأخرى بذريعة مكافحة انتشار الأسلحة.

ومن غير المقبول أن تهيمن بضع حكومات تسعى إلى خدمة مصالحها الذاتية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، اللذين ينبغي لقراراتهما أن تمثِّل جميع الدول والحكومات بتطبيق الأساليب الديمقراطية والشعبية لصنع القرارات.

وقبل كل شيء، وفي عالم ينبغي أن تكون فيه الثقافة والأفكار والرأي العام هي العوامل الحاسمة الوحيدة، لا يمكن أن تستمر الحالة الراهنة، ويبدو أنه لا بد من إجراء تغيير أساسي فيه. فعلينا أن نكافح لبناء نظام عالمي جديد.

ثانيا، يجب على أي تغيير أن يكون جذريا قولا وفعلا، ويشمل جميع أوجه حياتنا. ولا يمكن استخدام أساليب الحكم التي ولّى زمانها وتسببت بالمشاكل الراهنة في المجتمع لإجراء التغيير وبناء عالما أفضل. فالليبرالية الاقتصادية والرأسمالية، وبخاصة الأنواع التي تسعى إلى الهيمنة على العالم وعزل الناس عن القيم الروحية والأخلاقية، لن تجلب السعادة إلى البشرية أبدا. بل هي المصدر الرئيسي للكوارث والحروب والفقر والحرمان. وقد شهدنا جميعا كيف استُخدمت الهياكل الاقتصادية غير العادلة والخاضعة لمصالح سياسية معينة لنهب الثروة الوطنية للبلدان، خدمة لمصالح مجموعة من الأعمال التجارية الفاسدة. لذا، فإن الهياكل القائمة غير قادرة على مجابهة التحديات التي نواجهها. كما أن الهياكل السياسية والاقتصادية التي أُنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وسعت إلى السيطرة على العالم، فشلت، باختصار، في ترسيخ العدالة والأمن الدائم.

ولا يمكن أبدا للحكام الذين لا تنبض قلوبهم بالحب للبشرية، وتخلوا عن أفكار العدالة، أن يقدموا لتلك البشرية وعد السلام والصداقة. وبفضل الله، لم تعد الماركسية قائمة؛ بل هي تاريخ الآن. ومن المؤكد أن يلقى نمو الرأسمالية بدون عوائق المصير نفسه، لأنه، بالاستناد إلى التعاليم السماوية لمبدأ في القرآن الكريم: ”... فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض“.

لذا، يجب علينا جميعا أن نبقى حذرين لمنع بقاء الاستعمار، ومنع تحقيق الأهداف التمييزية واللاإنسانية المستترة خلف شعارات من أجل التغيير أو بأية صيغة جديدة. فالعالم بحاجة إلى أن يشهد تغييرات أساسية، ويجب علينا جميعا أن نشارك جماعيا في إحداث تلك التغييرات بالطريقة الصحيحة. وبهذه الجهود، لا يمكن لأحد أو حكومة أن يعتبر نفسه استثناء من التغيير ولا متفوقا على الآخرين، أو يحاول فرض إرادته عليهم بادعائه قيادة العالم.

ثالثا، إن مبعث جميع المشاكل القائمة في العالم اليوم هو أن الحكام نأوا بأنفسهم عن القيم الإنسانية والأخلاق وتعاليم الرسل السماويين. والمؤسف في حالة العلاقات الدولية الراهنة أن الأنانية والجشع الذي لا يشبع قد حلا محل مفاهيم إنسانية منها المحبة والتضحية والكرامة والعدالة. وحل الإيمان بالذات محل الإيمان بالله الواحد. فقد سعى بعضهم إلى أخذ مكان الله، وأصروا على فرض قيمهم وأمانيهم على الآخرين. وحلت الأكاذيب محل الصدق، والنفاق محل الاستقامة، والأنانية محل التضحية. وفي هذه الأيام، يُسمى الخداع في التفاعلات توجيها أماميا وفن إدارة. ويُسمى نهب ثروات الدول الأخرى جهودا إنمائية. ويُقدم الاحتلال على أنه منحة لتعزيز الحرية والديمقراطية. وتُخضع الأمم العزل للقهر باسم الدفاع عن حقوق الإنسان.

ولن يمكن حل المشاكل العالمية، وإدارة العدالة وصون السلام إلا بالتصميم الجماعي وتعاون جميع الأمم والدول. لقد انتهى عصر عالم تستقطبه مقدمات هيمنة أو سيطرة قلة من الحكومات. فعلينا اليوم أن نرتقي معا بالالتزام الجماعي لمواجهة التحديات القائمة. ويجب أن

نتعامل مع التغيير بجدية ونعمل جماعيا لمساعدة الآخرين على العودة إلى القيم الأخلاقية والإنسانية الأساسية.

لقد بعث الله الرسل ليُظهروا نور الحقيقة للبشرية. فقد جاءوا ليجعلوا الناس يدركون واجباتهم الفردية والاجتماعية. فالعيش بالتقوى، والإيمان بالله والحكم على السلوك والتصرف الإنساني في العالم الآخر، والاعتقاد بسيادة العدالة في كلتا الحياتين، والسعي إلى إيجاد السعادة والرفاه والأمن في سعادة الآخرين ورفاههم وأمنهم، واحترام البشرية، وبذل الجهود لنشر المحبة والرحمة ضد العدوانية – كلها كانت أساسية في تعاليم رسل الله السماويين، من آدم إلى نوح، ومن نوح إلى إبراهيم وموسى والمسيح عيسى وخاتم الأنبياء محمد، عليهم السلام جميعا. ولقد جاءوا كلهم لإنهاء الحروب والجهل، وللقضاء على الفقر واجتثاث التمييز، بغية نشر السعادة في العالم بأكمله. إنهم أفضل الهبات التي منحها الله تعالى لبني البشر. فإذا أصبح الإيمان بـ ”الانتظار“ – أي انتظار عودة العدل إلى الأرض بصبر – هدفا مشتركا وتشابكت الأيدي لتحقيق الرفاهية للجميع فسيكون هناك عندئذ، أمل بالتغيير أكبر وأصدق.

رابعا، أرى أمامنا عدة مسائل هامة. ويمكن للأمين العام والجمعية العامة أن يتوليا القيادة باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أهدافنا المشتركة على أساس الإجراءات التالية.

أولا، ينبغي إعادة هيكلة الأمم المتحدة بغية تحويل هذه الهيئة العالمية إلى منظمة ذات كفاءة وديمقراطية كاملة، قادرة على أداء دور متجرد وعادل وفعال في العلاقات الدولية. وينبغي إصلاح هيكلية مجلس الأمن، ولا سيما بإلغاء الامتياز التمييزي لحق النقض. كما ينبغي استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بإجراء استفتاء وانتخابات حرة في فلسطين، لتهيئة أجواء تتيح لجميع السكان الفلسطينيين، بمن فيهم المسلمون والمسيحيون واليهود، أن يعيشوا معا في سلام ووئام. ويجب إنهاء جميع أنواع التدخل في شؤون العراق وأفغانستان والشرق الأوسط، فضلا عن جميع بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا.

وكما قال نبينا العظيم، يمكن للحكم أن يدوم بالتجديف، ولكنه لا يدوم بالقهر أبدا. فالفلسطينيون ما انفكوا يعانون القهر، ولا تزال حقوقهم منتهكة. حتى أن مجموعة أخرى من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشريف طردوا من بيوتهم لأن المحتلين والمغتصبين يواصلون تدمير منطقتهم السكنية. وأعمال القصف في أفغانستان وباكستان لم تتوقف بعد، ومعتقل غوانتناموا لم يغلق، ولا تزال هناك سجون سرية في أوروبا.

إن بقاء الحالة الراهنة يضيف إلى الأعمال القتالية والعنف. فيجب إنهاء القهر والعدوان العسكري. ويؤسفنا عدم نشر جميع التقارير الرسمية المتعلقة بالأعمال الوحشية للنظام الصهيوني في غزة. والأمين العام والأمم المتحدة يتحملان مسؤوليات جمة في هذا الصدد، كما أن المجتمع الدولي ينتظر بفارغ الصبر معاقبة المعتدين على الناس العزل وقتلهم في غزة.

وفي ما يتعلق بالإجراء الثاني، يجب إصلاح الهيكليات الاقتصادية القائمة، واستحداث نظام اقتصادي دولي جديد يرتكز على القيم والواجبات الإنسانية والأخلاقية. وهناك حاجة إلى مسار جديد يسهم في إرساء العدالة والتقدم في جميع أرجاء العالم، بتمكين طاقات ومواهب جميع الأمم من التطور، مما يجلب الرفاه للجميع وللأجيال المقبلة.

والإجراء الثالث هو ضرورة إخضاع العلاقات السياسية الدولية للإصلاح على أساس تعزيز السلام والصداقة الدائمين، والقضاء على سباقات التسلح، وإزالة جميع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بغية تمهيد

الطريق أمام جميع الأمم للحصول على التكنولوجيات المتطورة والسلمية من أجل تقدم الجنس البشري.

أما الإجراء الرابع فهو ضرورة إصلاح الهياكل الثقافية، وتعزيز احترام العادات والتقاليد المختلفة لجميع الأمم، وترسيخ القيم الأخلاقية والروحانية الهادفة إلى تدعيم مؤسسة الأسرة، التي تشكل العمود الفقري لجميع المجتمعات البشرية.

وفي ما يتعلق بالإجراء الخامس، يجب بذل الجهود على مستوى العالم لحماية البيئة ومراعاة الاتفاقات والترتيبات الدولية بالكامل لمنع القضاء على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

ونقطتي الخامسة هي أن أمتي اجتازت بنجاح انتخابات مجيدة وديمقراطية تماما، مفتتحة بها فصلا جديدا لبلدي في المسيرة نحو التقدم الوطني والتفاعلات الدولية المعززة. وقد أوكلت إليَّ أغلبية واسعة هذه المسؤولية الجسيمة مجددا.

وأود الآن أن أعلن أن أمتنا العظيمة، التي قدّمت إسهامات بارزة للحضارة العالمية ولجمهورية إيران الإسلامية نفسها على السواء، ولكونها إحدى أكثر الحكومات ديمقراطية وتقدمية في العالم، مستعدة لتعبئة جميع قدراتها الثقافية والسياسية والاقتصادية للمشاركة في عملية بناءة تستهدف معالجة الشواغل الدولية ومجابهة التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني. وبلدنا، باني الثقافات، كان نفسه ضحية كبرى للإرهاب الأعمى، وهدفاً لعدوان عسكري خارجي محموم خلال العقد الأول من ثورته.

لقد تعرضنا طوال السنوات الثلاثين الماضية للمواقف العدائية من أولئك الذين دعموا في وقت من الأوقات، بكل جبروتهم، عدوان صدّام العسكري واستخدامه الأسلحة الكيميائية ضدنا، والذين قرروا في وقت آخر أن يتخذوا إجراء عسكرياً في العراق للتخلص من الرجل نفسه.

واليوم، تسعى أمتنا إلى إيجاد عالم تسود فيه العدالة والرحمة. ونحن نعلن التزامنا بالمشاركة في عملية بناء سلام وأمن دائمين في جميع أرجاء العالم لجميع الأمم، يرتكزان على العدالة والروحانية والكرامة الإنسانية، بينما نحن منكبون على الدفاع بقوة عن حقوقنا المشروعة والقانونية.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن أمتنا جاهزة لكي تصافح بحرارة جميع الأيدي الممدودة إلينا بنية حسنة. فليست هناك أمة يمكنها الادعاء أنها لا تحتاج إلى التغيير والإصلاح في هذه الرحلة نحو الكمال. ونحن نرحب بالتغييرات الحقيقية والإنسانية، ومستعدون للمشاركة بفعالية في الإصلاحات العالمية الأساسية.

لذا نؤكد أن السبيل الوحيد إلى الأمان والأمن المتواصلين هو العودة إلى الإيمان بالله الواحد وبالعدالة. ذلك هو الأمل والفرصة الأكبر لجميع العصور والأجيال. وبدون الإيمان بالله والالتزام بقضية العدالة، إلى جانب مكافحة الظلم والتمييز، فلن يتسنى تصويب الهيكل العالمي.

إن الإنسان هو محور الكون. وسمته الفريدة هي إنسانيته، إنسانية تسعى إلى العدالة والتقوى والمحبة والمعرفة والوعي وجميع القيم السامية الأخرى. وينبغي دعم هذه القيم، كما ينبغي إعطاء كل كائن بشري زميل الفرصة لتطويرها. وإهمال أي منها يعني حذف جانب أساسي من جوانب الإنسانية. وهذه عناصر مشتركة تربط جميع المجتمعات الإنسانية وتشكل الأساس للسلام والأمن والصداقة.

والأديان السماوية تهتم بجميع جوانب الحياة الإنسانية، بما فيها طاقة الله والفضيلة والعدالة ومكافحة القهر والسعي إلى إيجاد حكم عادل ورشيد. لقد دعا النبي إبراهيم

إلى وحدانية الله ضد النمرود، والنبي موسى فعل الشيء نفسه ضد الفراعنة. ويسوع المسيح والنبي محمد، عليهما السلام، فعلا ذلك نفسه مع الظالمين في زمانيهما. كل هؤلاء الرجال كانوا مهددين بالموت، وأجبروا على ترك أوطانهم. فبدون المقاومة والرفض، لن يتخلص وجه الأرض من الظلم.

وأنتقل الآن إلى نقطتي الأخيرة. إن العالم في تغير وتطور مستمرَين. والمصير الموعود للإنسان هو إرساء حياة إنسانية صافية. وهذا سيحدث حين تسود العدالة أرجاء العالم، وحين يتمتع كل كائن بشري فرد بالاحترام والكرامة. وتلك ستكون اللحظة التي سيُفتح فيها طريق البشرية إلى الكمال الأخلاقي والروحي، وستكون فيها رحلته إلى الله ومعاني أسمائه الحُسنى. فينبغي للبشر أن يكافحوا ليمثّلوا معرفة الله وحكمته، ورحمته وإحسانه، وعدله وإنصافه، وقوّته ومكره، ولطفه وغفرانه.

وستصبح هذه كلها حقيقة واقعة في ظل حكم الرجل الكامل، المصدر السماوي الأخير على الأرض، حضرة المهدي، عليه السلام. وسيكون من ذرية نبيّ الإسلام، وسيظهر ثانية، ويسوع المسيح، عليه السلام. وسيرافقه رجال نبلاء وأتقياء آخرون في إنجاز هذه المهمة العالمية العظيمة. هذا هو الإيمان بـِ ''الانتظار'' انتظار عودة الإمام بصبر من أجل سيادة الفضيلة وحكم الأخيار الذي يعِد به. إن هذا مفهوم إنساني عالمي ومصدر لأمل الأمم بعالم أفضل.

إنهم سيأتون، وسيحققون، بمساعدة الأتقياء والمؤمنين الحقيقيين، رغبة الإنسان القديمة في الحرية والكمال والرشد والأمن والسكينة والسلام والجمال. سيأتون ليضعوا نهاية للحرب والعدوان. ويكشفوا للعالم كل المعرفة، فضلاً عن الروحانية والصداقة. أجل، إن مستقبل البشرية المشرق آتٍ حقاً.

وريثما يحل ذلك الزمن الرائع، وبالتزام جماعي، هيّا ليؤدِ كل منا دوره لتمهيد الطريق وتهيئة الظروف لبناء ذلك المستقبل المضيء. تحيا المحبة والروحانية. يحيا السلام والأمن. تحيا العدالة والحرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيفو موراليس آيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يلقيها رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطُحب السيد إيفو موراليس آيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو موراليس آيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس آيما (تكلم بالإسبانية):ها نحن نلتقي مجدداً في الأمم المتحدة لنتبادل الشواغل والمشاكل والخبرات، ونتدارس الطرائق المختلفة التي يمكننا بها أن نخدم شعوبنا في جميع أرجاء العالم.

منذ الصباح وأنا أُصغي باهتمام إلى البيانات، بدءاً ببيان الأمين العام – الذي أُوجه إليه تحية ثورية خاصة – حتى هذه اللحظة، حيث استمعنا للتوّ إلى الرئيس الإيراني. وكان هناك تقارب شديد في جميع تلك البيانات بشأن

مشاكل منها الأزمة المالية، وأخرى ناجمة عن الأزمة البيئية، ومشاكل متعلقة بالاستقرار وإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطيات في عدد من البلدان. كما كانت هناك أفكار واقتراحات منها تلك التي عرضها الأمين العام، الذي دعا إلى الوحدة بين الرؤساء وفي إطار الأمم المتحدة. وإنني موافق تماماً على أنه من المهم لنا، رؤساء وحكومات، أن نتحد لتلبية مطالب شعوبنا، بغية حل هذه الأزمات.

وأميل إلى القول إن الأزمات في بلدي قد فُرضت من الأعلى ومن الخارج. ونحن بحاجة إلى الوحدة في إطار الأمم المتحدة من أجل مساواة شعوبنا؛ وبحاجة إليها من أجل الكرامة؛ كما نحتاج إليها فوق كل شيء لمعالجة أوجه التباعد الاقتصادي الشديد، ومظاهر التفاوت بين القارات، وبين الأسر وبين البلدان. ولكنها يجب أن تكون وحدة في سياق التكاملية، لكي تلبّي مطالب شعوبنا.

هناك مناقشة جارية بشأن الأزمة المالية وبشأن تغير المناخ، فضلاً عن مناقشة مشاكل الديمقراطية والطاقة وأزمات الغذاء. وإنني أرحب بعدد من البيانات التي تناولت أصول هذه الأزمة وركزت عليها. لكن أغلبية الرؤساء وأغلبية البيانات لم تُشِر إلاّ إلى الآثار دون الإشارة إلى الأسباب.

وأود أن أتكلم بصراحة أمام الجمعية – مع مستمعي هنا، ومع جميع أولئك الذين يتابعون المناقشات الجارية في هذا المحفل العالمي. وأود أن أقول إن منشأ هذه الأزمات هو تراكم رأس المال غير المحدود في إيد قليلة، والنهب غير المسترد للموارد الطبيعية والاستغلال التجاري لأمنا الأرض. وفوق كل ذلك، أعتقد أن منشأها يكمن في نمط أو نظام اقتصادي، هو بالتحديد الرأسمالية.

وإذا لم نخبر شعوبنا بالحقيقة بشأن منشأ هذه الأزمة، فإننا سنضلل أنفسنا ونضلل المجتمع الدولي أيضاً. كما سنضلل شعوبنا التي لديها توقعات كبرى من رؤسائها وحكوماتها، ومن المحافل المماثلة لهذا المحفل.

ومع أننا نعمل على تعزيز السلام ونسعى إليه، فإننا نعلم، بحكم خبرتنا، أننا لن نجد السلام الاجتماعي في ظل تفاوت اقتصادي، وعلى الأقل، حين توجد قواعد عسكرية في بعض البلدان. وقد تكون موجودة في قارات عديدة، بما فيها أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية. فكيف يمكننا أن نوقف المناقشات بينما القواعد العسكرية للولايات المتحدة تثير الريبة بين الشعوب؟

وأود أن أخبر الجمعية بإيجاز أنني كنت ضحية القواعد العسكرية العاملة في بلدي، قبل أن أتولى منصب الرئاسة، أي قبل أن تتحول الحركات الاجتماعية من مجرد معارضة للسياسات إلى أطراف ناشطة أيضاً في بلد جديد للمساواة والعدالة الاجتماعية. لقد كنا جميعاً ضحايا الوجود العسكري للولايات المتحدة في بوليفيا، وكضحايا، فإننا نعلم ما يمكن أن يفعله أفراد الولايات المتحدة المسلحون ذوو الزي العسكري في بلدان أمريكا الجنوبية. ولهذا السبب، أود أن أقول إنه حين تكون هناك قاعدة عسكرية للولايات المتحدة، وبخاصة في أمريكا اللاتينية – لا أدري كيف يتصرفون في أوروبا أو في قارات أخرى، ولكن وجود قواعد عسكرية في أمريكا اللاتينية ليس ضمانة للسلام الاجتماعي أو الديمقراطية. ومن المؤكد أنه لا يضمن تكامل بلداننا، ناهيك عن الشعوب التي تسعى إلى تغييرات جذرية في هياكلنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أمامنا الآن هندوراس. وإذا كانت فيها قاعدة عسكرية للولايات المتحدة، فلماذا لا تستطيع تلك القاعدة أن تضمن الديمقراطية؟ إنها لا تستطيع ذلك لأن هناك رؤساء يغيّرون هذه البلدان المهددة دائماً بالقواعد العسكرية.

إنني أحيّي شجاعة زميلنا، الرئيس زيلايا، رئيس جمهورية هندوراس، الذي يقاوم ديمقراطياً وسلمياً بهدف استعادة الديمقراطية. وأعرب له عن احترامي وإعجابي بكفاحه إلى جانب شعبه الأبيّ للنهوض بالديمقراطية. وكم كان جميلاً لو أن الأمم المتحدة، هذه المنظمة الدولية العظيمة، اتخذت قراراً يوجه إنذاراً للدكتاتورية العسكرية في هندوراس، لكي تنسحب وتستعيد الرئيس الوحيد المعترف به دولياً.

إنني مقتنع بأن القيادة الجنوبية للولايات المتحدة لا تقبل بلدان أمريكا اللاتينية أو رؤساءها الساعين إلى التحرر. وقد سمعت من بعض الأصدقاء والرفقاء والأشقاء أنهم دعموا الدكتاتورية في بوليفيا وأماكن أخرى في أمريكا اللاتينية. وهم يقولون إن السبب الوحيد لعدم قيام انقلاب في الولايات المتحدة هو أنه ليس للولايات المتحدة سفارة في الولايات المتحدة. فهناك انقلابات تحدث في كل مكان، ولكن اسمحوا لي أن أقول إنه كانت هناك في بوليفيا محاولة انقلاب في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، وبفضل قوات الاتحاد ومشاركة المجتمع الدولي، ولا سيّما من المخروط الجنوبي، استطعنا أن نوقف ذلك الانقلاب المدني – لا العسكري.

ولهذه الأسباب، نحن مقتنعون بأن القواعد العسكرية لا تستطيع أن تضمن الديمقراطية، والتكامل والسلام الاجتماعي.

وكنا نناقش أيضاً موضوع تغير المناخ، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقترح على الجمعية عدداً من المسائل ذات الأهمية البالغة لنا جميعاً، سكان أمّنا الأرض. فهذه أمّنا الأرض حين يتعلق الأمر بحركة الشعوب الأصلية – أو كوكب الأرض أو البيئة لآخرين كثيرين. وفي نظر أولئك الذين يعيشون منّا بانسجام مع أمّنا الأرض، وليس مع أبناء البشرية فحسب، تُعتبر أمّنا الأرض شيئاً مقدساً. فهي التي تعطي الحياة وتوفر الماء والموارد الطبيعية والأوكسجين. ونحن جميعاً نعزز رفاه شعوبنا. إننا نكافح ونقاتل ونعمل من أجل رفاه شعوبنا، لكنه يجب علينا، قبل كل ذلك، أن نضمن رفاه أمّنا الأرض.

وإذا لم نستطع ضمان رفاه أمّنا الأرض، فسيكون من المستحيل ضمان رفاه مواطنينا أو رفاه جميع الشعوب على كوكب الأرض. وقد توصلت إلى استنتاج أن أمّنا الأرض – أو كوكب الأرض – يمكن أن يبقى وسيبقى إلى الأبد مع الحياة البشرية أو بدونها. لكن الحياة البشرية لا يمكنها أن تكون بدون كوكب الأرض – أمّنا الأرض.

وبعد الإصغاء إلى العديد من البيانات وإلى أشقائي، توصّلت إلى استنتاج أنه في هذه المرحلة من الزمن، وفي هذا القرن الحادي والعشرين الجديد، سيكون الدفاع عن حقوق أمّنا الأرض بدل الدفاع عن حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وإذا لم نعمل على حماية حقوق أمّنا الأرض، فلا يوجد مبرر للدفاع عن حقوق الإنسان. وإنني على استعداد لمناقشة هذا المفهوم وكل واحد سيدرك آجلا أم عاجلاً لماذا من المهم جداً الدفاع عن حقوق أمّنا الأرض.

وفيما نناقش حالياً تغير المناخ، اقترح على الرؤساء والممثلين وجميع أشقائنا وشقيقاتنا الآخرين الذين يستمعون إلينا في جميع أنحاء العالم اقتراحنا البسيط جداً المؤلف من ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن تعترف البلدان المتقدمة النمو بالدين المترتب للمناخ وأن تسدده، وهو الدين المستحق عليها وعلى جميع البشر لكوكب الأرض.

ثانياً، يجب إنشاء محكمة للعدالة المناخية لمحاكمة ومعاقبة الذين يقصرون في الوفاء بالتزاماتهم والذين يستمرون في إلحاق الضرر بكوكب الأرض. ونحن نحتاج إلى هيكل

يمكنه أن يحدد كمية الضرر الذي تسببه بعض البلدان والشركات عبر الوطنية. لذلك، من الأهمية بمكان إنشاء هذه المحكمة لتطبيق العدالة المناخية.

الاقتراح الثالث هو أحد الاقتراحات التي تقدمت بها في البداية الحركات الريفية وحركات السكان الأصليين: يجب أن تضع الأمم المتحدة إعلاناً عن حقوق أمّنا الأرض بغية الدفاع عن الحق في الحياة، والحق في إعادة توليد القدرة الإحيائية، والحق في تنظيف الحياة والحق في تعايشنا جميعا بوئام.

آمل أن تراعى هذه الاقتراحات خلال المناقشات في كوبنهاغن. ونأمل أيضا أن توفر كوبنهاغن حلاً كبيراً لتسوية المشاكل الخطيرة التي تؤثر علينا جميعا، في جميع بلدان العالم.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتناول بعض الاقتراحات التي تقدم بها عدد من الرؤساء. إذا أردنا أن نغير العالم، علينا أولا أن نغير الأمم المتحدة. وإذا أردنا أن نؤثر على المناخ في بلداننا ونسعى إلى المساواة في الكرامة بين مواطنينا، لماذا لا نغير أولا هياكل الأمم المتحدة؟

بعدما استمعت إلى ما قاله العديدون من الرؤساء الآخرين عن مجلس الأمن، شعرت أن هناك العديد من نقاط الاتفاق. أننا بحاجة إلى ديمقراطية حقيقية في الأمم المتحدة، لذلك اقترح ما يلي.

إن مركز العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحق النقض يجب إلغاؤهما. فمن غير الممكن في القرن الحادي والعشرين الإبقاء على ممارسات توتاليتارية بائدة تعود إلى زمن الملوك. ولا بد لجميع البلدان أن تكون لديها الحقوق نفسها داخل الأمم المتحدة. أما الذين يدعون أنهم قادة الديمقراطية، فينبغي لهم التنازل عن امتيازاتهم والقبول بالديمقراطية الحقيقية في مجلس الأمن. وعلينا أن نكون مسؤولين تجاه الديمقراطية وأن نبدأ بإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة.

سأنهي خطابي بعد قليل لأنني لا أريد أن أتجاوز الوقت المحدد لي، تمشيا مع النظام الذي تعلمنا إياه شعوبنا. لكني أولا أعتذر عن ذكري لحقيقة يمكن أن تكون قد سببت إزعاجاً لحكومة الولايات المتحدة. كنت أعلق آمالا كبيرة على الرئيس أوباما. إنني أرحب بإغلاقه غوانتانامو فهذا يشكل تقدماً. بيد أن حصار كوبا الاقتصادي ينبغي إنهاؤه. هذا مطلبي باحترام من حكومة الولايات المتحدة وشعبها.

إن بوليفيا، على غرار أمريكا اللاتينية بأسرها، كانت تتمتع ببعض الأفضليات من حيث التعريفة، إلا أنها أزيلت زمن الرئيس السابق بوش لأننا اتهمنا بعدم مكافحة الاتجار بالمخدرات والفقر. نحن نعلم أن ذلك كان قرارا سياسيا بيد أن الرئيس السابق بوش لم يراع أبداً المعايير البوليفية أو دستورنا.

الآن، في ظل حكومة الرئيس أوباما، نشاهد وثائق تتضمن إشارات إلى دستورنا الجديد الذي أقر بتصويت الشعب البوليفي عليه لأول مرة خلال ١٨٣ عاما من وجود الجمهورية. هناك إشارة إلى المادة ٥٦ وإلى احترام الملكية الخاصة. لقد أدهشني هذا الأمر باعتباره تدخلاً مباشراً من حكومة الولايات المتحدة في الدستور ومعايير وقواعد أخرى، وأنا أرفض ذلك رفضاً قاطعاً. إن ما نريده هو علاقات دبلوماسية وليس تدخلاً، وإن ما نريده هو التعاون والاستثمار. وفي حين أن الدستور الجديد يضمن لأول مرة الملكية الخاصة وملكية الدولة، فإنه يضمن أساساً الملكية الجماعية – ملكية الرابطات والتعاونيات والأراضي التي تملكها حركة السكان الأصليين.

إضافة إلى ذلك، ثمة تهمة موجهة إليّ في تقرير للولايات المتحدة مفادها أن التحديات الراهنة تشمل القبول

والتشجيع الصريحين من أعلى مستويات في الحكومة البوليفية حيال إنتاج الكوكا. هذا يعني إنني أشجع زراعة الكوكا. وينبغي إدراك أن زراعة الكوكا شيء وأن الكوكايين شيء آخر تماما. نحن لا ندافع عن الكوكايين؛ سوف نكافحه. الواقع أن اقتراحنا لا يتناول الكوكايين على الإطلاق. إن ما قلته للتو لا يعني إطلاق زراعة الكوكا، رغم أن الكوكا، طبيعيا، مفيدة وصحية لحياة البشر.

لقد أطلقنا حملة لعدم تجريم الاستهلاك التقليدي لأوراق الكوكا. وأنا كفيل بعدم إطلاق العنان لزراعة الكوكا، كما لن تكون هناك سياسة عامة مناهضة للكوكا. ولا يمكن القول إنني أشجع زراعة الكوكا في بوليفيا. فهذا ليس صحيحاً.

تدرك الجمعية إنني آتٍ من النقابات والحركات الاجتماعية، وأنا كنت زعيما نقابياً. أما الآن فيصدف أنني الرئيس حالياً، وأشعر ببالغ القلق إذ يقال إن الحكومة ستحل الحركة النقابية بمرسوم. كيف يسعني أن أفعل ذلك بالنقابات التي تشكل مع الحركات الاجتماعية العمود الفقري لحكومة إيفو موراليس؟ لقد شيدت مقار للنقابات وأشجع النقابات والعمال والشعوب الأصلية، ومع ذلك اتهم بحل النقابات.

قد لا يكون الرئيس أوباما عارفاً بالوثائق التي أشرت إليها، والتي ربما تأتي من وزارة الخارجية. وإنني أتفهم تماماً أنه عندما يكون التغيير مطلوباً في بعض الأحيان، فمن الصعوبة بمكان تغيير هياكل الدولة. ولكن بعد التأني جداً في قراءة الوثائق، أتساءل كيف يمكن للمرء الذي عانى من التمييز أن يميز ضد شخص آخر. أقله في أمريكا اللاتينية، فإن من يسمون بالأفارقة – الأمريكيين والأفارقة – البوليفيين هم القطاعان اللذان أشد ما يميز ضدهما في المجتمع، إلى جانب من يسمون بالهنود أو الشعب الأصلي. إننا ندعى ''عبيداً'' و ''هنودا''. لا أفهم كيف أن شخصاً أسود تم التمييز ضده وخضع للعزل يمكنه أن يميز ضد هندي ويعزله. إنها مسألة تدعو إلى قلق عميق.

ومن المأمول أن يجري تصحيح هذه الأخطاء التاريخية، ليس من أجل الرئيس، وليس من أجل البوليفيين، ولكن من أجل صورة الشعوب، مثل شعب الولايات المتحدة. وأفهم جيدا أنه ليس من اليسير في بعض الأحيان تغيير الهياكل التي يمكن أن تعمل ضد شعوبنا.

أخيرا، أشير إلى بعض المطالب التاريخية، مثل عودة منفذنا إلى البحر. إن شعبينا، في الجمهوريتين الشقيقتين شيلي وبوليفيا، يشعران بثقة كافية في بعضهما البعض في السعي لحل مسألة الوصول إلى البحر. ويحدوني الأمل في أن يتم تسوية هذه المسألة على الصعيد الثنائي. وإذا لم يتيسر ذلك، فمن الضروري أن يتدخل المجتمع الدولي. لقد تحقق بعض التقدم. وأشعر بتوافر الثقة المطلوبة من أجل حل أي مشكلة، وإلا فثمة خطوات هامة يجب اتخاذها.

أشكر إخواني وأخواتي على إنصاتهم لي. وأود أن أواصل مشاطرتهم تجاربهم ومقترحاتهم وشواغلهم لما فيه خير البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد إيفو موراليس آيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد فيكتور يوشتشينكو، رئيس أوكرانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس أوكرانيا.

اصطُحب السيد فيكتور يوشتشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيكتور يوشتشينكو، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يوشتشينكو (تكلم بالأوكرانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): بالنيابة عن أوكرانيا، أتقدم بالتهنئة إلى السيد علي عبد السلام التريكي، من ليبيا، لانتخابه رئيسا للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وأتمنى له كل النجاح فيما يضطلع به من أنشطة.

في كل عام، نجتمع هنا جميعا على مستوى رفيع في الجمعية العامة للإعراب عن آرائنا الوطنية بشأن الحياة على كوكبنا وشعوبه. ونسعى جاهدين من أجل التعبير عن المشاعر العامة للبشرية ونبض طاقتها وأفكارها ومساعيها بوجه عام. إن التوجه الشعوري لأوكرانيا منفتح ويقوم على المبادئ والتسامح.

إننا لا نجتمع هنا من أجل أن يسيء أحدنا إلى الآخر أو أن نتبادل الإهانات، ولكننا نجتمع لحل مشاكلنا المشتركة. وأهيب بنا جميعا أن نتحلى بالتسامح بدلا من التعصب والخبث والغطرسة. وأقول ذلك بالنيابة عن أمة كانت سنواتها الخمس السابقة فريدة فيما يتصل بالتحديات والتقدم.

ونحن في أوكرانيا نعيش في جو من تعزيز الحرية. وهذه عملية كبيرة ومعقدة. وتعمل الصعوبات التي تنطوي عليها على تثبيط همة المثاليين وتعزيز القوى الشمولية، ومع ذلك فإن هذه الصعوبات تمثل قمة عالية أخرى من قمم الجبال لكل من يتوقون إلى صعودها. إن المعلَم الذي تقف أمامه دولتنا اليوم يُعد أساس التقدم نحو حياة حرة وآمنة، ولإحياء تقليدنا الذي يناهز عمره الألف عام وصلاته المنقطعة، ولكي نصبح مرة أخرى طرفا فاعلا في الحضارة العالمية.

إن اختيارنا الديمقراطي لا يمكن الرجوع عنه. وبوصفنا دولة حرة، فإننا لن نقبل أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، أو أي ضغط عليها أو أي مظهر من مظاهر الأفكار الشمولية في العلاقات الدولية. ونتذكر الثمن الذي دفعه آباؤنا من أجل حريتنا، وحرية أوروبا والعالم واستقلال أوكرانيا في المستقبل.

سنحتفل قريبا بالذكرى السنوية السادسة والخمسين للانتصار على الفاشية. إن هذا الانتصار المشترك للتحالف ضد هتلر أمر مقدس. وتتمثل مهمة جميع البلدان التي ما زالت تذكر أهوال الفاشية في تجنب أي تلميح إلى عودة الأيديولوجية الشمولية وما يتبعها من سياسة الطموحات الامبريالية، وإهمال قيمة الحياة البشرية، وانتهاك حق الشعوب في وجود وطني ذي سيادة.

وأثير هذه المسألة لأننا نشهد عودة ظهور نفس الإشارات التي كانت تثير القلق في الماضي، والتي تتراوح من التشكيك في وجود الدول المستقلة حديثا ذاته وإنكار آراء الدول فيما يتعلق بماضيها ومستقبلها. ونشعر بالقلق إزاء استبدال المفاهيم والنهج. والتعاون والانفتاح والصداقة بين الدول يقابل بالأنانية الوطنية العدوانية، التي تتجاهل مصالح الشركاء المقربين وتفرض حق القوي. إن حروب المعلومات السافرة، والابتزاز بالطاقة والابتزاز الاقتصادي، والتدخل في الشؤون السيادية، كلها أعمال تقع خارج الإطار المتحضر.

والأهم من ذلك، فإننا ندين بقوة ولن نقبل أي انتهاكات للمبادئ الدولية الأساسية – ولا سيما السلامة الإقليمية وحرمة حدود جميع الدول ذات السيادة.

ومن البديهي بالنسبة لنا أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، يجب أن تضرب المثل الأعلى في الامتثال لمبادئ القانون الدولي، والمساواة بين الدول، وحسن الجوار، لأن ميثاقنا،

الـذي لا يـزال راسـخا حـتى الآن، يعهـد إلى مجلـس الأمـن بالمسؤولية الأساسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين.

وتعمل أوكرانيا بالامتثال الصارم لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وتتوقع نفس المعاملة من شركائها وجيرانها.

واليوم، يشرفني أن أؤكد تصميم أوكرانيا على أن تصبح عضوا في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وقد كانت بلادي، وستبقى دائما، شريكا يُعتمد عليه في الأمم المتحدة في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، وفي الإجراءات الجماعية المتخذة لتعزيز الاستقرار في كل المناطق، ولا سيما في أفريقيا. وهذا العام، اعتمدت استراتيجية أوكرانيا الخاصة بالأنشطة الدولية لحفظ السلام، التي ستوطد مساهمتنا ومشاركتنا في هذا الميدان.

وما فتئت سلامة حفظة السلام في محور اهتمام أوكرانيا. وبصفتنا أحد أصحاب المبادرة بإبرام الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، فإننا نقترح أن تنظر الجمعية العامة في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الحماية القانونية للمشاركين في عمليات حفظ السلام.

ومنذ ما يقرب من ١٥ عاما، تنازلت أوكرانيا طواعية عن ثالث أكبر قوة نووية، وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. ونرحب بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لوضع اتفاق جديد يحل محل المعاهدة المبرمة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والتي تنتهي هذا العام.

وفي الوقت نفسه، ما برحت أوكرانيا تعول على دعم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لاقتراحنا بتعزيز الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وبخاصة تلك التي أعلنت طواعية تخليها عن الأسلحة النووية أو تطويرها. وسيكون ذلك حافزا هاما للعديد من البلدان.

وستظل أوكرانيا تتصرف بحس من المسؤولية وبصورة بنّاءة في المسائل العسكرية والتعاون الأمني.

إننا نتقيد تقيدا صارما بقرارات مجلس الأمن، ونتمسك بجميع الأنظمة الدولية القائمة. وموقفنا في هذا المجال متسق مع جميع التزاماتنا الدولية. وهو موقف تم التحقق منه ومتوازن وغير قابل للتغيير.

أود أن أتكلم بالتفصيل عن مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لأوكرانيا، ألا وهي الكفاح العالمي ضد القرصنة البحرية. إننا نقيّم جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية في هذا الصدد. غير أن التدابير المتخذة حتى الآن غير كافية.

هناك نحو ٦٠ ٠٠٠ مواطن أوكراني يعملون على سفن ترفع أعلاما أجنبية. وأي تطورات تحدث في أعالي البحار تؤثر علينا مباشرة. وفي السنوات السبع الأخيرة وحدها، هاجم القراصنة ١٨ سفينة كان على متنها بحارة أوكرانيون، وفي الشهور التسعة الماضية وحدها بلغ عدد البحارة الأوكرانيين الذين تم أخذهم رهائن ٣٥ بحارا. ولم تعد المشكلة محلية؛ فقد أصبحت خطيرة جدا وتهددنا جميعا. ولن نقف مكتوفي الأيدي حيالها.

لقد كانت أوكرانيا من مقدمي قرار المنظمة البحرية الدولية A.1002 (25)، المعنون ”القرصنة واللصوصية المسلحة التي تتعرض لها السفن العاملة في المياه قبالة ساحل الصومال“، والذي وضع الأساس للمزيد من قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد. ونؤيد بشدة وضع قواعد موحدة وواضحة لمكافحة القرصنة وحماية البحارة. ونحن مقتنعون بأنه لا بد للجمعية العامة أن تصبح الهيئة التنسيقية لجهود جميع المؤسسات المتخصصة في هذا المجال. ونهيب بأعضاء

الأمم المتحدة، أي بلدان المنشأ الرئيسية للعمال البحريين، وتلك الدول والمنظمات التي بوسعها أن تؤثر على سلامة الملاحة البحرية الدولية، بأن تتخذ موقفا أكثر فعالية.

باسم أوكرانيا، اقترح إجراء دراسة متأنية لفكرة إنشاء مركز إقليمي في إحدى الدول الأفريقية برعاية الأمم المتحدة يضع تحت مظلته الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق والمكاتب السياسية لمكافحة القرصنة. وأريد أن أكون واضحا: ستشارك أوكرانيا بهمة في جميع المساعي الدولية، ونعتزم الانضمام إلى عملية أتالانتا، لمكافحة أعمال القرصنة البحرية.

وبوصفي رئيسا لأوكرانيا، أحث الجمعية العامة على مناقشة هذه المسائل الهامة جدا في جلسة منفصلة.

إننا نواجه تحديات متشعبة لا يمكن التصدي لها إلا بالجهود المتضافرة. وإنني مقتنع بأن إحدى هذه المشاكل الحادة بالنسبة لنا جميعا هي الأزمة المالية العالمية. وترحب أوكرانيا بقرارات المحافل المتعددة الأطراف، وبخاصة قرارات مجموعة العشرين بوصفها الأداة الرئيسية لمواجهة الأزمة.

وفي هذه العملية، يمكن لمنظمتنا بل ينبغي لها القيام بدورها في منع تحول الاضطرابات المالية إلى اضطرابات اجتماعية. وربما حان الوقت للعودة إلى الفكرة التي طرحتها أوكرانيا في وقت سابق وطرحها مؤخرا عدد من البلدان الأخرى، والتي تدعو إلى إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي تابع للأمم المتحدة. واتساع نطاق هذا الاقتراح ينبغي ألا يحملنا على طرحه جانبا أو رفضه تماما.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القرارات المتعلقة بتمويل أنشطة الأمم المتحدة في إطار الاستعراض العادي لجدول الأنصبة المقررة، يجب أن تأخذ في الحسبان في ضوء الأزمة الاقتصادية.

إن الهدف الرئيسي والأهم لمنظمتنا العالمية، ولكل بلد من بلداننا هو حماية الأشخاص العاديين من الأزمة ومنع انخفاض مستويات معيشتهم.

وعلى الرغم من كل الصعوبات الاقتصادية، تدرك أوكرانيا مسؤوليتها نحو دعم البلدان الأخرى التي ربما كانت أشد معاناة. لقد أصبحت أوكرانيا هذا العام من المانحين لبرنامج الغذاء العالمي. ونأمل أن تنقذ مساهمتنا الملايين من الأرواح في أفريقيا. وأقول لشركائنا الأعزاء إن أوكرانيا تتفهم جيدا احتياجاتكم، وسوف تسعى جاهدة لإنقاذ الناس الذين يعانون من الجوع.

لقد تجمعنا هنا اليوم لتلمس نبض كوكبنا. وموقف أوكرانيا بهذا الشأن عازم ومثابر وخير.

إننا نؤمن بمنظمتنا. وبوسعنا تحقيق إنجازات كبيرة. وأنا مقتنع اقتناعا راسخا بقوتنا للمضي قدما بثقة من أجل مصلحة العالم وخير شعوبنا وبلداننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فيكتور يوشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد ليخ كاتشينسكي، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطُحب السيد ليخ كاتشينسكي، رئيس جمهورية بولندا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليخ كاتشينسكي، رئيس جمهورية بولندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كاتشينسكي (تكلم بالبولندية، ووفر الوفد الترجمة الشفوية الإنكليزية): لقد انقضت أربعة وستون سنة منذ تأسيس الأمم المتحدة، ونحن نتذكر حقيقة مؤكدة مفادها أن الأمم المتحدة أُنشئت لمنع وقوع فظائع كتلك التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية، في الفترة من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٥. لقد أُنشئت لتحاشي تكرار إخفاق عصبة الأمم، أول منظمة عالمية، التي سعت إلى تحمل واجباتها بين حربين عالميتين.

شهدت الأمم المتحدة خلال أكثر من ٦٤ عاما العديد من المنعرجات والمنعطفات. وشهدت سنوات أفضل وسنوات أسوأ، لقد شهدت سنوات ساد فيها هنا في هذه الجمعية العديد من الصدامات بين القوى التي كانت تنتمي إلى المعسكرين، أو ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي والعالم الحر. وشهدت أوقاتا ظهر فيها العديد من البلدان التي تنتمي إلى أفريقيا وأوقيانوسيا وآسيا. وقبل ٢٠ عاما، عندما انهار الاتحاد السوفيتي ظهر العديد من البلدان الأخرى الجديدة، وحققت بلدان كبلدي، بولندا، استقلالا حقيقيا وليس شكليا.

كان العالم برمته في ذلك الوقت يظن أننا قد وجدنا حلا لكل مشاكلنا، ولا سيما الاقتصادية منها، عن طريق اللجوء إلى قواعد اقتصاد السوق، بمعنى تحرير الاقتصاد وكفالة حرية حركة رأس المال في جميع المناطق. دعونا نتكلم بوضوح، فكما سمعنا هنا مرات عديدة، فإن الثقة في ذلك المذهب قد اهتزت في السنوات الأخيرة، وعليه فإنني أود أن أكرس جزءا غير يسير من بياني لمشكلة الأزمة.

هذه الأزمة تمثل مشكلة جديدة. وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها في أعمال الجمعية العامة، فبوسعي أن أقول إن كل المشاكل السابقة، مثل النزاعات، وما أكثرها، ومشكلة تغير المناخ الأحدث عهدا، ومشكلة الفقر، كلها مشاكل ليست بالجديدة. كما يجب أن نضيف إلى تلك المشاكل مشكلة الصحة المتمثلة في الإيدز والأوبئة وما إلى ذلك.

على أن الأزمة الراهنة ظهرت في العام الماضي. وقبل أن أتطرق إليها، أود أن أستحضر هنا ما قاله رئيس أوكرانيا من أن هناك أسبابا عدة للنزاعات في العالم، أحدها انتهاك عقيدة السلامة الإقليمية. وإزاء بزوغ العديد من البلدان الجديدة في العقود الأخيرة، من البديهي أن تنشأ اختلافات في الرأي بشأن تبعية هذه الأراضي أو تلك. إن اللجوء إلى القوة لتسوية تلك الخلافات، تماما كما حدث في جورجيا في العام الماضي، قد يتسبب في وقوع مشاكل جوهرية؛ بل قد يصبح مصدرا ليس لحروب محلية فحسب، بل لنزاعات كبرى، بل حتى نزاعات على صعيد عالمي. وإنني، باسم بلدي، أحذر من مغبة ذلك.

أعود إلى مشكلة الأزمة الراهنة. إنني أمثل بلدا ما زال في طور النمو، وهو البلد الوحيد في الاتحاد الأوروبي الذي سيسجل هذا العام نموا اقتصاديا، وإن كان متواضعا. ويرجع ذلك إلى بعض العوامل التي تخص بلدي بشكل خاص، ولذلك لا أود الإطالة بشأنها. ومهما يكن، فإن الواضح أن أحد أسباب الأزمة هو ثقتنا المفرطة في السوق والنظام المصرفي مع ما يتسمان به من تعقيد مطرد. وكان لا بد ذلك أن يؤدي، إن عاجلا أو آجلا، إلى النتائج التي نراها جميعا اليوم.

ما هي التدابير الوقائية التي بوسعنا اتخاذها؟ إنها تدابير معروفة، وإن كان من الصعب تنفيذها. إنني أرى هنا فرصة كبيرة سانحة أمام الأمم المتحدة. ولا يتعلق الأمر بإدارة الاقتصاد العالمي، فذاك أمر مفروغ من فشله، وسيؤدي حتما إلى أزمة جديدة. ولكن ليس صحيحا أننا لا نحتاج إلى قواعد ولوائح جديدة لمعالجة المسائل التي نوقشت اليوم أيضا، بما في

ذلك الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي. وقد لا يكون من الضروري أن تكون تلك الرقابة ذات طابع عالمي، ولكن من المهم أن تشمل البلدان التي لا تخضع مصارفها لأي نوع من أنواع الرقابة، لأن ذلك هو بالتحديد سبب العلة الاقتصادية التي غالبا ما تمهد الطريق لنشاط إجرامي واسع النطاق مثل الاتجار بالمخدرات.

ومن المشاكل الأخرى التي أُثيرت هنا مشكلة ما يسمى بالملاذات الضريبية. كما يمكن الإشارة إلى أعلام الملاءمة الزهيدة الثمن التي تُستعمل في الملاحة البحرية. إننا ندرك أن كل من يلجأ إلى هذه الوسائل إنما يفعلون ذلك لتحسين الحالة في بلدانهم؛ كما ندرك أنه، من منظور عدد من البلدان، ولا سيما الفقيرة منها، هناك مبرر لذلك. ولست هنا لكي أنتقد تلك البلدان. إلا أنني أجد أن من مصلحتنا المشتركة أن نضع حدا لهذه الممارسات. وليس ثمة منظمة أخرى في العالم يمكنها أن تقوم بذلك غير الأمم المتحدة، وذلك عن طريق سن المعايير الدولية.

أثار السيد لولا، رئيس البرازيل، عددا من القضايا الهامة جدا، بما فيها تلك المتعلقة بالمؤسسات المالية المنتسبة إلى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أشير إلى الحاجة إلى مزيد من المرونة في البرامج التي يطلقها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

ثمة مسألة أخرى، وهي ضرورة استخدام بعض المنظمات المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة على نحو أفضل. وأود أن أسترعي الانتباه هنا أولا إلى منظمة العمل الدولية ذات الثمانين عاما. إنها تضم كل بلدان العالم تقريبا، ولديها ٢ ٥٠٠ موظف. أليس الأجدر إذن أن تكون هي المكان الذي تُصاغ فيه برامج التنمية التي تقدم بديلا للنموذج الليبرالي؟ أحسب أن تلك المنظمة، إذا تم إصلاحها، قادرة على القيام بتلك المهمة على خير وجه. ذلك يتطلب جهودا مشتركة، ولكنه أمر قابل للتحقيق.

أنا لا أتحدث عن موارد ووسائل مالية إضافية، بل عن إعداد برامج بديلة تراعي مصالح العمال بشكل أكثر جدية من السابق، وتوازن بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ليس في البلدان الغنية فحسب، بل أيضا في البلدان الفقيرة.

في البيان الذي أدلى به اليوم رئيس الولايات المتحدة، أشار إلى أن ذلك البلد، الذي يظل أعظم قوة في العالم، مهما كانت نظرتنا إليه، بات يتناول مشاكل الأمم المتحدة بشكل مختلف. هذا يفتح فرصا جديدة لهذه المنظمة التي هي منظمتنا. إنها فرصة يجب انتهازها إذا أُريد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تصبح أكثر فعالية. وفي الوقت الذي يجب أن نثمّن العمليات التي تم القيام بها بالفعل حتى الآن، نرى أن ثمة حاجة لبعض التغييرات التنظيمية لجعل ذلك النشاط أكثر فعالية. إن حديثي هذا لا يستبعد المهام التي تقوم بها جهات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، على سبيل المثال، إلا أن على الأمم المتحدة أن تؤدي الدور الريادي في هذا المجال.

هناك أيضا مشكلة إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة إصلاح مجلس الأمن. لا أريد الخوض في هذا الموضوع الآن، ولكننا جميعا ندرك أهميته البالغة نظرا لأن هناك فرق أساسي بين ما أُنشئ منذ ٦٤ عاما والوضع القائم اليوم.

وفي الماضي، أولت الأمم المتحدة اهتماما كبيرا لتغير المناخ والمسائل المتعلقة بالمناخ. وقد قيل الكثير حول هذا الموضوع، ولا أريد أن أكرر ذلك. ولكنني أؤكد بقوة أن هذا الموضوع يتسم بأهمية بالغة ويتطلب الكثير من الحساسية. وإذا كانت البلدان الغنية تريد المشاركة بقوة في حماية المناخ، يتعين عليها أن تدرك ضرورة تقديم المساعدة إلى الدول الأضعف. فهذه القضية العادلة لا يمكن التعامل

معها بطريقة تجعل التنمية أمرا أسهل بالنسبة للبعض وأمرا أصعب بالنسبة للبعض الآخر. ويجب أن نتذكر ذلك دائما حينما نفكر بالتضامن فيما بين جميع الأمم وبالأهداف التي وضعت للأمم المتحدة قبل ٦٤ عاما.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أتناول مسألة لم تناقش بشكل مطول، باستثناء ما يتعلق بالقرصنة، وهي مسألة الإرهاب الدولي. وتمثل هذه المسألة اليوم مشكلة هامة. وتشكل الحالة في بعض البلدان، مثل أفغانستان وباكستان، دليلا له أهميته على ذلك. والإرهاب له مصادره، ولكن ليس جميعها يرتبط بأيديولوجيات خارجية. فهناك أيضا بعض الافتراضات الموضوعية، ونحن نتفهم ذلك. وندرك أيضا أن بوسع الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكبر مما فعلت حتى الآن.

إن بولندا عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي تشارك في العمليات على نطاق واسع. ولكننا ندرك أن نسبة ١٠٠ في المائة من شرعية تلك العمليات مستمدة من الأمم المتحدة وفقا للقانون الدولي. وهذا أمر مهم جدا الآن وفي المستقبل، لأننا يجب أن ندرك أن مشاكل الصراعات والأزمات والإرهاب لا يمكن حلها خلال سنوات قليلة.

وقد سمعنا مرات عديدة اليوم أن الأمم المتحدة تدخل مرحلة جديدة. إننا نؤمن أن هذه المرحلة ستشهد عهد عظمتها، لأننا تعلمنا من الماضي أن هذا المشروع العالمي العظيم، الذي اجتاز الاختبار مرات عديدة على نطاق العالم، سوف يواصل ذلك في المستقبل القريب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ليخ كازينسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد كيفين رود، رئيس وزراء أستراليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء أستراليا.

اصطحب السيد كيفين رود، رئيس وزراء أستراليا إلى المنبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أرحب بدولة الأونرابل كيفين رود، رئيس وزراء أستراليا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رود (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد جئت إلى الجمعية العامة كما درجت أستراليا على المجيء في كل عام منذ الدورة الأولى للجمعية في عام ١٩٤٦، وجئت ملتزما بالروح نفسها، وهي البحث عن الحلول لتحديات عصرنا الكبرى ومن أجل المساعدة معا على تنفيذ تلك الحلول.

إن التحديات ليست جديدة. وقد عبرت عنها ديباجة الميثاق الذي صغناه معا كمجتمع دولي، وهي ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“، وأن ندفع بالنمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي للجميع قدما، ”وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ... وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“. وقد كان لكل تلك المهام العظيمة أن تنعكس في مجموعة الصكوك الجديدة للقانون الدولي.

وبعد انقضاء ثلثي قرن منذ ذلك الوقت، ما زالت تلك القيم الدولية الكبرى ثابتة، في حين أن التحديات التي تنطبق عليها تلك القيم تتغير باستمرار. والتحديات الحالية التي يواجهها النظام العالمي هي التي أود أن أتكلم عنها اليوم

أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وهي الأزمة المالية العالمية، والأعمال غير المنجزة لجولة الدوحة، وأزمة كوكب الأرض التي بدأت تتكشف معالمها، ومسائل الأسلحة النووية التي ما زالت بدون حل بعد ٢٠ عاما من انتهاء الحرب الباردة، ومستقبل الحوكمة العالمية ذاتها.

وقبل عام واحد فقط، وعلى مسافة قريبة من هنا، وقعت سلسلة من الأحداث المدمرة، التي فجرت أسوأ أزمة مالية عالمية خلال ثلاثة أرباع قرن. وقبل عام واحد فقط، خاطبت الجمعية لأول مرة، وكان ذلك بعد عشرة أيام من انهيار ليمان براذرز، من أجل التأمل في التحديات الماثلة أمامنا والتنظيم السليم للأسواق المالية العالمية.

إن ذلك البرنامج الإصلاحي يمضي قدما حاليا من خلال مجموعة العشرين، ومجلس الاستقرار المالي، وصندوق النقد الدولي. ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله لمنع الجشع المنفلت لأسواق مالية غير منظمة، الذي نشر الخراب المالي في كل أرجاء العالم خلال الـ ١٢ شهرا الماضية، من غرس بذور أزمات مالية في المستقبل.

وكانت الأزمة المالية العالمية جرس تنبيه للمجتمع الدولي لإصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية، وكانت إنذارا بأن نظام الحوكمة العالمي الحالي بحاجة إلى إصلاح جذري. وفي حقيقة الأمر، فإن فشل تلك المؤسسات ليس مجرد مسألة تثير قلق الحكومات والدبلوماسيين والاقتصاديين، بل إن فشلها دفع ثمنه العمال وأسرهم في أنحاء العالم.

إن الأحداث التي وقعت في وول ستريت انتشرت بسرعة وبشكل عشوائي في كل ركن من أركان العالم، من لندن إلى ليما، ومن بيجين إلى برشلونة، ومن ملبورن إلى مومباي، وإلى الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية. وكانت تلك الأزمة المالية العالمية وما تبعها من أزمات اقتصادية وأزمات عمالة لا تعترف بالحدود الوطنية ولا تحترم الشعوب.

ولم تكن أستراليا استثناء من ذلك. فقد سببت الأزمة المالية العالمية هبوطا في البورصة الأسترالية بنسبة ٥٥ في المائة، وإلى تبخر ١٥٠ بليون دولار أسترالي من مدخرات التقاعد للعمال الأستراليين، وأدت إلى خسارة عشرات الآلاف من الأستراليين لوظائفهم، ونتوقع أن يستمر فقدان المزيد من الوظائف. وخلف كل إحصائية من تلك الإحصاءات وجوه العاملين الأستراليين الذين شاهدوا تقلص مدخراتهم وانهيار أمنهم المالي وتهديد أمنهم الوظيفي.

وفي ذهني أماكن مثل ليفربول في سيدني، حيث أدى تقلص قاعدة الصناعات الخفيفة فيها إلى زيادة البطالة بنسبة ٤,٥ في المائة خلال العام الماضي، وأصبح ٠٠٠ ١٩ شخص من أبناء المدينة بدون عمل، والمركز السياحي كيرنز في شمال كويتزلاند، حيث زادت البطالة بنسبة ٣,٧ في المائة في العام الماضي، مما يعني أن ٣٠٠ ١٣ شخص أصبحوا عاطلين عن العمل في تلك المنطقة، أو الضواحي الجنوبية الشرقية في بيرث، حيث زادت البطالة بنسبة ٣,٣ في المائة خلال العام الماضي، مما أفقد ٨٠٠ ١٢ شخص وظائفهم في تلك المنطقة أيضا.

وفي المجتمعات المحلية في كل أنحاء أستراليا، يترك الانكماش العالمي آثاره الضارة بصور حقيقية تماما، كما هو الحال في المجتمعات المحلية في كل أنحاء العالم، التي تضررت بالانكماش العالمي بأشكال حقيقية تماما. لا يمكننا أبدا أن ننسى هؤلاء الرجال والنساء وأسرهم، ونحن نسعى للعثور على مخرج من هذا الركود العالمي.

وبينما أخفق نظامنا الاقتصادي العالمي بالكامل في منع وقوع الأزمة، سارعت حكومات مجموعة الـ ٢٠ إلى التقليل من الأضرار وحالت دون حدوث انهيار منهجي. فمن

خلال وكالة مجموعة الـ ٢٠، وبمشاركة رؤساء حكومات الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية لأول مرة، تصرفت الحكومات بصورة منسقة لتوفير دعم بما قيمته حوالي ١٣,٦ تريليون دولار لاستقرار النظام المالي العالمي مباشرة؛ وضخ ما قيمته ٥,٥ تريليون دولار من الحوافز المالية في الاقتصاد العالمي؛ وتوفير ١,١ تريليون دولار في شكل موارد للمؤسسات المالية الدولية، وذلك لبث الثقة في الأسواق أنه يمكن معالجة أية انهيارات لاحقة؛ وأيضا تطوير إطار متكامل لإدارة الأصول المتعثرة لإصلاح موازنات العديد من البنوك الرئيسية؛ والشروع في برنامج إصلاحي شامل للأسواق المالية، من خلال مجلس الاستقرار المالي.

لقد قدَّر صندوق النقد الدولي أن هذه التدخلات غير العادية نجحت في منع الوقوع في ما قد يكون أزمة اقتصادية خارجة عن نطاق السيطرة.

ولكن الحقيقة هي أن انتعاش اقتصادنا العالمي ليس مؤكدا، وأنه ما زال أمامنا العديد من الاختناقات والمنعطفات. وإضافة إلى ذلك، تواجه مؤسسات الإدارة الاقتصادية العالمية تحديات جديدة. أولا، يجب إكمال برنامج إصلاح الأسواق المالية وتنفيذه لمنع حدوث أزمات في المستقبل. ثانيا، وتوقعا للانتعاش الاقتصادي العالمي، يجب أن نتفق على إطار لتنسيق سحب تدخلاتنا الطارئة. ثالثا، وهو الأهم، يجب أن نضع إطارا جديدا للنمو الاقتصادي المستدام في المستقبل، إطارا لا يعود ببساطة إلى العمل كالمعتاد، ويستند إلى الاختلالات المالية غير المستدامة والاستهلاك المفرط، وتغذيه ديون المستهلكين والشركات ولا يكترث بالمجازفة في المؤسسات المالية الهامة بصورة منتظمة.

لقد كان انعدام التنسيق الاقتصادي العالمي الفعال واحدا من إخفاقات نموذج النمو القديم في العقد الماضي. وسمح ذلك بتزايد الاختلالات بصورة منفلتة وأن تبقى المؤسسات المالية دون رقابة كافية. وإذ نمضي نحو الانتعاش، يتعين علينا أن نبني إطارا لتعزيز النمو والتوازن في الاقتصاد العالمي. ويقدر صندوق النقد الدولي أن تنفيذ التنسيق بصورة فعالة بين الاقتصادات الرئيسية يمكن أن يضيف بشكل كبير إلى النمو العالمي – إضافة ١٠ في المائة إلى الناتج العالمي، أو حوالي ٦ تريليون دولار خلال فترة خمس سنوات. وللحصول على هذا العائد التنسيقي، لا بد أن تبني مجموعة الـ ٢٠ على هياكل التعاون التي أنشئت أثناء الأزمة وتطبقها على التحديات الجديدة التي تواجه الانتعاش العالمي.

ولدينا في بيتسبرغ فرصة تاريخية للاتفاق على إطار لتوفير التنسيق الفعال لسياساتنا الاقتصادية الوطنية. وينبغي أن يشمل هذا الإطار أربعة عناصر رئيسية.

أولا، لا بد أن يتفق أعضاء مجموعة الـ ٢٠ على هدف مشترك لتحقيق نمو متوازن ومستدام. ثانيا، يتعين على أعضاء مجموعة الـ ٢٠ أن يحددوا استراتيجيتهم الاقتصادية الوطنية ويبينوا كيف تسهم في أهدافنا المشتركة. ثالثا، على صندوق النقد الدولي أن يقوم بتحليل الخطط الاقتصادية الوطنية الفردية لتحديد ما إذا كانت متسقة وملائمة بشكل جماعي لتحقيق نمو عالمي مستدام ومتوازن. رابعا، لا بد من تقديم هذا التقرير إلى مجموعة الـ ٢٠ ليشكل الأساس لاستعراض الأقران، الذي سيحدد المخاطر وأوجه الضعف المحددة للمستقبل. وينبغي أن يتماشى هذا الإطار مع تطوير مجموعة من المبادئ العالمية، مثل الاقتراح الحالي المقدم من ألمانيا لوضع ميثاق للنشاط الاقتصادي المستدام وأن يسهم فيها إسهاما هاما.

والتحدي العالمي الكبير الآخر في عصرنا هو تغير المناخ. ومع أنه لم يتبق سوى ٧٤ يوما على كوبنهاغن، فإن حكومات العالم ما زالت بعيدة كل البعد عن التوصل إلى اتفاق. لقد قيل ما يكفي عن ضرورة التصرف بشأن تغير

المناخ، لكن حتى هذا اليوم لم يتخذ من الإجراءات ما يكفي. وإرادتنا السياسية الجماعية حتى اليوم لا تكفي لتحقيق هذه المهمة. فمنذ زمن طويل والمناقشات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد تطورت إلى اتهامات متبادلة، حيث تتهم البلدان النامية البلدان المتقدمة النمو بعدم الوفاء بتعهداتها، نظرا لمسؤوليتها التي لا يمكن إنكارها عن الجزء الأكبر من انبعاثات غازات الدفيئة المنتشرة في الغلاف الجوي أصلا، والبلدان المتقدمة النمو تحذر الاقتصادات الناشئة الرئيسية من أنه إذا لم تتخذ إجراءات، فإن الاحترار العالمي، سيزداد إلى مستويات غير مقبولة، استنادا إلى انبعاثات الغازات من الاقتصاد الناشئ وحده.

والمشكلة هي أن كلا الحجتين صحيحتان. والمطلوب على الصعيد العالمي هو القيادة التي تتبنى هذه الحقيقة وتستجيب لها وفقا لذلك، لأن الحقيقة هي أن جميع حكوماتنا بحاجة إلى أن تتجاوز مصالحها الذاتية وتقوم عوضا عن ذلك بالتوصل إلى اتفاق عظيم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في العالم: اتفاق عظيم بشأن تغير المناخ يشمل كلا من المسؤولية التاريخية والمسؤولية في المستقبل؛ اتفاق عظيم يترسخ في علم تغير المناخ والحاجة إلى أن يبقى ارتفاع الحرارة في حدود درجتين مئويتين لتفادي وقوع كارثة في تغير المناخ؛ اتفاق عظيم يضم التحديات الكبيرة الثلاثة لتغير المناخ التي لم نتوصل إلى حل لها بعد.

وهذه التحديات الثلاثة تجيب عن هذه الأسئلة: ما هي الأهداف والتعهدات الملزمة التي يجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اعتمادها لإبقاء ارتفاع الحرارة في حدود درجتين مئويتين؛ ما هي الترتيبات المالية العامة والخاصة لتمويل تغير المناخ الضرورية لدعم تدابير التخفيف والتكيف التي نحتاج إلى تنفيذها في المستقبل؛ وما هي التكنولوجيا التي نحتاج إلى نقلها للشروع في الطاقة المتجددة، وفي تجميع غاز الكربون وتخزينه، وفي كفاءة استخدام الطاقة وفي تفادي إزالة الأحراج وتردي الغابات وذلك لتحقيق تخفيضات حقيقية في انبعاثات غازات الدفيئة؟

وفي الفترة القادمة، من الضروري أن يحل الاتفاق العظيم الذي نتوصل إليه جميع هذه التحديات الثلاثة، إذ أن كل واحد منها يعتمد اعتمادا وثيقا على الآخر. ولا بد لنا من استعمال جميع الآليات المتوفرة من أجل التعاون الدولي، بما في ذلك محفل الاقتصادات الرئيسية ومجموعة الـ ٢٠، لتحقيق نجاح في المفاوضات. وبالنسبة لنا جميعا، سيكون هذا اختبارا لقيادتنا، القيادة التي تسعى للارتقاء برؤيتنا الجماعية إلى أبعد من اليوم وأن تركز عوضا عن ذلك على احتياجات الغد.

لكن الوقت قصير. وبصفتي رئيس منتدى جزر المحيط الهادئ، أعرف أن الوقت ينفد بالنسبة للدول الجزرية في المحيط الهادئ بالفعل. إن غرق المناطق الساحلية ليس احتمالا؛ إنه حقيقة واقعة. فخمسون في المائة من سكان هذه الدول الجزرية يقيمون على مسافة ١,٥ كيلومتر من الساحل. وجنوب المحيط الهادئ جزء من الوجه الإنساني لتغير المناخ. ولهذا السبب، تقف أستراليا على أهبة الاستعداد، وطنيا وإقليميا وعالميا، للقيام بدورها في التصرف بشأن هذا التحدي الأخلاقي والبيئي والاقتصادي الكبير في زماننا هذا.

لقد ولدت هذه المنظمة في ظل الأسلحة النووية؛ وما فتئ هذا الظل موجودا اليوم. وهناك حقيقة واحدة ما زالت واضحة بشكل قاطع: أن انتشار الأسلحة النووية لا يمكن أبدا أن يجعل أي بلد أكثر أمنا. ولقد أدان المجتمع الدولي بحق التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية هذا العام. وأكد مجددا أن سبيل السلامة الوحيد هو من خلال القضاء على الأسلحة النووية نهائيا. ولقد تشجعت أستراليا بالتزام الولايات المتحدة وروسيا بزيادة خفض ترسانتيهما

النوويتين، لكن على المجتمع الدولي أن يحرز تقدما في جدول الأعمال الواسع لنزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد قامت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدور حاسم في الحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن تتعرض المعاهدة اليوم لتحد خطير. علينا أن نعمل على ضمان أن تتعزز فوائدها الأمنية العالمية بمؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠١٠. ولإنعاش الإجماع والنشاط العالمي قبل المؤتمر وبعده، أنشأت أستراليا واليابان في العام الماضي اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، التي ستقدم خلال الأشهر القليلة القادمة تقريرها النهائي. وتهدف إلى رسم طريق عملي وواقعي لتحقيق نظام قوي لمنع الانتشار ونزع السلاح، يؤدي إلى القضاء النهائي على الترسانات النووية.

إن قمة مجلس الأمن المزمع عقدها غدا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح هامة بالنسبة لنا جميعا. ويجب علينا ألا نفوت الفرصة التي تتيحها لحشد العزم السياسي للتقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

إن تحديات الحوكمة العالمية تمتد إلى أبعد من الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ وخطر الأسلحة النووية. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مسألة أساسية للقضاء على الفقر المدقع. فما زال من المخجل أنه في عام ٢٠٠٩، وبعد عصر من الازدهار العالمي الذي لم يسبق له مثيل، أن هناك ١,٥ مليار من إخوتنا في البشرية يعيشون في فقر مدقع. وهذا سبب جوهري لالتزام حكومة أستراليا بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ٠,٥ في المائة من إجمالي الدخل القومي، وذلك للمساعدة في سدّ الفجوة الإنمائية التي تتسع في العديد من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، بينما تساعد أيضا، حيثما أمكن، في مكافحة الفقر في أماكن أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد استمرت جولة الدوحة الإنمائية، بالتوازي مع الأهداف الإنمائية للألفية، منذ ثمانية أعوام. وهذا أطول مما ينبغي. وليست الشقة التفاوضية بيننا بعيدة، ولكن العجز في الإرادة السياسية للانتهاء من الجولة يبدو هائلا. وإذ يبحث العالم الآن عن صيغة جديدة للنمو تعزز الانتعاش الاقتصادي طويل الأمد، ألا تمثل الدوحة بالتأكيد أحد العناصر الحاسمة؟ ولا تزال أستراليا، بوصفها أحد كبار المتفاوضين في إطار جولة الدوحة، على استعداد للمساعدة في سد هذه الفجوة التفاوضية.

ولعل الجمعية لا تنسى أيضا العمل البالغ الأهمية المستمر الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال الإدارة العالمية بكافة أطيافها، من المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام الدولية، إلى العمليات الإنسانية، والأمن الغذائي، والمرأة، والصحة، والأطفال، واللاجئين، وكلها من أمارات النظام العالمي المتحضر.

وليست الأمم المتحدة مكانا؛ كما أنها ليست بمؤسسة. ذلك أن الأمم المتحدة هي نحن، ”نحن شعوب الأمم المتحدة“، كما يقول الميثاق في أوله. فنحن الذين يجب أن نجد الحلول للمشاكل التي نواجهها، وأن نبني توافق الآراء حول تلك الحلول، وأن ننفذها. ولم تكن بدايات هذه المنظمة في فعل من أفعال الإرادة، رغم أن الإرادة كانت ضرورية بالتأكيد، ولكنها كانت في فعل من أفعال الخيال، في فكرة عما ينبغي للعالم أن يكون عليه وما يمكن بالفعل أن يكون. وهذا هو التحدي الذي تمثله القيادة: تخيل مستقبل جدير بالتحقيق ومن ثم تحويل تلك الرؤية إلى واقع عملي وموجود.

كان هذا هو التحدي الذي نهض أسلافنا لقبوله في عام ١٩٤٥. وهذا هو التحدي الذي يجب على جيلنا أن ينهض الآن لقبوله من أجل المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء أستراليا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد كيفن رود، رئيس وزراء أستراليا، من المنصة.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/١٥.